

التَّافِلَةُ في الْحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَالْبَاطِلَةِ

تأليف
أبي إسحاق الحويني الشامي

عفا الله عنه

المجلد الأول

دار الصحابة للنواحي

٣٣١٥٨٧ ط

كتاب قد حوى ذرراً بعين الحسن ملحوظه
لهذا قلت تنبيها

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م

دار الصحابة للتأليف

للنشر والتحقيق والتوزيع

أول شارع المديرية - بجوار بنك قناة السويس

إشاعة محمد فريد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة الناشر

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله . ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ﴾ (١) .

﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبثّ منهما رجالاً كثيراً ونساء واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً ﴾ (٢) .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً * يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ، ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً ﴾ (٣) .
أما بعد

فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى ، وأحسن الهدى هدى محمد ﷺ ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة فى النار . وهذا كتاب « النافلة فى الأحاديث الضعيفة والباطلة » .

تتشرف دار الصحابة للتراث بنشره ، بعد أن تفضل علينا الأخ المكرم / أبو إسحق الحوينى الأثرى بنشره .

وهو رسالة مباركة بإذن الله تعالى نتعهد بنشره تباعاً إن شاء الله على هيئة أجزاء كل جزء مائة حديث .

وقفنا الله لما يحبه ويرضاه .

الناشر

(١) سورة آل عمران : ١٠٢ .

(٢) سورة النساء : ١ .

(٣) سورة الأحزاب : ٧١ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ الْمُؤَلِّفِ

إن الحمد لله تعالى ، نحمده ، ونستعين به ونستغفره ، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله تعالى فلا مضلَّ له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله .

أما بعد

فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى ، وأحسن الهدى هدى محمد — صلى الله عليه وآله وسلم ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

* * *

فهذا كتاب « النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة » ، أخذ كُتِبِي التي بدأتُ في تسطيرها قديمًا ، منذ نحو عشر سنوات ، وهو عبارة عن أحاديث مختلفات في معناها ومرامها ، كنتُ أسأل عنها ، فأضطر إلى تحقيق القول فيها ، فإن كان صحيحًا أو ضعيفًا احتفظت به في « مضبطة » عندي .

ثم راودتني نفسي أن أجمع الضعيف وحده . فصرتُ كلما حققت حديثًا ألحقته بما سبق لي تحقيقه ، وجعلتُ ألحق ما أجده من زيادات مناسبة ، فأضعها في موضعها حتى تجمع لدى — وقتها — أكثر من خمسمائة حديث ، كنت أتوخي أن لا يكون قد سبقني إليها شيخنا ، حافظ الوقت ناصر الدين الألباني في كتابه « سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة » . وقد صدر منها

المجلد الأول والثاني والثالث .

ثم قدر الله — عز وجل — وانصرفت عن الكتاب لمشاريعي الأخرى والتي منها :

- ١ — « بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن » .
- ٢ — « مسيس الحاجة إلى تقريب سنن ابن ماجه » .
- ٣ — « غوث المكذوب بتخريج منتقى ابن الجارود » .
- ٤ — « صحيح كتاب الأدب المفرد » للبخارى .
- ٥ — « صحيح كتاب أخلاق النبي » لأبي الشيخ .
- ٦ — « جنة المستغيث بشرح علل الحديث » لابن أبي حاتم .

مع أشياء أخرى يطول الأمر بذكرها ، وإني أسأل الله تعالى أن يجعلها خالصة لوجهه ، ولا يجعل لأحد فيها شيئاً . فهذه المشروعات وغيرها كانت — وما زالت — تلتهم كل وقتي — إلا ما لا بد منه لتستقيم أمور الحياة — فلذلك صرفت عن إكمال مشروعي « النافلة » . وفي مساء يوم من شهر المحرم سنة (١٤٠٥ هـ) زارني في بيتي الأستاذان : محمد عامر رئيس تحرير جريدة النور ، وعبد الفتاح الشوربجي وكيل حزب الأحرار ، برفقة الأخ الصديق الدكتور أحمد نور الدين — أكرمه الله ورعاه ، فهو صاحب الفضل الأول في نشر هذه المقالات ، بعد الفضل الإلهي — وفاتحنى رئيس التحرير برغبته في أن أكتب مجموعة من المقالات أردُّ بها على الكاتب عبد الرحمن الشرفاوي في تهجمه على أعلام المسلمين من الصحابة أمثال « عثمان بن عفان » رضى الله عنه ، وكذا « السيدة عائشة » أم المؤمنين في كتابه « على إمام المتقين » . فقلتُ له : هذا مطلبٌ لا يسعني التخلف عنه ، لاسيما والكاتب المذكور من أجهل الناس ، إن لم أقل أجهلهم بالمنقول ، وكيفية قبوله وردّه ، ومعروف أن أخبار من مضى إنما عمدتنا في معرفتها عن طريق النقل ، فقد رأيت الكاتب المذكور أورد في كتابه أخباراً ، وحكايات ، هي من جنس المنخقة والموقوذة والمتردية والنطيحة ،

مع أشياء أخرى لايعول عليها من شم ريح العلم ولو مرة في حياته ، فكم من مؤلف حاطب ليل ، وجارف سيل ، لايميز بين الصحيح والضعيف ، ويظن كلّ مدور رغيفاً !! . فرأيتُهُ يأتى في كتابه بأباطيل وأوابد . قد نصّ على بطلانها بعض من نقلها كالذهبيّ وابن كثير ممن يعتنون بنقد الروايات . ولكن نقد كتابه أمر يطول ، والوقت أعزّ من أن أنفقه في الرد على رجل ، جلّ مؤلفاته تمشى على هذه الوتيرة ، ثم ليس هو وحده ، بل هناك عشرات مثله ، لذلك رأيتُ أن أختار نماذج من كتابه ، وأنقدها ، وعليها يقيسُ القارىء بقية الكتاب . لكن هذا يحتاج منى إلى وقت أتدبر فيه النماذج التى سأنتقيها ، وليس ذلك قبل ثلاثة أشهر . فقال لى : وحتى تنعم النظر فى الكتاب ، نرجو أن تهيم لنا بعض المقالات من الأحاديث الصحيحة مع شرحٍ شيق يستفيد منه غالبُ القراء ، ويحببهم فى السنة النبوية ، على صاحبها الصلاة والسلام . فقلت له : نعم ، غير أنى أرى أنه من تمام الفائدة أن ننشر لفيفاً من الأحاديث الضعيفة والموضوعة تحذيراً ونصحاً ، والأمر فى ذلك كما قال الشاعر :

عرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه
ومن لايعرف الخير من الشر يقع فيه

فوافق الرجل ، وهكذا بدأتُ أنشر مقالين :

الأول : « النافلة فى الأحاديث الضعيفة والباطلة » .

الثانى : « الأجوبة الصريحة عن معانى الأحاديث الصحيحة » .

وكان الأستاذ رئيس التحرير قد قال لى أكثر من مرة إن الأستاذ « الحمزة دعبس » رئيس مجلس الإدارة يريد أن يوقف هذه المقالات ، لأنها ليست مفهومة بالنسبة لعامة الناس . فقلتُ له : هب أنها غير مفهومة لعامة الناس ، ولكن يوجد من يفهمها ممن يتجهون معنا هذه الوجهة ، ومن الخير أن يستفيد الجميع من « الصحيفة » على اختلاف مذاهبهم ، وقد بعثت هذه المقالات —

على قلة مساحتها — روحًا علمية رائعة في نفوس كثير من الناس ممن قابلوني ورغبوا في المزيد ، فما الذى يضر ، أن تكون الصحيفة لعامة الناس إلا نصف عمود فهو للمتخصصين ، وبهذا تجمع بين الحسنيين . مع أن هذه المقالات كان كثير من خطباء المساجد والمدرسين يستفيدون منها ، لأننى أكتب درجة الحديث فى أوله ، فكان الواحد منهم يعرف درجة الحديث الذى يريد بكلمة واحدة ، وهى تغنيه عن قراءة ما لا يُحسن فهمه . فهذا عمّ نفعها والحمد لله . ثم قُلْتُ له : أرجو أن تبلغ كلامى إلى الأستاذ « الحمزة » ثم لم يمض وقتٌ حتى ترك الأستاذ محمد عامر رئاسة تحرير جريدة النور ، وبهذا توقفت المقالات . ثم جدد الأخ الدكتور أحمد نور الدين سعيه فى إعادة نشر المقالات ، مع رئيس التحرير الجديد ، فكان الجواب أن الأستاذ « الحمزة » هو الذى يأبى نشرها . فصرفتُ النظر عنها . حتى أخبرنى أخٌ لى أنه كلم الأستاذ المذكور بالهاتف فى شأن امتناعه عن نشر مقالات الأحاديث الضعيفة مع عظيم أثرها . فكان الجواب : أنا ماعندى مانع ، والأخ الحوينى هو الذى امتنع ، فليس عندنا مقالات له ، ولم يعد يرسلنا . هكذا قال !! ويعلم الله أن مقالاتى مازالت عندهم حتى الآن لم آخذها فألح أخونا على ضرورة إرسال عدة مقالات ، لعل المقالات الأولى ضاعت . فأعطيتُ الأخ الدكتور أحمد نور الدين مقالًا واحدًا ليعطيه لرئيس التحرير ، فقوجى بالرفض ، وأن الأستاذ « الحمزة » هو الذى يمتنع عن نشرها . فوضح لى أن الأستاذ المذكور — مع فعله الذى أشرتُ إليه — مستبد برأى نفسه ، فهو لم يُبدِ أية حجة فى امتناعه ، وإذا كلمه أحدٌ وافق ، ثم يعطى تعليماته بعدم الموافقه . فلذلك أعرضت عنه . وإنما حدا بى إلى ذكر حقيقة ماحدث ، أن كثيرًا من إخواننا يحملوننى تبعة توقف المقالات ، وأن التقصير كان من جهتى . ولعل الواقف على كلامى يلتبس لى العذر . والله تعالى يوفقنا إلى مرضاته .

* * *

أما موضوع الكتاب ، فخطره جليلٌ ، ذلك أن الله عز وجل قال لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ... ﴾ فصارت السنة بهذه الآية — وبغيرها — هى المبنية لما فى القرآن مما يلتبس على أفهام الناس . ويعلم كل عارف بالتاريخ كم أدخل الوضاعون — على اختلاف مذاهبهم — فى السُّنة من الأباطيل والمناكير ، بل وشارك فى ذلك كثيرٌ من الصالحين الذين لم يكن ضبط الحديث من همتهم ، فصار الدخُن كثيرًا . غير أن كثرة الأئمة العارفين بهذا الشأن كان يهون من الخطب ، حتى قيل لابن المبارك — شيخ الإسلام : — « الأحاديث الموضوعة ؟! قال : تعيش لها الجهابذة » . وقال الدارقطنى يومًا : « يأهل بغداد ! لا يظُنُّ أحدكم أنه يقدر أن يكذب على رسول الله — ﷺ — وأنا حىٌ » . وذلك لسعة دائرة حفظه وإدراكه .

ودَوَّنَ الناسُ الكتبَ فمنهم من كان يتحرى الصحيح وحده ، كالشيخين ، ومنهم من كان يجمع الصحيح والضعيف دون الموضوع ؛ كأصحاب السنن الأربعة^(١) وغيرهم ، ومنهم من جمع كل ما وقع له بإسناد فدونها حفاظًا لها من الضياع ، فخلفوا لنا ثروة هائلة ، فجراهم الله خيرًا . فدار الزمان ، وقبض العلم بقبض العلماء كما فى الحديث الصحيح : « إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من الناس ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ، فإذا لم يُبق عالمًا اتخذ الناس رؤوسًا جهالًا ، فسئلوا ، فأفتوا بغير علمٍ ، فضلوا وأضلوا » . أخرجهم الشيخان وغيرهما . فلما قلَّ العارفون بهذا الشأن ، تضاعفت المصيبة بعد أن صار الناس — ومنهم من يتصدر للتدريس والوعظ — يلوكون هذه الأحاديث

(١) ولا ينقض هذا وجود بعض الأحاديث الموضوعة فى بعضها كسنن ابن ماجة والترمذى ، فلاجتهاد فى شروط قبول الرواية يتفاوت ، ولعل الموضوع فى نظر غيرهم كان ضعيفًا فقط فى تقديم ، وهذا هو اللائق بهم لما عُرف من سيرتهم أنهم إذا ذكروا الحديث الموضوع نهوا عليه . والله أعلم .

الباطلة ، والتي لا أصل لها صحيحٌ إطلاقاً ، فيعلمونها للناس ، ويأخذونهم بلازمها ، بل ويعرضون عن الحديث الصحيح — أحياناً — لأنه يناقض أحد هذه الأحاديث الضعيفة أو الموضوعية . وذلك عن جهلٍ بعدم ثبوتها .

ولست أنسى أنني دخلت أصلى الجمعة في أحد المساجد المشهورة ، فصعد الخطيب وصار يزجر ويندد بالذين يهاجمون مشايخ الطرق الصوفية ، أصحاب الكرامات ، ثم ساق للناس هذه القصة مساق الدليل على صحة دفاعه فقال : خرج أحد المريدين يقصد شيخه ، فاعترضته امرأةٌ في الطريق ، فقالت له : إن ابني في الجنديّة وقد أرسل لي رسالة ، فهلا قرأتها عليّ ؟! فوافق الرجل المريّد ، وذهب معها إلى البيت ، ولا يوجد فيه أحد !! فدخلت المرأة بيتاً في دارها ، فترينت ، ثم خرجت للرجل وقالت له : هيت لك ! وإلا صرختُ ورميتك بالفاحشة !! فقال الرجل : لكنني أريد أن أذهب إلى الغائط (دورة المياه) ! فأذنت له ، فدخل ثم صار يدعو الله باسمه الأعظم !! فبينما هو كذلك ، إذ رأى سلماً ، فنزل عليه إلى الشارع !! وذهب إلى شيخه ، فقال له : أين كنت يا بني ، لقد تأخرت ؟! فقال : عرضت لي حاجة . فقال الشيخ : يا بني لا تتجمل ، أنا الذي نصبتُ لك السُّلّم ؟!!! وما أن انتهى الخطيب من هذه الحكاية حتى هاج الناس ، وبكى بعضهم من التأثر ، وخلع بعضهم العمام إعجاباً . ومع بطلان هذه القصة ، وما في معناها من المخالفات الشرعية فإن الناس طربوا لها ، مع كون الخطيب ساق عدة آيات وأحاديث صحيحة فما اهتز وجدانُ أحدٍ ، فضلاً عن إثارتها لدموعه . والسبب في ذلك شرحه يطوّل ، وقد شرحته في غير هذا الموضع^(١) ، فانظر إلى هذا المثال ، وألوف مثله يلقيها الواعظون ، والمعلمون ، فما بالك بغيرهم ؟! مما يدلُّ على ضرورة تبصير الناس بهذا المسلك الخطر .

(١) في جزء لي في شرح حديث « إن الله لا يقبض العلم ينتزعه انتزاعاً ... » يسر الله طبعه .

وإذا كان ابنُ الجوزي — رحمه الله — وكان يعيش في القرن السادس تمثل
— لقلّة العالمين بفن نقد الأسانيد والمتون — بقول القائل :

وكانوا إذا عُدُّوا قليلاً فقد صاروا أقلّ من القليل

فما الذي يُقال في زماننا ، وقد صار المحسنون لهذا الشأن لا يتجاوزن أصابع
اليد الواحدة ، إن لم يكن أقلّ من ذلك !!؟ .

وكان شيخنا حافظ الوقت ، الشيخُ الإمام ، حسنةُ الأيام ، ناصر الدين
الألباني حفظه الله وأمتع المسلمين بطول حياته ، قد بدأ قديماً بنشر مقالات
في الأحاديث الضعيفة والموضوعة في مجلة التمدن الإسلامي ، ثم جمعها ، ونشر
منها مجلدات حتى الآن^(١) ، وقد ذاع كتابه هذا جدّاً — كسائر كتبه —
وكان عظيم النفع والأثر ، لما أحيا به الروح العلمية القوية ، التي غابت بموت
المحسنين لهذا الفن ، حتى يصدق فيه أنه مجدد شباب الحديث في القرن الخامس
عشر ، لا ينازع في هذا إلا من ينادى على نفسه بما يكره .

والأحاديث التي أذكرها كنت اشترطت ألا يوجد فيها شيء سبقني الشيخ إلى تحقيقه
فيما نشر حتى الآن من « السلسلة الضعيفة »^(٢) ، وإن كان قد حققه في المجلدات
الأخرى ، والتي ما صدر شيء منها ، وكنت بدأت في تهذيبها وإعادة تحقيقها تحقيقاً
مختصراً حتى يلائم المساحة المسموح لي بها في « جريدة النور » ، فأهملت الرد التفصيلي
على العلل الموجودة في الأحاديث ، رجاء الاختصار ، وليس عن غفلةٍ مني ، وأهملت
أيضاً ذكر البديل الصحيح — إلا نادراً — لنفس العلة السابقة . ثم طلب مني الكتاب
للنشر ، فدفعت بالمائة حديث الأولى على الاختصار السابق مع إضافة شيء يسير سمح
به وقتي ، ولعل الله عز وجل يوفقني بعد ذلك في الوفاء بما أُلحْتُ إليه ، مع ذكر

(١) ثم نشر المجلد الثالث ، ورأيت فيه بعض الأحاديث التي سبق لي تحقيقها ، على اعتبار أنها كانت
محجوبة قبل ذلك ، فلم أحذفها من كتابي ، رجاء أن تحصل بها فائدة زائدة ، والله الموفق .

(٢) إلا مانئذ عني ، ووقع مني سهواً .

البديل إن وفقت إلى وجدانه . والله المستعان .

ثم إني أنبه إلى أمورٍ منها :

١ — هو أن التحقيق في هذا المجال ، يستلزم مناقشة بعض الأئمة من السالفين أو المعاصرين في بعض مذهبوا إليه ، فلا يقعن في روع أحد أن ذلك هو من الخط عليهم ، وعدم ذكرهم بالجميل ، فضلاً عن أن يكون اغتياباً لهم ، وكان يقال : « اعف عن ذى قبر » ! فإننا نبرأ إلى الله العظيم من ذلك . وكيف يكون تعقبنا لكبراء شيوخنا ، وعلماء سلفنا هو من الطعن عليهم : « .. وبهم ذُكرنا ، وبشعاع ضيائهم تبصرنا ، وباقتفاء واضح رسومهم تميزنا ، وبسلوك سبيلهم عن الهمج تحيزنا ، وما مثلنا ومثلهم إلا كما ذكر أبو عمرو ابن العلاء قال : ما نحن فيمن مضى إلا كبقلٍ في أصول نخل طوال ... »^(١) . بل من أنعم النظر ، وأعمل الفكر وجد أن بيان ما أهملوا ، وتسديد ما أغفلوا ، هو غاية الإحسان إليهم . فإن هؤلاء الأئمة يوم وضعوا الكتب ، أو تكلموا في العلم إنما كانوا يريدون بيان وجه الحق ، فإذا أخطأ الواحد منهم كان هذا نقيض ما أحب وقصد ، فالتنبية على خطئه من أجل إعادة الأمر إلى قصده ومحبيه واجبٌ على كل من له حق عليه ، إذ لم يكن أحدٌ من هؤلاء الأئمة معصوماً من الزلل ، وآمناً من مقارفة الخطل ، وإن كان مايتعقب به عليهم لايساوى شيئاً في جنب ما أحرزوه من صواب ، فشكر الله مساعاهم ، وجعل الجنة مأواهم ، وألحقنا بهم بوسع إحسانه ومنه . وحسبنا أن نسوق على كل مسألة دليلها العمليّ ، حتى لاثرمى بسوء القصد ، أو بشهوة النقد . وإني على يقين من وقوع الخطأ في بعض ماذكره . والسبب واضحٌ ، لكون

(١) من مقدمة « موضح الأوام » للخطيب (١ / ٥) .

المراء غير معصوم ، فإن كان السالفون مع علمهم وورعهم وقع منهم بعض الخطأ لهذه العلة ، فنحن أحقُّ بذلك منهم ، وإنما حدا بي إلى إطالة القول في ذلك أمران :

الأول : إعداراً ، وحتى لا يتعقب على لإغفاله .

الثاني : أن بعض إخواننا — جزاه الله خيراً — أنكر على أننى أتعقب بعض كبار الأئمة ، وأتخذهم غرضاً^(١) ، فقال : « أين هو من فلان الإمام » ؟ !
وصرح بأشياء كرهتها له ، مع مسامحتى إياه في قولها ، والجواب من وجهين :

الأول : أننا إذا أخذنا بعض المآخذ على بعض الأئمة ، فلا يعنى أننا صرنا مثلهم في علمهم فضلاً عن أن نرتفع عليهم ؛ لأن الجزئيات في العلم لا تكاد تتناهى ، ولو أراد أى عالم في الدنيا ألا يخطئ في شئ من العلم ، لمات وعلمه في صدره ، فليس إلى العصمة من الخطأ سبيل .

الثاني : أن يكون تعقيبى على ضربين :

أ — إما أن أكون مصيباً في قولى ، فما المانع أن يُقبل الصواب منى ؟ !
ب — أن أكون مخطئاً ، فعلى المعارض أن يُبين ذلك بالدليل ، فليس قويمًا ، ولا في ميزان العدل كريماً ، أن يقبل القول من إنسان لمجرد أنه قديم ، وأن يُهتضم حق المصيب لكونه حديثاً . والله درُّ من قال :

قل لمن لا يرى المعاصر شيئاً ويرى للأوائل التقديماً
إن ذاك القديم كان حديثاً وهذا الحديث سيبقى قديماً

نقول هذا الكلام ونحن والحمد لله من العارفين لأقدار العلماء ، وإن بدرت منى عبارة قد تبدو جافة ، فأبى معتذراً عنها ، إنما قد يكون ذلك من حظُّ العلقه التى هى في قلب ابن آدم .

٢ — الأمر الثاني : أن الحكم على الأحاديث بما يناسبها إنما نخضع فيه

(١) أمّا اتخذهم غرضاً ، فأبى أبرأ إلى الله من ذلك ولحوم العلماء مسمومة ، وقُل رجل ولغ في أعراضهم بغير حق إلا هتك الله ستره ، وفضحه في خلقه ، نسأل الله السلامة .

للقوانين العامة التي حددها علماؤنا في علم مصطلح الحديث ، مع إعمال النظر والاستفادة من استقراء الأئمة المحسنين لهذا الشأن ، ولا مجال لما يسميه بعض الأغمار : « النقد عن طريق الكشف » ، فإن معنى الأخذ بها أن يصير الباطل حقا ، والحق باطلاً . قال العجلوني في « كشف الحفاء » (١ / ١٠) : « وفي الفتوحات المكية للشيخ الأكبر قدس الله سره (!) ما حاصله : فرب حديث يكون صحيحاً من طريق رواته يحصل لهذا المكاشف أنه غير صحيح ، لسؤاله لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فيعلم وضعه ويترك العمل به ، وإن عمل به أهل النقل لصحة طريقه . ورب حديث ترك العمل به لضعف طريقه من أجل وضاع في رواته ، يكون صحيحاً في نفس الأمر لسماع المكاشف له من الروح حين إلقائه على رسول الله ﷺ . » اهـ .

قلت : لقد أساء العجلوني جدَّ الإساءة لنفسه وكتابه ، أنه نقل هذا الباطل ولم يقدح فيه ! وهل في إقراره هذا الكلام إلا هدم لكتابه كله ، إذ هو قائم على القواعد المعروفة عند أهل الحديث ؟! لقد ظننتُ أن تحت القبة شيئاً !! وليس هذا الكلام بأول شيء مرق به ابن عربى على الإسلام وأهله ، حتى لقد كفره جماعة من العلماء ، وحرّموا النظر في كتبه ؛ لأن قوله هذا يتمشى مع زعمه أن للشرعية ظاهراً وباطناً ، أما الظاهر فهو لعامة الناس ، الذين هم علماء الملة ، فلا يرونهم على شيء لا من العلم ولا من التقوى . لأن ذلك لمن أدركوا علم الباطن !! وهذا القول ساقطٌ بأدلة كثيرة ، ذكرت طرفاً منها في جزء لي سميتُهُ : « كشف المخبوء ، بثبوت حديث التسمية عند الوضوء » وهو قيد الطبع .

٣ — الأمر الثالث : أن مذكرته في كتابي إنما هو بحسب ما ظهر لي بعد إعمال القاعدة العلمية ، ولاشك أنه قد وقع خلل في بعض ما ذهبت إليه ، فأنا لا أؤكد الثقة به ، وكل من عثر على حرفٍ منه ، أو معنى يجب تغييره فإني أناشده الله في إصلاحه ، وأداء حق النصيحة فيه ، وما أبرأ من العثرة والزلة

وما أستنكفُ من الرجوع إلى الصواب عن الغلط ، فإن هذا الفن لطيف ،
وابن آدم إلى العجز ، والضعف ، والعجلة أقرب ، فرحم الله أنحاً نظر فيه
نظرة تجرد وإنصاف ، ودعا لي بظهر الغيب على صوابٍ وفقنى الله إليه ،
واستغفر لي زلاتي الكثيرة فيه .
« والله أسأل أن يجعله زاداً لحسن المصير إليه ، وعتاداً ليمن القدوم عليه ،
إنه بكل جميل كفيل ، وهو حسبي ونعم الوكيل » .

وكتبه

راجي عفو ربّه الغفور

أبو إسحق الحويني الأثري

عامله الله تعالى بلطفه الخفيّ

١٣ / ٢ / ١٤٠٥ هـ

وهذا أوأنُ الشروع فيما له قصدت ، وعلى الله العظيم توكلت .

١ — « أَقْرَأُوا الْقُرْآنَ يَلْحُونِ الْعَرَبَ وَأَصَوَاتُهَا ، وَإِيَّاكُمْ وَلُحُونُ أَهْلِ الْكِتَابِ ، وَأَهْلُ الْفِسْقِ ، فَإِنَّهُ سَيَجِيءُ مِنْ بَعْدِي قَوْمٌ يَرْجِعُونَ بِالْقُرْآنِ تَرْجِيعَ الرَّهْبَانِيَّةِ ، وَالنَّوْجِ وَالْغِنَاءِ ، لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ . مَفْتُونَةٌ قُلُوبُهُمْ ، وَقُلُوبُ الَّذِينَ يُعْجِبُهُمْ شَأْنُهُمْ » .

١ — مُتَكَرِّر .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » — كما في « المجمع » (١٦٩ / ٧) — ، وابنُ عدى في « الكامل » (٢ / ٥١٠ — ٥١١) ، والجوزقاني في « الأباطل » (٧٢٣) ، وابنُ الجوزي في « الواهيات » (١ / ١١٨) من طريق بقية بن الوليد ، عن الحصين بن مالك الفزاري ، عن أبي محمد ، عن حذيفة مرفوعاً .. فذكره . وعزاه التبريزي في « المشكاة » (١ / ٦٧٦) للبيهقي في « شعب الإيمان » ، ولرزين في « كتابه » . وعزاه القرطبي في « تفسيره » (١ / ١٧) للحكيم الترمذي في « نوادر الأصول » ووقع عنده : « وأهل العشق » بدل : « الفسق » .

قُلْتُ : وإسنادهُ تالفٌ ، مسلسلٌ بالعلل :

الأولى : تدليسُ بقية ، فقد كان يدلس التسوية . فحتاج منه أن يُصرح لنا بالتحديث في كل طبقات السند ، وكنتُ ذهلتُ عن هذا قديماً ، فكنتُ أجعل عنعنته كعنعنة الأعمش ونحوه ممن يدلسون تدليس الإسناد . وقال لي شيخنا حافظ الوقت ناصر الدين الألباني حفظه الله تعالى ، وأمتع المسلمين بطول حياته : « إنه يقع لي أن تدليس بقية هو من التدليس المعتاد » اهـ . لكن ثبت أن بقية بن الوليد يدلس التسوية ، فذكر ابنُ أبي حاتم في « العلل » (١٩٥٧) من طريق إسحق بن راهويه ، عن بقية ، قال : حدثني أبو وهب الأسدي ، قال : حدثنا نافع ، عن ابن عمر ، قال : « لا تحمدوا إسلام امرئ ، حتى تعرفوا عقدة رأيه » . وقال أبي : هذا الحديث له علّة ، قلّ من يفهمها . !! روى هذا الحديث عبيدُ الله ابنُ عمرو ، عن إسحق بن أبي فروة ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وعبيدُ الله بن عمرو ، وكنيتهُ أبو وهب ، وهو أسدي . فكان بقية بن الوليد كني عبيدُ الله ابن عمرو ، ونسبه إلى بني أسد لكيلا يُتفطن به ، حتى إذا ترك إسحق بن أبي فروة من الوسط لا يُهتدى له . !! ، وكان بقيةً من أفعال الناس لهذا ، وأما ما قال إسحق في روايته عن بقية ، عن أبي وهب : « حدثنا نافع » فهو وهم ... إلخ .

قلت : فقولُ أبي حاتم : « حتى إذا ترك إسحق من الوسط لا يهتدى إليه » هذه هي صورة تدليس التسوية ، ثم وصفه بأنه كان : « من أفعال الناس لهذا » [ويرى ابن حبان في « المجروحين » أنَّ بقية ابتلى بتلاميذ سوء كانوا يسوون حديثه ، وهذا لا يمنع أنه كان يفعله] . وهذا يعني أنه صار معروفاً به ولا يغني في دفع هذا التدليس ما قاله ابنُ عدى : « سمعت الحسين [يعني ابن عبد الله العطار] يقول : سمعت محمد بن عوف [وقع في « الكامل » : « عون » وهو خطأ ، والنسخة المطبوعة من =

= الكامل سيفة للغاية ، لكثرة التصحيف فيها . فالله المستعان [يقول : روى هذا الحديث شعبة ، عن بقية » أهـ . فيهم من سوق ابن عدى لهذه المقالة أن شعبة كان يشدد النكير على المدلسين ، ويتحرى منهم السماع ، فهذا يرجح أنه لم يأخذ من بقية إلا ما علم أنه سمعه . والجواب عن ذلك أن يقال : إننا لاندرى من شيخ بقية الواقع في طريق شعبة ، فلعل بقية دلس اسم شيخه ، وصرح عنه بالتحديث ، فقتع شعبة منه بذلك . هذا أولاً . ثانياً : يُحتمل أن شعبة لم يكن يعلم بتدليسه أصلاً ، ويؤيده أنهم لم ينقلوا عن شعبة أنه أنكر على بقية تدليسه ، ولو علم لما ترك النكير أبداً .

ثالثاً : قد صرح عن شعبة أنه قال : « كفيتمكم تدليس ثلاثة : الأعمش ، وقتادة ، وأبى إسحق السبيعي » . رواه البيهقي في « المعرفة » . وليس بقية من أولئك [ثم رأيت الحافظ في « التلخيص » (٢ / ٤٠) أنهم بقية بتدليس التسوية ، وأقره الشيخ الألباني كما في « الإرواء » (٣ / ٨٩) [والله أعلم .
العلّة الثانية : شيخ بقية : « حصين بن مالك » . قال الجوزقاني : « مجهول » ، وقال الذهبي : « ليس بمعتمد » .

العلّة الثالثة : الراوى عن حذيفة ، وهو : « أبو محمد » مجهول أيضاً كما قال الجوزقاني وابن الجوزي ، وكذا الهيثمي لكنه قال في « المجمع » (٧ / ١٦٩) : « فيه راو لم يُسم » ، ووقع في « الميزان » : « ... حصين بن مالك ، عن رجل ، عن حذيفة » . فعلى الذهبي أخذ الإسناد من « المعجم الأوسط » للطبراني . والله أعلم . وقال الجوزقاني : « هذا حديث باطل وأبو محمد شيخ مجهول ، وحصين بن مالك أيضاً مجهول ، وبقية بن الوليد ضعيف » .

قلت : أما أن بقية ضعيف ، فلا ، إنما ضعفه من روايته ، لا من نفسه . والله أعلم . وقال ابن الجوزي : « هذا حديث لا يصح ، وأبو محمد مجهول ، وبقية يروى عن الضعفاء ويدلسهم » . أهـ . وقال الذهبي : « الخبر منكّر » .

أما القراءة بالألحان ، فقد اختلف فيها العلماء . والأكثر على المنع ، فقد حكى ابن أبي حاتم عن أبيه أن السماع يُكره ممن يقرأ بالألحان ، ونص مالك في المدونة على أن القراءة في الصلاة بالألحان الموضوعية والترجيع تردّ به الشهادة « حكاه السخاوي في « فتح المغيث » (١ / ٢٨١) . وقال الحافظ في « الفتح » (٩ / ٧٢) : « وحكى عبد الوهاب المالكي عن مالك تحريم القراءة بالألحان ، وحكاها أبو الطيب الطبري ، والماوردي ، وابن حمدان الخليلي ، عن جماعة من أهل العلم . وحكى ابن بطلال وعياض والقرطبي من المالكية ، والماوردي ، والبنديجي والغزالي من الشافعية ، وصاحب « الذخيرة » من الحنفية الكراهة . واختاره أبو يعلى وابن عقيل من الحنابلة ، وحكى ابن بطلال عن جماعة من الصحابة والتابعين الجواز ومحل هذا الخلاف إذا لم يحتل شيء من الحروف عن مخرجه ، فلو تغير ، قال النووي في « التبيين » : أجمعوا على تحريمه » أهـ . وقال السخاوي في « فتح المغيث » (١ / ٢٨١) : « والحق في هذه المسألة أنه إن خرج بالتلحين لفظ القرآن عن صيغته ، بإدخال حركات فيه ، أو إخراج حركات منه ، أو قصر ممدود ، أو مد مقصور ، أو تمطيط يخفى به اللفظ ، ويلتبس به المعنى ، فالقاري فاسق ، والمستمع آثم ، وإن لم يخرج اللفظ عن لفظه ، وقراءته على ترتيله فلا =

٢ — « لَا تَسْأَلِ الرَّجُلَ ، فِيمَ ضَرَبَ امْرَأَتَهُ ، وَلَا تَنْمِ إِلَّا عَلَى وَثْرٍ » .

= كرامة . لأنه زاد بألحانه في تحسينه « أ هـ .

قلت : وقد نبغ بعض أهل الأهواء من قراءة زماننا ، فزعموا أن المراد بالألحان هو أن يُقرأ القرآن مع لحن الموسيقى !! ، وصار يطالب بحق الأداء العلني فيه أسوة بالمغنين والمغنيات ، فلا حول ولا قوة إلا بالله ، وهذا الذي ذهب إليه هذا القارئ لم يقل به أحد أصلاً . بل اللحن المقصود هو تحسين الصوت بالقرآن وتخزينه ، لا ما تعارف عليه الناس في هذه الأزمنة المتأخرة من أن التلحين إنما يكون بالموسيقى !! وإذا كان العلماء يحرمون ، أو يكرهون أن يمطط القارئ في قراءته ، وأن يزيد في تحسين صوته عن طريق الإغراق في التلحين الذي هو من كسب حنجرته ، ويرد به مالك الشهادة ، بل يُفسق كما وقع في كلام السخاوي ، فكيف إذا سمعوا ذلك الذي يطالب بقراءة القرآن على لحن الموسيقى ؟! لاشك أنهم إما أن يُكفروه ، لأن الاستحلال ظاهر من قوله ودعوته فإن لم يكن ، فأحسن أحواله أن يكون فاسقاً . وقد صحَّ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أنه قال : « بادروا بالأعمال خصالاً ستاً ... » فذكر منها : « ونشؤا يتخذون القرآن مزامير ، يقدمون الرجل ليس بأفقههم ، ولا أعلمهم ، ما يقدمونه إلا ليغنيهم ، » . أخرجه أحمد (٣ / ٤٩٤) والطبراني في الأوسط (ج ١ / رقم ٦٨٩) وغيرهما ، وانظر « الضحيحة » (٩٧٩) لشيخنا الألباني حفظه الله تعالى .

٢ — ضعیف .

أخرجه أبو داود (٦ / ١٨٥ — عون) ، والنسائي في « عشرة النساء — من الكبرى » — كما في « أطراف المزی » (٨ / ١١) — ، وابن ماجه (١ / ٦٢) ، وأحمد (١ / ٢٠) ، والطيالسي (ص — ١٠) ، والطحاوي في « المشكل » (٣ / ٢١١) ، والحاكم (٤ / ١٧٥) ، والبيهقي (٧ / ١٠٥) ، من طريق داود بن عبد الله الأودي ، عن عبد الرحمن المُسَلِّي ، عن الأشعث ابن قيس ، عن عمر بن الخطاب ، فذكره مرفوعاً . ووقع عند ابن ماجه : قال الأشعث : « ضفَّ عمر ليلة ، فلما كان في جوف الليل ، قام عمر إلى امرأته يضربها ، فحجرت بينهما !! فلما آوى إلى فراشه قال لي : يا أشعث احفظ عني شيئاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا يسأل الرجل فِيمَ ضرب امرأته ، ولا تلم إلا على وتر ، ونسيث الثالثة » ا هـ . ووقع في رواية الحاكم أن الثالثة : « ولا تسأله عن يعتمد من إخوانه ومن لا يعتمدهم » . قال الحاكم : « صحيح الإسناد » ووافقه الذهبي !!

قلتُ : وهما في ذلك ، لاسيما الذهبي ، فإنه ذكر عبد الرحمن المُسَلِّي — بضم الميم وسكون السين — في « الميزان » (٢ / ٦٠٢) : « لا يعرف إلا في حديثه عن الأشعث ، عن عمر ، تفرد عنه داود ابن عبد الله الأودي » ا هـ . فكيف يُصحح إسناده !!! وأيضاً ضعفه أبو الفتح الأردى ، وقال : « فيه نظر » . ثم أورد له هذا الحديث . والعجب من الحافظ ، إذ يقول فيه « مقبول » ، وكان الأولى =

٣ - « بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ سَبْعًا : هَلْ تَنْتَظِرُونَ إِلَّا فَقْرًا مُنْسِيًا ، أَوْ غِنًى مُطْعِيًا ، أَوْ مَرَضًا مُفْسِدًا ، أَوْ هَرَمًا مُفِيدًا ، أَوْ مَوْتًا مُجْهِزًا ، أَوِ الدَّجَالَ ؟ ! » ، فَشَرُّ غَائِبٍ يُنْتَظَرُ ، أَوِ السَّاعَةِ ؟ ! فَالسَّاعَةُ أَذْهَى وَأَمْرٌ . »

= أن يقول : « مجهول » لأنه لم يرو عنه سوى واحد ، وقد غمزه الأزدي . !!
وأما الشيخ المحدث العلامة أبو الأشبال أحمد بن محمد شاكر فأعل الحديث بعله أخرى ، فقال في « تخرىج المسند » (١ / ٢٠٩) : « إسناده ضعيف ، داود بن يزيد الأودي : ليس بقوى ، يتكلمون فيه . وهذا وهم من الشيخ ، نتج عن سبق النظر ، فالذى فى الإسناد هو : « داود بن عبد الله الأودي » وهو ثقة والله المستعان .

تنبه وقع الإسناد عند الطحاوى هكذا : « ... أبو عوانة وضاح بن عبد الله الأزدي ، ... » . وهو خطأ ، نتج عن تصحيح ، وصوابه : « ... وضاح عن داود بن عبد الله الأودي » .
٣ - ضعیف .

أخرجه الترمذی (٢٣٠٦) ، والعقیلی فی « الضعفاء » (١ / ٢١٥) . وابن عدی فی « الکامل » (٦ / ٢٤٣٤) . وابن الجوزی فی « مشیخته » (١٩٧ / ١٩٨) من طریق محرز بن هارون ، عن الأعرج ، عن أی هريرة مرفوعاً ... فذكره .

قلت : ومحرز بن هارون ، قال فی البخاری والنسائی : « منكر الحديث » . وهذا فی اصطلاح البخاری یعنی : لا تحمل الرواية عنه . وقال ابن حبان : « يروى عن الأعرج مالىس من حديثه ، لا تحمل الرواية عنه ولا الاحتجاج به » . لكن قال العقیلی : « وقد روى هذا الحديث بغير هذا الإسناد ، من طریق أصلح من هذه » . قلت : يُشير العقیلی بذلك إلى ما أخرجه الحاكم (٤ / ٣٢٠ - ٣٢١) من طریق معمر بن راشد ، عن سعيد المقبري ، فالحديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه « ووافقه الذهبي » . قلت : لم يسمع معمر من المقبري ، وقد أشار الترمذی إلى ذلك بقوله : « وروى معمر هذا الحديث عن سعيد المقبري عن أی هريرة عن النبي ﷺ نحو هذا » .

وهذا الذى ذكره الترمذی قد أخرجه ابن المبارك فى « الزهد » (٧) ، والبغوى فى « شرح السنة » (١٤ / ٢٢٤ - ٢٢٥) . ثم وقفت واسطة عن أی هريرة مرفوعاً بنحوه . قال الحاكم : « إن كان معمر بن راشد سمع من المقبري ، والحمد لله . فإذا هو محمد بن عجلان . أخرجه الخطيب فى « السابق واللاحق » =

٤ - « مَا أَكْرَمَ شَابٌ شَيْخًا عِنْدَ سِنِّهِ ، إِلَّا قَيَّضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَنْ يُكْرِمُهُ عِنْدَ سِنِّهِ » .

٥ - « مَنْ خَرَجَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ ، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَرْجِعَ » .

= (١٠٢ - ١٠٣) من طريق محمد بن حميد الرازي ، ثنا إبراهيم بن المختار ، عن إسرائيل ، عن إبراهيم بن أعين ، عن معمر بن راشد ، عن ابن عجلان ، عن سعيد المقبري ، عن أبي هريرة مرفوعاً به . وابن عجلان ثقة ، ولكن في الطريق إليه محمد بن حميد الرازي ، وهو واه ، بل كذبه بعضهم . وإبراهيم بن المختار قال البخاري : « فيه نظر » . وهذا جرح شديد عنده . وقال ابن معين : « ليس بذلك » . ووثقه ابن حبان وقال : « يتقى من حديثه ما كان من رواية ابن حميد عنه » وهذا منها . والله أعلم .

٤ - ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذي (٦ / ١٦٦ - ١٦٧ تحفة) ، وأبو القاسم القشيري في « الرسالة » (ص ٦٣٣) ، ويعقوب بن سفيان في « المعرفة » (٣ / ٤١١) ، والعقيلي في « الضعفاء » (ق ٢٣٠ / ١) ، وابن عدي في « الكامل » (٣ / ٨٩٨ - ٧ / ٢٧٣٣) ، والخطيب في « الفقيه والمتفقه » (٢٧٧ / ١) ، وابن السمعاني في « أدب الإملاء » (ص ١٣٥) ، والبعوني في « شرح السنة » (١٣ / ٤٠) ، والشجري في « الأمل » (٢ / ٢٤٤) من طريق يزيد ابن بيان العقيلي ، حدثنا أبو الرِّحَال ، الأنصاري ، عن أنس مرفوعاً .. فذكره . قال العقيلي : « يزيد ابن بيان لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به » وقال ابن عدي : « وهذا لا يعرف لأبي الرِّحَال ، عن أنس غير هذا ، ولا أعلم يرويه عنه غير يزيد بن بيان » .

قُلْتُ : فتلخص علّة الحديث في أمرين :

الأول : ضعف يزيد بن بيان . قال البخاري : « فيه نظر » . وهذا جرح شديد عنده . وقال ابن حبان : « لا يجوز الاحتجاج به » .

الثاني : أبو الرِّحَال — بتشديد الراء والحاء المهملتين — اسمه خالد بن محمد الأنصاري . قال البخاري : « عنده عجائب » . وقال أبو حاتم : « ليس بقوي » ، منكّر الحديث . وقال ابن عدي : « أنكرت عليه هذا الحديث » .

٥ - ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذي (٧ / ٤٠٥ - ٤٠٦ تحفة) ، والطبراني في « الصغير » (١ / ١٣٦) ، والعقيلي في « الضعفاء » (ق ٦٣ / ١) ، وابن عبد البر في « الجامع » (١ / ٥٥) من طريق نصر بن علي الجهضمي ، حدثنا خالد بن يزيد اللؤلؤي ، عن أبي جعفر الرازي ، عن الربيع بن أنس عن أنس بن مالك مرفوعاً فذكره . قال الطبراني : « لا يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد ، تفرد به أبو جعفر الرازي ، =

٦ - إِنَّ أَوَّلَ مَا دَخَلَ النَّفْصُ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ الرَّجُلُ يَلْقَى الرَّجُلَ
فَيَقُولُ : يَا هَذَا ، ! اتَّقِ اللَّهَ وَدَعْ مَا تَصْنَعُ ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَكَ ، ثُمَّ يَلْقَاهُ مِنَ الْعَدِ ،
فَلَا يَنْتَعُهُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ أَكِيلَهُ ، وَشَرِيئَهُ ، وَقَعِيدَهُ ، فَلَمَّا فَعَلُوا ذَلِكَ ضَرَبَ
اللَّهُ قُلُوبَ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ . كَلَّا وَاللَّهِ ، لَتَأْمُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، وَلَتَنْهَوْنَ عَنِ
الْمُنْكَرِ ، وَلَتَأْخُذَنَّ عَلَى يَدِ الظَّالِمِ ، وَلَتَأْطُرَّنَّهُ عَلَى الْحَقِّ أَطْرًا ، أَوْ لَيَضْرِبَنَّ
اللَّهُ بِقُلُوبِ بَعْضِكُمْ عَلَى بَعْضٍ ، ثُمَّ يَلْعَنُكُم كَمَا لَعَنَهُمْ .

= وخالد بن يزيد .

قُلْتُ : خالد بن يزيد قال أبو زرعة : « لا بأس به » . ولكن قال العقيلي : « لا يتابع على كثير من
حديثه » . وأبو جعفر الرازي سئى الحفظ كما قدمت قبل ذلك في حديث القنوت : قال الترمذي :
« حديث حسن غريب ، وقد رواه بعضهم فلم يرفعه » ا هـ . وهذا أحد أوجه ضعفه أيضًا . والله
أعلم .

٦ - ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذي (٣٠٤٧) ، وأحمد (١ / ٣٩١) ، والطبراني في « الكبير » (ج ١٠ / رقم
١٠٢٦٥) ، من طريق شريك بن عبد الله ، عن علي بن بذيمة ، عن أبي عبيدة ، عن أبيه عبد الله
ابن مسعود .

قُلْتُ : وهذا سند ضعيف ، وله علتان :

الأولى : ضعف شريك النخعي ، فإنه سئى الحفظ .

الثانية : الانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه ، فإنه لم يسمع منه على أرجح أقوال العلماء المحققين .

أما العلة الأولى ، فإن شريكًا لم يتفرد بالحديث عن علي بن بذيمة ، بل تابعه جماعة عنه ، منهم :

١ - يونس بن راشد . أخرجه أبو داود (٤٣٣٦) ، وعنه البيهقي (١٠ / ٩٣) .

٢ - الأعمش . أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ١٠ / رقم ١٠٢٦٤) ، ومن طريقه الشجري
في « الأمالي » (٢ / ٢٣١) .

٣ - مسعر بن كدام . أخرجه الطبراني (١٠٢٦٦) .

٤ - موسى بن أعين . أخرجه الطحاوي في « المشكل » (٢ / ٦١ - ٦٢) .

٥ - محمد بن مسلم بن أبي الوضاح . أخرجه الترمذي (٥ / ٢٥٣) ، وابن ماجه =

= (٤٠٠٦ / ٢) ، وكذا ابن جرير (٢٠٦ / ٦) .

٦ — عمرو بن قيس الملائي . أخرجه ابن جرير ، ولكن في السند إليه محمد بن حميد وقد خالفهم سفيان الثوري ، فقال : ثنا علي بن بذيمة ، عن أبي عبيدة ، أظنه عن مسروق ، عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً فذكره . أخرجه ابن جرير (٢٠٥ / ٦) من طريق مؤمل بن إسماعيل ، ثنا سفيان به .

قُلْتُ : وهذا سند متصل ، غير أنني أرى أن ذكر « مسروق » فيه غير محفوظ . والآفة — عندي — هي من مؤمل هذا ، فإنه كان كثير الخطأ كما قال أبو حاتم وأبو داود وغيرهما ، حتى قال فيه البخاري : « منكر الحديث » . وهو مع ضعفه ، فقد خالفه عبد الرحمن بن مهدي — وهو من جبال الحفظ — فرواه عن سفيان ، عن علي بن بذيمة ، عن أبي عبيدة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .. فذكره مراسلاً . أخرجه الترمذي (٣٠٤٨) ، وابن ماجه (٤٠٠٦) ، وابن جرير (٢٠٥ / ٦ — ٢٠٦) ، وتابعه وكيع بن الجراح — الجليل الراسخ — ، عن سفيان بمثله . أخرجه ابن جرير أيضاً (٢٠٦ / ٦) من طريقين عنه ، فالصحيح في رواية سفيان ، هو الإرسال . ولكن رواية الجماعة الذين ذكرناهم ترجح على رواية سفيان ، ويكون الصواب هو : « ... علي بن بذيمة ، عن أبي عبيدة ، عن أبيه » . أما علي بن بذيمة — بفتح الباء الموحدة ، وكسر المعجمة الخفيفة ، بعدها تحتانية — فقد وثقه غير واحد منهم ابن معين ، وأبو زرعة والنسائي والعجلي وغيرهم ، وجرحه الجوزجاني لكونه متشيعاً ، والجرح لجرد المذهب قول ضعيف ، ثم إنه تويع على الحديث . تابعه سالم الأقطس ، عن أبي عبيدة ، عن أبيه به . أخرجه أبو داود (٤٣٣٧) ، والطبراني في « الكبير » (١٠٢٦٨) من طريق أبي شهاب الخياط ، عن العلاء بن المسيب ، عن عمرو بن مرة ، عن سالم الأقطس به .

قُلْتُ : وأبو شهاب الخياط اسمه عبد ربه بن نافع وقد وثقه ابن معين والعجلي ويعقوب بن شيبة وابن سعد وغيرهم ورضيه أحمد ، ولينه النسائي وغيره . وذكر له في « التهذيب » حديثاً دلس فيه ، ولكنه غير مشهور بالتدليس ، لذا أهمل الحافظ ذكر التدليس عندما ترجم له في « التقريب » . وقد خالفه عبد الرحمن بن محمد المحاربي ، فرواه عن العلاء بن المسيب عن عبد الله بن عمرو بن مرة ، عن سالم الأقطس به فجعل شيخ العلاء فيه هو : « عبد الله بن عمرو بن مرة » بدل : « عمرو بن مرة » !! أخرجه ابن جرير (٢٠٥ / ٦) ، وابن أبي حاتم — كما في « تفسير ابن كثير » (٧٤ / ٢) . — وأبو يعلى (ج ٨ / رقم ٥٠٣٥) .

قُلْتُ : والمحاربي حاله قريب من حال أبي شهاب الخياط ، ولكن اتهمه غير واحد بالتدليس ، ورواية أبي شهاب الخياط أرجح من رواية المحاربي ، لتابعة عبثر بن القاسم . ذكرها المزني في « الأطراف » (١٦٠ / ٧) . وقد اختلف على العلاء بن المسيب في سنده ، وقد مروجهان لذلك . فأخرجه الخطيب في « التاريخ » (٢٩٩ / ٨) من طريق خالد بن عمرو الأموي ، حدثنا العلاء بن المسيب ، عن عمرو ابن مرة ، عن أبي عبيدة ، عن ابن مسعود . فأسقط ذكر : « سالم الأقطس » ، ولكن خالد بن عمرو كذبه ابن معين ، واتهمه أحمد بن صالح بالوضع ، غير أنه لم يتفرد بإسقاط « سالم » من السند ، =

= فتابعه جعفر بن زياد ، عن العلاء به . أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ١٠ / رقم ١٠٢٦٧) من طريق عثمان بن أبي شيبة ، ثنا إسحق بن منصور ، ثنا جعفر به .

قُلْتُ : وجعفر بن زياد ، هو الأحمر ، وثقه ابن معين في رواية . وقال أحمد وابن عدى : « صالح الحديث » وقال أبو داود : « صدوق » . فهذا لَوْ ثَلَاثُ من الخلاف ... وَلَوْ رَابعٌ . !! فخالقهم جميعاً خالد بن عبد الله الواسطي ، فرواه عن العلاء بن المسيب ، عن عمرو بن مرة ، عن أبي موسى الأشعري ... فذكره . فجعله من مسند « أبي موسى » ، أخرجه الطحاوي في « المشكل » (٦١ / ٢) من طريق عمرو بن عون الواسطي ، ثنا خالد .. فذكره .

قُلْتُ : كذا وقع الإسناد عند الطحاوي : « ... عمرو بن مرة ، عن أبي موسى » ، وهو عندي خطأ ، فقد سقط ذكر : « أبي عبيدة » بينهما ، يدل على ذلك أن المَرْثِيَّ قال في « الأطراف » (٧ / ١٦١) : « وخالقهم خالد بن عبد الله الواسطي ، فرواه عن العلاء بن المسيب ، عن عمرو بن مرة ، عن أبي عبيدة ، عن أبي موسى » ونقل الحافظ ابن كثير في « تفسيره » (٢ / ٧٤) مثل هذا عن شيخه المزي . وعمرو بن عون ثقة ، ولكنه خولف فيه ، خالقه وهب بن بقية ، فرواه عن خالد ابن عبد الله ، عن العلاء بن المسيب ، عن عمرو بن مرة ، عن أبي عبيدة ، عن ابن مسعود . فوافق الجماعة على جعله في مسند « عبد الله بن مسعود » . أخرجه البيهقي في « تفسيره » . فهذا اضطراب شديد في السند ، والوجه الذي اتفق عليه الجماعة هو الراجح ، وهو : « ... علي بن بزيمة ، عن أبي عبيدة ، عن أبيه » . أما علة هذا الإسناد ، فهو الانقطاع بين أبي عبيدة ، وبين أبيه عبد الله بن مسعود كما سبق وذكرته . ولكنني رأيت البدر العيني رحمه الله تعالى جعل ينطرح في هذا ، فقال في « العمدة » (٢ / ٣٠٢) يردُّ على الحافظ ابن حجر : « وأما قول القائل : أبو عبيدة لم يسمع من أبيه ، فمردود بما ذكر في « المعجم الأوسط » للطبراني من حديث زياد بن سعد ، عن أبي الزبير ، قال : حدثني يونس بن عتاب (١) الكوفي ، سمعتُ أبا عبيدة بن عبد الله يذكر أنه سمع أباه يقول : « كنت مع النبي ﷺ — في سفر ... الحديث . وبما أخرجه الحاكم في « مستدركه » من حديث أبي إسحق ، عن أبي عبيدة ، عن أبيه ، في ذكر يوسف عليه السلام ، وصحح إسناده (١) ، وبما حسن الترمذي عدة أحاديث رواها الترمذي عن أبي عبيدة ، عن أبيه ، ومن شرط الحديث الحسن أن يكون إسناده متصلًا عند المحدثين » اهـ .

قُلْتُ : كذا قال العيني رحمه الله تعالى ، وقد كرهتُ له أن يجيب بهذا الجواب الواهي ، ويمكن إجمال حججه في ثلاثة أمور :

الأول : ما وقع في « الأوسط » من التصريح بالسماع .

الثاني : تصحيح الحاكم لحديث فيه : « ... أبو عبيدة ، عن أبيه » .

الثالث : تحسين الترمذي لأحاديث رواها أبو عبيدة عن أبيه ، ولولا أن الإسناد متصلٌ ما حسننا ، إذ شرط الحديث الحسن اتصال السند .

والجواب عن ذلك من وجوه :

= الأول : أن التصريح بالسماع الذى وقع فى « الأوسط » للطبراني لا يصح . وبظرة إلى السند الذى ساقه البدر العيني رحمه الله تظهر لك الحجة . فأما زياد بن سعد ، وأبو الزبير ، فكلاهما ثقة ، وقد صرح أبو الزبير بالسماع . وأما يونس بن عتاب ، فلم أعرفه ، ثم ترجح لدى أنه « يونس بن خباب » بالخاء المعجمة ، بعدها باء . وقد ذكر المزني فى « تهذيب الكمال » (ج ٣ / لوحة ١٥٦٧) فى ترجمة « يونس » أنه : « روى عن أبى عبيدة بن عبد الله بن مسعود ... وروى عنه ... وأبو الزبير المكي ، وهو من أقرانه » أ هـ . فننظر فى حال يونس . قال ابن معين : « رجل سوء ، يشتم عثمان ، ... لاشئ » . وقال البخاري : « منكر الحديث » . وهذا جرح شديد عنده . وقال النسائي : « ليس بثقة » . وكذبه الجوزجاني وقال : « مفتر » . ووثقه ابن معين ، وابن شاهين ، وعثمان بن أبى شيبة . فإن قلت : فالعمل على التوثيق ، وقد أظهر الساجي العلة فى جرحه فقال : « صدوق فى الحديث ، تكلموا من جهة رأيه السوء » والجرح لمجرد المذهب قول ضعيف كما ذكرتم من قبل .

نقول : أما الجرح لمجرد المذهب ، فنعلم هو ضعيف ، ولذلك فنحن لانعتد بتكذيب الجوزجاني له ، لما عُرف عنه من الشدة على كل متشيع ، وأما أنه ضعفه لأجل المذهب ، فغير صحيح . يدل عليه قول أبى حاتم : « ليس بقوى فى الحديث » . واعتمد ذلك الحافظ فى « التقريب » فقال : « صدوق يخطئ » . وعليه فلا يمكن الاعتماد بذكر السماع لأجل يونس بن خباب ، فإنه كان يخطئ ويخالف ، ومن كان هكذا ، فلا يُستغرب منه أن يقلب العننة إلى تصريح بالسماع ، وهذا معروف ظاهر لكل مشتغل بهذا الفن . والله أعلم . [هنا قاعدة هامة ، فقد سألت شيخنا الألباني حفظه الله تعالى : ماوجه الحجة فى قولكم فى « الضعيفة » (١ / ٦٨ / رقم ٥١) : « محمد بن سيرين لم يسمع من عمران ابن حصين كما قال الدارقطني » ، خلافاً لأحمد » . مع أن محمد بن سيرين صرح بالتحديث عن عمران — كما فى « صحيح مسلم » (١ / ١٩٨) — فى حديث : « يدخل الجنة من أمتى سبعون ألفاً بغير حساب !؟ »

فقال حفظه الله : عهدى بعيد هذا الأمر ، غير أننا يجب أن نلاحظ كيفية رواية مسلم لهذا الحديث ، هل أورده فى الأصول ، أم فى الشواهد والمتابعات ، لأنه إن أورده فى الشواهد والمتابعات فحينئذ لا يحتج فيها بمسألة التحديث لأن فى رواية الشواهد والمتابعات ضعفاً ، والإمام مسلم إنما يسوق الشواهد والمتابعات لتقوية حديث الباب ، وليس بغرض إثبات سماع راوٍ من راوٍ ، والراوى الضعيف قد يهيم فى هذا البحث فيقلب العننة إلى تصريح بالسماع ، وهذا معروف مشهور » أ هـ .

قلت : وهذه قاعدة هامة جداً ، لم أر من نبه عليها قبل الشيخ فجاءه الله خيراً ، غير أننى أرى أن القاعدة وإن كانت عامة ، فسماع محمد بن سيرين من عمران لاشك فى صحته ، مع أن الإمام مسلماً رحمه الله ذكر سماع ابن سيرين من عمران فى « باب الشواهد » فقال : حدثنا يحيى بن خلف الباهلي ، ثنا المعتمر ، عن هشام بن حسان ، عن محمد بن سيرين ، حدثنى عمران فذكره . وشيخ مسلم وثقه ابن حبان وحده ، على ما ذكره فى « التهذيب » . قال لى شيخنا : « فهذا قد يكون المانع من اعتبار قبول السماع » . قلت له : ولكن توثيق ابن حبان لمثل هذه الطبقة مقبول لاشك فيه ، =

= وتساهله إنما يقع في طبقة التابعين ونحوها كما ذكرتم أنتم ذلك في بعض تعليقاتكم . قال : صحيح ، ولكنه يظل أدنى من توثيق غيره كابن معين وأضرابه .

قُلْتُ : ثم لما بحثت ، وجدت الحديث له طريقاً آخر عن ابن سيرين فأخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ١٨ / رقم ٣٢٦) من طريقين عن أبي علي الحنفى ، ثنا أبو حرة ، عن محمد بن سيرين ، ثنا عمران به ، وأخرجه أبو عوانة في « صحيحه » (١ / ٨٧) من طريقين آخرين عن أبي علي الحنفى به ولكن بالنعنة . فالسند حسن ، وأبو حرة ، واصل بن عبد الرحمن فيه كلام ، وهو صدوق كما قال الحافظ ، فإذا انضمت روايته لرواية هشام بن حسان ، لم يعد شك في ثبوت السماع بين ابن سيرين وعمران . وتأيد ذلك بقول أحمد : « سمع ابن سيرين من عمران » ، فهو مقدم على قول الدارقطنى : « لم يسمع » إذ المثلث معه زيادة علم ، فهو مقدم على الناقى . أما إدراك ابن سيرين لعمران ، فلا يشك فيه محقق ، فقد ولد لستين بقيقاً من خلافة عثمان يعنى في حدود سنة (٣٣) ، وتوفى عمران ، رضى الله عنه سنة (٥٢) ، فقد كان لابن سيرين تسعة عشر عاماً ، ثم كلاهما بصري ، وابن سيرين كان بريفاً من التدليس . نعم كان مقلداً عن عمران ، بخلاف الحسن وغيره ، فقد روى له مسلم عن عمران ثلاثة أحاديث ، وزاد أحمد ثلاثة أحاديث أخرى ، فالحاصل أن أحاديث ابن سيرين عن عمران نحو العشرة أو فوقها بقليل كما يعلم من النظر في رواياته . ولى جزء صغير في إثبات سماع ابن سيرين من عمران ، حققت من خلاله كل الأحاديث التى رواها ابن سيرين عن عمران ، فאלله المستعان [.

فإن قُلْتُ : قد روى ابن أبي حاتم في « المراسيل » بسنده إلى سلم بن قتيبة قال : قُلْتُ لشعبة : إن البرى يحدثنا عن أبي إسحق ، أنه سمع أبا عبيدة ، أنه سمع ابن مسعود . فقال (يعنى شعبة) : أوه ! كان أبو عبيدة ابن سبع سنين ، وجعل يضرب جبهته « اهـ . فابن سبع سنين يمكن له أن يسمع ، بل يحفظ كما هو معروف ومثبت فى بطون الكتب . فهذا دليل فى إثبات السماع .

نقول : أما ابن سبع سنين يمكن أن يسمع ، بل ويحفظ فنعم ولكن البرى واسمه عثمان بن مقسم كذبه ابن معين والجوزجاني ، وتركه يحيى القطان وابن المبارك والنسائي والدارقطنى ، فالدليل غير قائم .

• فإن قلت : قد قال الدارقطنى : « أبو عبيدة أعلم بحديث أبيه من حنيف بن مالك ونظرائه » .

نقول : أما حنيف بن مالك ، فصوله : خشيف بن مالك — بخاء معجمة ، ثم شين ، فياء — وقد ذكر فى « الجرح والتعديل » (١ / ٢ / ٤٠١ — ٤٠٢) أنه روى عن عمر ، وابن مسعود . فهذا يدل على أنه قديم ، ولكن ليس هناك تلازم بين أن يكون الأعمى قد سمع ، فيكون أبو عبيدة هو الأعمى بمذهب أبيه ، وقتواه ، فما دخل السماع هنا !!

• فإن قُلْتُ : قد روى عبد الواحد بن زياد ، عن أبي مالك الأشجعي ، عن عبد الله بن أبي هند ، عن أبي عبيدة قال : خرجت مع أبي لصلاة الصبح . فهذا يدل على أنه أدركه ووعاه .

نقول : قال ابن أبي حاتم فى « المراسيل » (ص ٢٥٦) بعد أن ذكر لأبيه هذه الرواية =

= « قال أنى : مأدري ماهذا ؟! عبد الله بن أنى هند من هو ؟! .
فإن قلت : قد روى البخارى في « الكنى » (رقم ٤٤٧) قال : قال مسلم ، نا أبان ، عن قتادة ،
عن أنى عبيدة أنه فيما سأل أباه عن بيض الحمام ؟! فقال : « صوم يوم » . فهذا يدل على أنه وعاه
حتى صار يسأله عن مثل هذا السؤال . نقول : أما مسلم بن ابراهيم ، وأبان بن يزيد فكلاهما ثقة .
ولكن في السند عنقنة قتادة ، فقد كان مُدلسا .

فإن قلت : قال الذهبي في « سير النبلاء » (٤ / ٣٦٣) : « روى عن أبيه شيئا ، وأرسل عنه
أشياء » اهـ . فهذا التفريق من الذهبي يدل على أنه سمع ، وإلا لما كان هناك معنى لقول الذهبي :
« روى .. وأرسل » . نقول : الذهبي — يرحمه الله — يعتمد في التراجم على الكتب المتقدمة عليه ،
ولعله قال : « روى عن أبيه شيئا » يقصد به ما ذكره البخارى في ترجمته ، وقد سبق وأجبنا عنه .
ثم الرواية لاستلزم السماع ، لاسيما والدليل الصحيح قائم على النفي كما سيأتى — إن شاء الله تعالى .
قلت : وإذا قد فرغنا من الإجابة عما قيل في سماع أنى عبيدة من أبيه ، نسوق أقوال العلماء في
نفي السماع . فقد أخرج الترمذى (١٧) ، وابن أنى حاتم في « المراسيل » (ص ٢٥٦) من
طريق محمد بن جعفر ، نا شعبة ، عن عمرو بن مرة ، قال : قلت : أبا عبيدة ، هل تذكر من عبد
الله شيئا ؟! قال : لا أذكر منه شيئا . وتابعه أبو داود الطيالسى ، قال : أخبرنا شعبة ... فذكره .
أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (٦ / ٢١٠) ، عن الطيالسى . وهذا سند صحيح حجة ، وهو
وحده كاف في الحكم بالانقطاع . وقال جماعة من العلماء بأنه لم يسمع من أبيه ، منهم :

- ١ — أبو حاتم الرازى .
- ٢ — ابن حبان .
- ٣ — ابن سعد ، قال : « ذكروا أنه لم يسمع من أبيه » .
- ٤ — الترمذى . — كما سيأتى —
- ٥ — النسائى في « السنن » (٣ / ١٠٥) .
- ٦ — البيهقى — كما في « نصب الراية » (١ / ١٤٦) .
- ٧ — المنذرى .
- ٨ — العراقى .
- ٩ — الحافظ ابن حجر .
- ١٠ — البوصيرى . في « الزوائد » .
- ١١ — نور الدين الهيثمى في « المجمع » انظر مثلاً (٢ / ٦٠ و ٦١ / ٧ و ١٩٣) .
- ١٢ — النووى في « المجموع » (٣ / ٦٩) .
- ١٣ — الشيخ أحمد شاكر في مواضع كثيرة من « المسند » . وانظر (٦ / ٤ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٣٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٨١ ، ٨٩ ، ٩٥ ، ٩٩ ، ١١٩ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٥٦ ، ١٨١ ، ١٩٩ ، ٢٠١) وكذا في تعليقه على « الروضة الندية » (ص ١٧٣) .

- = ١٤ — شيخنا الألباني . في مواضع ، منها « الضعيفة » رقم (١٧٥ ، ٣٣٤ ، ٦١٥ ، ٩٦٥) .
 قُلْتُ : فهذا ما حضرني ساعة كتابة هذا البحث ، ولو أني أنعمتُ النظر لوقفت على نماذج كثيرة .
 فهذا هو الوجه الأول في الرد على البدر العيني .
 أما الوجه الثاني أن العيني — رحمه الله — اعتمد على حديثٍ أخرجه الحاكم في « المستدرک » (٢ / ٥٧٢) من طريق زهير بن معاوية ، عن أبي إسحق ، عن أبي عبيدة ، عن أبيه قال : « إنما اشترى يوسف بعشرين درهماً الحديث » . قال الحاكم : « صحيح الإسناد » ووافقه الذهبي !! .
 قُلْتُ : كلا ، وفي الإسناد علثان ، دون الانقطاع .
 الأولى : أن أبا إسحق السبيعي كان قد اختلط ، وزهير بن معاوية سمع منه بعد الاختلاط ، كما قال ابن معين وأحمد والترمذي .
 الثانية : أن أبا إسحق مدلسٌ وقد عنعنهُ . فلو صرح أبو عبيدة بالسماع من أبيه في ذلك الخبر لم ينفعه ، لكونه ماسلم من الخدش . والله أعلم . ثم إنى — جدٌ — متعجبٌ من العيني رحمه الله تعالى ، كيف طابت نفسه باعتبار أن هذا الحاكم دليلٌ على السماع ، مع كونه من العالمين — قطعاً — بكثرة أوهام الحاكم في المستدرک ، والذهبي يتبعه في كثير من هذا الوهم !!؟ وهذا ماحداً إلى — قديماً — إلى تتبع كل ما وهم فيه الحاكم وتبعه عليه الذهبي ، فاستلته ، وأظهرت وجه الصواب فيه ، وسميته : « إتحاف الناقم بوهم الذهبي والحاكم » قطعاً فيه شوطاً لا بأس به ، وله قصةٌ ذكرتها في « مقدمته » ، فله الحمد .
 الوجه الثالث : وهو أعجبُ الثلاثة الوجوه على الإطلاق . وأكثرها طرافة . فقد زعم العيني رحمه الله أن الترمذي ممن يصححون سماع أبي عبيدة من أبيه اعتماداً على تحسينه لكل الأحاديث التي أخرجها له : « إذ من شرط الحديث الحسن أن يكون إسناده متصلًا عند المحدثين » .
 قُلْتُ : قد أخرج الترمذي في « سننه » سبعة أحاديث من طريق أبي عبيدة عن أبيه ، فأنا أشير إليها ، ثم أنقل رأى الترمذي عقبه ، والله المستعان .
 ١ — رقم (١٧) في « الاستئجاع بحجرين » ، وقال : « وأبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه » .
 ٢ — رقم (١٧٩) كتاب الصلاة باب « ما جاء في الرجل تفوته الصلوات بأيتين يبدأ » . وقال : « حديث عبد الله [يعني ابن مسعود] ليس بإسناده بأسٌ ، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله » .
 ٣ — رقم (٣٦٦) كتاب الصلاة باب : « ما جاء في مقدار القعود في الركعتين الأولين » وقال : « هذا حديثٌ حسنٌ ، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه » .
 ٤ — رقم (٦٢٢) كتاب الزكاة ، باب : « ما جاء في زكاة البقر » ، وقال : « أبو عبيدة بن عبد الله لم يسمع من عبد الله » .
 ٥ — رقم (١٠٦١) كتاب الجنائز باب : « ما جاء في ثواب من قدم ولداً » . وقال : « هذا =

٧ - « اَكْتُمُ الْخِطْبَةَ ، ثُمَّ تَوَضَّأْ فَأَحْسِنْ وُضُوءَكَ ، ثُمَّ صَلِّ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكَ ، ثُمَّ أَحْمَدُ رَبِّكَ وَمَجْدُهُ ، ثُمَّ قُلْ : اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ، فَإِنْ رَأَيْتَ لِي فِي فَلَانَةٍ - تُسَمِّيَهَا بِاسْمِهَا -

= حديث غريب ، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه .

٦ - رقم (١٧١٤) كتاب الجهاد ، باب : « مجاء في المشورة » . قال : « وهذا حديث حسن ، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه » . ثم أخرجه الترمذی (٣٠٨٤) في كتاب « تفسير القرآن » في « سورة الأنفال » .

٧ - رقم (٣٠١١ / ٢) كتاب « تفسير القرآن - آل عمران » . وقال : « هذا حديث حسن » . قُلْتُ : فظهر من كلام الترمذی على هذه الأحاديث أنه لم يقل : « حديث حسن » ويسكت ، بل يعقبه بأن : « أبا عبيدة لم يسمع من أبيه » : فأين محل قول العيني : « ومن شرط الحديث الحسن أن يكون إسناده متصلاً .. ؟ » !

ثم إن الترمذی قال : « حديث حسن » فلا يمكن أن يحسن الحديث ثم يردفه بذكر الانقطاع في سنده ، إلا أن يكون قد قصد أنه « حسن لغیره » لمجيئه من طرق أخرى بخلاف المنقطعة ، أو يكون له شواهد .

فإن قلت : قد قال الترمذی في الحديث (١٧٩) : « ليس بإسناده بأس إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه » ، فهذا يدل على أن الإسناد المنقطع ليس به بأس .

قُلْتُ : الجواب من وجهين :

الأول : أن يُحمل كلام الترمذی على أنه لا بأس به في الشواهد والمتابعات ، وإلا فالمنقطع عند جمهور المحدثين قسم من الحديث الضعيف .

الثاني : أن هذه العبارة يستخدمها كثير من المحدثين ، فيقولون : « إسناده صحيح لولا الانقطاع بين مكحول وأبي هريرة » قال ذلك البيهقي في حديث : « صلوا خلف كل برٍّ وفاجر » . فتخرج كلمة الترمذی هذا المخرج .

فإن قلت : قد قال في الحديث (٣٠١١ / ٢) : « هذا حديث حسن » فلم يذكر الانقطاع .

قُلْتُ : قد ذكر الانقطاع في مواضع كثيرة ، والأخذ بالمفسر الزائد أولى كما هو معروف . وبالجمله : فقد أطلت في هذا البحث ، رجاء رفع الشبهة ، وحسم مادة الجدل ، وظهر منه أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه على الصحيح من أقوال المحققين ، أما البدر العيني رحمه الله تعالى ، فما تعلق بشيء له طائل . والله أعلم .

خَيْرًا لِي فِي دِينِي وَدُنْيَايَ ، وَآخِرَتِي ، فَأَقْدُرُهَا لِي ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَهَا خَيْرًا لِي مِنْهَا فِي دِينِي ، وَدُنْيَايَ ، وَآخِرَتِي ، فَأَقْضِ لِي بِهَا — أَوْ قَالَ — : أَقْدُرُهَا لِي .

٧ - ضَعِيفٌ .

أخرجه أحمد (٤٢٣ / ٥) ، وابنُ خزيمة (٢ / ٢٢٦) واللفظُ لَهُ ، وابنُ حبان (٦٨٥) ، والطبراني في « الكبير » (ج ٤ / رقم ٣٩٠١) ، والحاكم (١ / ٣١٤ — ٣١٥) ، والبيهقي (٧ / ١٤٧ — ١٤٨) من طريق أيوب بن خالد بن أبي أيوب الأنصاري ، عن أبيه ، عن جدّه ، فذكره مرفوعاً . قال الحاكم : « صحيح الإسناد » ووافقه الذهبي (!)

قُلْتُ : وهما في ذلك من وجهين :

الأول : أيوب بن خالد ترجمه ابنُ أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (١ / ١ / ٢٤٥) ولم يحك فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو على ذلك مجهولُ الحال . ولكن رأيتُ شيخنا الألباني — حفظه الله تعالى — أشار في تعليقه على « صحيح ابن خزيمة » إلى أن فيه لنا . هو أيوب بن خالد بن صفوان الأنصاري . وانظر « التاريخ الكبير » (١ / ١ / ٤١٣) للبخاري .

الثاني : أبوه لا يعرف أصلاً ، فهو مجهول العين والصفة [قُلْتُ : وفي هذا — وغيره مما هو مثله — ردٌّ على الحافظ ابن حجر رحمه الله إذ يقول إن من أخرج له ابن خزيمة في « صحيحه » يكون عنده ثقة . صرح بذلك في « تعجيل المنفعة » (رقم ٦١٨) في ترجمة عبد الرحمن بن خالد بن جيل . مع أني رأيتُ الحافظ لا يعتد بمثل ذلك في نقده في « التلخيص » وغيره . وسيأتي أمثلة لذلك — إن شاء الله تعالى] .

ويعني عنه حديث جابر بن عبد الله الأنصاري قال : « كان رسول الله ﷺ — يعلمنا الاستخارة في الأمور كما يعلمنا السورة من القرآن ، يقول : إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل : « اللهم إني أستخيرك بعلمك ، وأستقدرك بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم ، فإنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب . اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري ، أو قال : في عاجل أمري وآجله ، فاقدره لي ويسره لي ، ثم بارك لي فيه وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي ، وعاقبة أمري — أو قال : في عاجل أمري وآجله ، فاصرفه عني ، واصرفني عنه ، واقدر لي الخير حيث كنت ، ثم أرضني به . قال : ويُسمى حاجته » . أخرجه الجماعة إلا مسلماً ، وقد خرّجته في « الانشراح في آداب النكاح » (رقم ٣) مع ذكر الفوائد التي فيه . فالحمد لله .

٨ - « اللَّهُمَّ خِرْ لِي ، وَاخْتَرْ لِي » .

٩ - « يَا أَنَسُ ، إِذَا هَمَمْتَ بِأَمْرٍ ، فَاسْتَخِرْ رَبَّكَ فِيهِ سَبْعَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ انْظُرْ إِلَى الَّذِي يَسْبِقُ إِلَى قَلْبِكَ ، فَإِنَّ الْخَيْرَ فِيهِ » .

١٠ - « خَيْرُكُمْ فِي الْمَائَتَيْنِ : كُلُّ خَفِيفِ الْحَاذِ . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! ، وَمَا الْخَفِيفُ الْحَاذِ ؟ ! قَالَ : الَّذِي لَا أَهْلَ لَهُ وَلَا وَلَدَ » .

٨ - مُنْكَرٌ ..

أخرجه الترمذي (٩ / ٤٩٧ - تحفة) ، وأبو يعلى (ج ١ / رقم ٤٤) ، والسهمي في « تاريخ جرجان » (١ / ١١ / ٤٤٤) من طريق الإسماعيلي ، وهذا في « معجمه » (ج ١ / ق ٣٩ / ٢ - ق ٤٠ / ١) ، والدارقطني في « المؤلف والمختلف » (٣ / ١٧٢١) وابن السني (٦٠٢) ، وأبو بكر أحمد ابن سعيد الأموي في « مسند أبي بكر » (ص ٨١) ، والبعوي في « شرح السنة » (٤ / ١٥٥) من طريق زنفل بن عبد الله ، عن ابن أبي مليكة ، عن عائشة ، عن أبي بكر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ - كان إذا أراد أمرًا قال فذكره . قال الترمذي : « هذا حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديث زنفل ، وهو ضعيف عند أهل الحديث » . وقال أبو زرعة الرازي : « هذا حديث منكّر ، وزنفل ضعيف ليس بشيء » . نقله عنه ، ابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ٢٠٣ - ٢٠٤ / ٢١٠١) .

قُلْتُ : وهو كما قال ، وزنفل ضعفه أيضًا ابن معين ، والدارقطني وغيرهم . والحديث ضعفه الحافظ في « الفتح » (١١ / ١٨٤) . وقال العجلوني في « كشف الخفاء » (١ / ٢١٥) عقب هذا الحديث : « قال النجم : ومما جربته كثيرًا أن يقال ذلك في الاستخارة سبع مرات ، وماسبق إلى قلبي فعلته ، فيكون فيه النجاح والسداد ، موافقًا لما عند ابن السني » وهو الحديث الآتي .

٩ - ضَعِيفٌ جَدًّا ..

أخرجه ابن السني في « اليوم والليلة » (٦٠٣) من طريق عبيد الله الحميري ، ثنا إبراهيم بن العلاء عن النضر بن أنس بن مالك ، ثنا أبي ، عن أبيه ، عن جده مرفوعًا ... فذكره . قُلْتُ : وهذا سند ساقط لأفراح به !! عبيد الله الحميري مجهول ، والنضر بن أنس قال الذهبي : « لا يعرف » ، وهو النضر بن حفص بن النضر بن أنس بن مالك . وقال النووي في « الأذكار » (ص ١٠٢) : « إسناده غريب ، وفيه من لم أعرفهم » . وقال الهيثمي : « إسناده غريب » . نقله عنه الألبوسي في « غاية الأمان » (١ / ٣٤٤) . وقال الحافظ في « الفتح » (١١ / ١٨٧) : « سنده ضعيف جدًّا » .

١٠ - مُنْكَرٌ ..

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٦٩ / ٢) ، وابن عدى في « الكامل » (٣ / ١٠٣٧) ، وابن المقرئ في « معجمه » (٧٢١) ، والخطابي في « العزلة » (ص ٣٦) ، والخطيب في « التاريخ » =

١١ — « أَغْبَطُ أَوْلِيَائِي عِنْدَى مَنْزِلَةً ، رَجُلٌ مُؤْمِنٌ خَفِيفُ الْحَاذِّ ، ذُو حَظٍّ مِنْ صَلَاةٍ ، غَامِضًا فِي النَّاسِ ، فَعَجَلَتْ مَنِيَّتُهُ ، وَقَلَّتْ بَوَاكِيهِ ، وَقَلَّ ثَرَاثُهُ » .

= (٦ / ١٩٧ — ١٩٨ ، ١١ / ٢٢٥) ، وفي « الجامع » (ق ٨ / ١) ، وابن الجوزي في « الواهيات » (٢ / ٦٣٥) من طريق رواد بن الجراح ، عن سفيان الثوري ، عن ربعي بن حراش ، عن حذيفة مرفوعاً به .

قُلْتُ : وسندهُ ضعيفٌ ، وآفته رَوَادُ بن الجراح . قال البخاري : « كان قد اختلط ، لا يكاد يقوم حديثه . ليس له كثير حديثٍ قائم » . وقال الساجي : « يتفرد بحديثٍ ضعفه الحفاظ فيه وخطأوه وهو : خيركم بعد المائتين ... » وقال ابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ١٣٢) عن أبيه : « حديثٌ باطل » . وقال في موضع آخر (٢ / ٤٢٠) : « حديثٌ منكَّرٌ » . وحكى الذهبي في « الميزان » عن أبي حاتم قال : « منكَّرٌ لا يشبه حديث الثقات . وإنما كان يبدو هذا الخبر فيما ذُكر لي أن رجلاً جاء إلى رَوَادٍ فذكر له هذا الحديث واستحسنه وكتبه ، ثم بعدُ حدث به بحسبه من سماعه !! وله شاهدٌ ، وهو الحديث الذي بعده .

١١ — ضَعِيفٌ جِدًّا .

أخرجه أحمد في « المسند » (٥ / ٢٥٢) ، وفي « الزهد » (ص ١١) ، والخطابي في « العزلة » (ص ٣٦) ، وابن الجوزي في « الواهيات » (٢ / ٦٣٦) عن مطروح أبي المهلب .. وأخرجه الترمذي (٢٣٤٧) ، والبيهقي في « شرح السنة » (١٤ / ٢٤٦) والطبراني (ج ٨ / رقم ٧٨٢٩) ، والحاكم (٤ / ١٢٣) عن يحيى بن أيوب ، كلاهما عن عبيد الله بن زحر ، عن علي بن يزيد ، عن القاسم أبي عبد الرحمن ، عن أبي أمامة مرفوعاً . وأخرجه ابن المبارك في « الزهد » (رقم ١٩٦ — زوائد نعيم) قال : أنا عبيد الله بن زحر إلخ .

قُلْتُ : كذا في « المطبوعة » ! وابن المبارك لم يدرك عبيد الله بن زحر ، فقد سقط من الإسناد : « يحيى بن أيوب » شيخ ابن المبارك فيه . فقد رواه سويد بن نصر ، وإبراهيم بن عبد الله الخلال عن ابن المبارك ، عن يحيى بن أيوب به . وأستبعد أن يكون من أوهام نعيم بن حماد . والله أعلم .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ جدًّا ، وفيه عللٌ :

١ — عبيد الله بن زحر . قال ابن المديني : « منكر الحديث » ، وضعفه أحمد والدارقطني وغيرهما . وقال ابن معين : « عبيد الله بن زحر ، عن علي بن يزيد ، عن القاسم ، عن أبي أمامة ، ضعافٌ كلُّها » . قُلْتُ : لكن ابن زحر ، تابعه أبو عبد الرحيم ، عن أبي عبد الملك ، عن القاسم ، عن أبي أمامة مرفوعاً به . أخرجه الآجري في « الغرباء » (رقم ٣٥) قال : حدثنا الفريابي ، قال : أخبرنا إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة الحراني ، قال : حدثنا محمد بن سلمة الحراني ، عن أبي عبد الرحيم به . فأما الفريابي ، وإسماعيل بن عبيد ومحمد بن سلمة فمن الثقات ، وأبو عبد الرحيم ، هو خال محمد ابن سلمة واسمه خالد بن أبي يزيد بن سماك ، وهو ثقة . وأبو عبد الملك هو علي بن يزيد الألهاني =

=والله أعلم .

٢ — على بن يزيد الألهاني . ضعفه أحمد وابن معين وأبو حاتم وغيرهم . قال البخاري : « منكر الحديث » . يعنى : لا تحل الرواية عنه ، كما هو مصطلحه . وتركه النسائي والدارقطني والبرقي والأزدي وقال الحاكم أبو أحمد : « ذاهب الحديث » .

٣ — القاسم أبو عبد الرحمن مولى يزيد بن معاوية . كان أحمد بن حنبل يحمل عليه ، ويجعل البلاء في الأحاديث منه . قال ابن حبان في « المجروحين » (٢ / ٦٢ — ٦٣) : « إذا اجتمع في إسناد خبر : عبيد الله بن زحر ، وعلى بن يزيد ، والقاسم أبو عبد الرحمن ، لا يكون متن ذلك الخبر إلا مما عملته أيديهم !! فلا يحل الاحتجاج بهذه الصحيفة » .

قُلْتُ : قد تويع ابن زحر ، والقاسم أخف ضعفًا من على بن يزيد . ولم أر أحدًا اتهم ابن زحر أو القاسم بكذب .

٤ — مطروح أبو المهلب هو ابن يزيد . فإنه يجمع على ضعفه كما قال الحافظ الذهبي . ولكن تابعه يحيى بن أيوب كما هو ظاهر من التخریج ، ويحیی فيه مقال أيضًا . قال ابن عدى : « ولأرى له — إن روى عن ثقة — حديثًا منكرًا » . وهذا الشرط مفقود هنا ، فإنه يروى عن ابن زحر ، وقد عرفت حاله . فيظهر من التحقيق مدى قول الحاكم : « هذا إسنادٌ للشاميين صحيحٌ عندهم ، ولم يُخرجاه » !! . فتعقبه الذهبي بقوله : « قُلْتُ : لا ، بل إلى الضعف هو » . ورواه ليث بن أبي سليم ، عن عبيد الله ابن زحر واختلف عن ليث فيه . فأخرجه أحمد (٥ / ٢٥٥) ثنا إسماعيل بن إبراهيم ، أنا ليث ، عن عبيد الله [وقع في « المطبوعة » : « عبد الله » وهو خطأ .] ، عن القاسم ، عن أبي أمامة . فسقط ذكر : « على بن يزيد الألهاني » . وتابعه همام بن يحيى ، عن ليث به . أخرجه الطيالسي (١١٣٣) ومن طريقه البيهقي في « الزهد » (١٩٨) وهكذا روى ابن علية وهمام بن يحيى الحديث عن ليث ابن أبي سليم ، بإسقاط « على بن يزيد » . وخالفهما عبد العزيز بن مسلم القسطلی ، فرواه عن ليث ابن أبي سليم ، عن عبيد الله بن زحر ، عن على بن يزيد ، عن القاسم ، عن أبي أمامة . فأثبت « على ابن يزيد » في السند كرواية يحيى بن أيوب وغيره أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ٨ / رقم ٧٨٦٠) ، وعنه أبو نعيم في « الحلية » (١ / ٢٥) ، وتابعه جرير بن عبد الحميد ، عن ليث ، عن عبيد الله [وقع في « المطبوعة » من « زهد البيهقي » في الموضع الأول : « عبد الله » وفي الموضع الثاني : « على بن زيد » وكلاهما خطأ ، والصواب ما أثبتته . والله أعلم .] الأفریقی ، عن على بن يزيد ، عن القاسم ، عن أبي أمامة . أخرجه البيهقي في « الزهد » (١٩٩) .

قُلْتُ : وهذا الاضطراب هو عندى من ليث بن أبي سليم لثقة من رروا عنه الوجهين . والصواب إثبات : « على بن يزيد » في الإسناد . وله طريق أخرى عن أبي أمامة ، رضى الله عنه . أخرجه ابن ماجه (٢ / ٥٢٧ — ٥٢٨) ، والأصبهاني في « الترغيب » (ق ٤ / ١) من طريق صدقة بن مرة ، عن أيوب بن سليمان ، عن أبي أمامة فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ واهٍ . قال البوصيري في « الزوائد » : « أيوب بن سليمان ضعيف ، قال فيه =

١٢ - إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُسْلِمَ الْخَفِيفَ الْحَاذِّ ، ذُو حَظٍّ مِنَ الصَّلَاةِ ، لَا يُشَارُ إِلَيْهِ بِالأَصَابِعِ ، وَأَطَاعَ رَبَّهُ سِرًّا ، قُسِمَتْ مَعِيشَتُهُ كَفَافًا ، فَصَبَرَ عَلَيْهَا ، وَرَضِيَ بِهَا .

١٣ - « إِنْ كُنْتَ تُحِبُّنِي ، فَأَعِدْ لِلْفَقْرِ تَجَفُّفًا ، فَإِنَّ الْفَقْرَ أَسْرَعُ إِلَى مَنْ يُحِبُّنِي ، مِنَ السَّيْلِ إِلَى مُنْتَهَاهُ » .

= أبو حاتم : « مجهول » وتبعه على ذلك الذهبي في « الطبقات » . وصدقة بن عبد الله ، متفق على ضعفه . هـ . وله طريق ثالث عن أبي أمامة مرفوعاً : أخرجه ابنُ عدى في « الكامل » (١٨٦٥ / ٥) من طريق هلال بن العلاء ، ثنا أبي ، عن أبيه ، قال : حدثني أبي ، عن أبي غالب عن أبي أمامة مرفوعاً .. فذكره .

قُلْتُ : وسندهُ ضعيف لأجل العلاء بن هلال ؛ ضعفه أبو حاتم وابن حبان وغيرهما . ويقع لي أن في هذا السند خطأ ، لم أتفرغ لتحريره . فإله أعلم . قال ابنُ حزم في « المحلى » (٩ / ٤٤١) : « هذا حديثٌ موضوعٌ ، وبيانُ وضعه أنه لو استعمل الناس ما فيه من ترك النسل ، لبطل الإسلام ، والجهاد وغلب أهل الكفر » . هـ .

قُلْتُ : لله درُّ ابن حزم رحمه الله ، فليس الشأن في إشاعة هذه الأحاديث إلا ما ذكر . وله شاهد آخر من حديث معاذ مرفوعاً وهو الحديث التالي .

١٢ - مَوْضُوعٌ .

أخرجه وكيع في « أخبار القضاة » (٣ / ١٧) من طريق عبد العزيز بن أبان ، ثنا يونس بن أبي إسحق ، عن ابن أوشع ، عن معاذ بن جبل ، مرفوعاً : فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ تالف . وعبد العزيز بن أبان قال ابن معين : « كذابٌ خبيثٌ ، يضع الحديث » . وكذبه أيضاً ابنُ ثُمير . وتركه أبو حاتم وأبو زرعة والنسائي .

قال البغوي (١٤ / ٢٤٦) : « قوله : « خفيف الحاذ » أى : خفيف الحال ، قليل المال ، وأصله قلة اللحم والحال . والحاذ واحدٌ وهو ما وقع عليه اللَّبْدُ من متن الفرس » . هـ .

١٣ - ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذي (٧ / ١٦ - ١٧ تحفة) ، من طريق روح بن أسلم ، أخبرنا شذادُ أبو طلحة الراسبي ، عن أبي الوازع ، عن عبد الله بن المغفل قال : « قال رجلٌ للنبي ﷺ : يا رسول الله ! ، والله إني لأحبك ! فقال له : « انظر ماتقول » قال : والله إني لأحبك ، ثلاث مراتٍ . فقال : إن كنت تحبني ، فأعد الحديث . قال الترمذي : « حديثٌ حسنٌ غريبٌ » .

١٤ - « إِنَّ مِنْ أَعَفِّ النَّاسِ قِتْلَةً ، أَهْلُ الْإِيمَانِ » .

= قُتِلَتْ : لا ، وروح بن أسلم كَذَّبَهُ عَفَان ، ولكن قال ابن معين : « ليس بذلك ، لم يكن من أهل الكذب » . وضعفه البخاري ، وأبو حاتم ، والدارقطني . ولكن تابعه حجاج بن نصير ، عن شداد به . أخرجه البغوي في « شرح السنة » (١٤ / ٢٦٨) . لكن حجاج بن نصير ضعيف كما قال ابن معين وغيره . ثم أبو الوازع ، واسمه جابر بن عمرو ، قال ابن معين : « ليس بشيء » ووثقه مرة . وقال النسائي : « منكر الحديث » . وقال ابن عدى : « أرجو أنه لأبأس به » .

١٤ - ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو داود (٢٦٦٦) ، وابن الجارود (٨٤٠) ، وأبو يعلى (ج ٨ / رقم ٤٩٧٣) ، والبيهقي (٩ / ٧١) من طريق هشيم بن بشير ، أخبرنا مغيرة بن مقسم ، عن شباك ، عن إبراهيم ، عن هُني بن نيرة ، عن علقمة ، عن ابن مسعود فذكره مرفوعاً . وقد رواه عن هشيم جماعة منهم : « محمد ابن عيسى ، وزيد بن أيوب ، وزهير بن حرب » . وخالفهم يعقوب بن إبراهيم الدورقي ، فرواه عن هشيم به . لكنه أسقط « هُني بن نيرة » من الإسناد . أخرجه ابن ماجه (٢٦٨١) . فهذان وجهان في الاختلاف عن هشيم به . ووجه ثالث : رواه جرير بن عبد الحميد ، عن هشيم ، عن مغيرة ، عن إبراهيم ، عن هُني بن نيرة ، عن علقمة ، عن ابن مسعود مرفوعاً . أخرجه ابن حبان (ج ٧ / رقم ٥٩٦٢) . فسقط ذكر « شباك الضبي » . ووجه رابع : رواه سريج بن النعمان ، عن هشيم ، أنبأنا المغيرة ، عن إبراهيم عن علقمة ، عن ابن مسعود ، مرفوعاً . أخرجه أحمد (١ / ٣٩٣) ثنا سريج به . فسقط ذكر « شباك الضبي » ، و « هُني بن نيرة » .

قُتِلَتْ : فهذا اختلاف شديد عن هشيم فيه . يترجح عندي من هذا الاختلاف الوجه الأول الذي رواه محمد بن عيسى وغيره ، لاسيما وقد تويع هشيم عليه ، تابعه شعبة بن الحجاج ، فرواه عن مغيرة ، عن شباك ، عن إبراهيم ، عن هُني بن نيرة ، عن علقمة ، عن ابن مسعود مرفوعاً . أخرجه ابن ماجه (٢٦٨٢) ، وأبو يعلى (ج ٨ / رقم ٤٩٧٤) قالوا : حدثنا عثمان بن أبي شيبة ، ثنا غُندر ، عن شعبة به . وقد خولف عثمان فيه . خالفه الإمام أحمد بن حنبل ، فرواه في « مسنده » (١ / ٣٩٣) قال : حدثنا محمد ، عن شعبة ، به إلا أنه أسقط « شباك الضبي » ومحمد هو ابن جعفر ، غندر . وأحمد بن حنبل أوثق من عثمان بن أبي شيبة ، لاشك في ذلك ، غير أنه رواية عثمان هي المحفوظة في نظري ، لمطابقتها لرواية جماعة من الثقات عن هشيم كما عند أبي داود وغيره . أما رواية الإمام أحمد ، فالشأن فيها إنما هو في تدليس المغيرة بن مقسم ، وأرى أنه دلس شباكاً فأسقطه ، والأخذ بالزائد أولى . والله أعلم .

واغتر الشيخ أبو الأشبال أحمد بن محمد شاكر بظاهر الإسناد الذي وقع في المسند فقال (٥ / ٢٧٥) : « إسناده صحيح » !! وإذ قد رجحنا الوجه الأول من الخلاف فلننظر فيه ، فنرى فيه نعتة المغيرة ، وشباك الضبي ، ثم هُني بن نيرة ، وثقه ابن حبان ، وماروى عنه غير إبراهيم النخعي ورجل يُكنى بـ « أبي جبيرة » ، ولم أعرفه ، فتوثق ابن حبان لهذه الطبقة ومافوقها مما يتوقف فيه الباحث =

١٥ - « كُلُّ كَلَامِ ابْنِ آدَمَ عَلَيْهِ ، لَالَهُ ، إِلَّا أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ ، أَوْ نَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ ، أَوْ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى » .

= لتساهله المجهود . وأما قول أبي داود : « كان من العباد » فلا يعنى أنه وثقه كما هو جليّ ظاهر ، فقول الشيخ أبى الأشبال فيه أنه « ثقة » ، هى من تجاوزاته المعروفة لدى أهل العلم بالحديث . ثم رأيت للحديث طريقاً آخر عن إبراهيم . فأخرجه عبد الرزاق فى « المصنف » (١٨٢٣٢) ، ومن طريقه الطبراني فى « الكبير » (ج ٩ / رقم ٩٧٣٧) عن سفيان الثوريّ ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن علقمة قال : قال ابن مسعود ... فذكره موقوفاً .

قُلْتُ : فهذا سندٌ صحيحٌ ، إن كان الأعمش سمعه من إبراهيم ، وعلى كل حال ، فعنونة الأعمش عن إبراهيم مثلاًها الذهبيّ فى « الميزان » . فالسند قوى . وقد قال الهيثمى (٦ / ٢٩١) : « رجاله رجال الصحيح » .

هذا ، وكنت قد خلطت بعض الطرق ببعض ، ذهبوا منى ، فى « غوث المكذوب بتخرىج منتقى ابن الجارود » (٨٤٠) فليصحح من هنا . والله الموفق . وبالجملّة ، فالحديث إنما يصحّ موقوفاً على ابن مسعود ، أما مرفوعاً فلا ، وقد تقدم التحقيق . والله الموفق .

أما الحديث فيشير إلى أن أهل الإيمان هم أضعف الناس وأشدّهم إحساناً إذا قتلوا ، فإن ذبحوا ، فهم يحسنون الذبح ، وإن قتلوا ، كانوا أبعد الناس عن التمثيل بالمقتول ، والله أعلم .

١٥ - ضَعِيفٌ .

أخرجه عبد الله بن أحمد فى « زوائد الزهد » (٢٢ - ٢٣) ، وابن أبى الدنيا فى « الصمت » (ج ١ / ق ٢ / ٢) ، والطبراني فى « الكبير » (ج ٢٣ / رقم ٤٨٤) ، والحاكم (٢ / ٥١٢ - ٥١٣) ، والخطيب فى « التاريخ » (١٢ / ٣٢١ ، ٤٣٣ - ٤٣٤) من طريق محمد بن يزيد بن خنيس ، قال : سمعت سفيان الثوريّ ودخلنا نعوّده ، فقال لسعيد بن حسان الخزوميّ ، : كيف الحديث الذى حدّثتنى ؟ قال : حدّثتنى أم صالح ، عن صفية بنت شيبة ، عن أم حبيبة زوج النبی - ﷺ قال ... فذكره . فقال رجلٌ لسفيان : ما أشدّ هذا الحديث !! قال سفيان : وما شدّته ؟! قال : قال الله تعالى ﴿ لا خير فى كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس ﴾ وقال عز وجل : ﴿ وَالْقَصْرِ • إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ • إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَّاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ ، وقال عز وجل : ﴿ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا ﴾ وقال سفيان : « هذا كلام روى عز وجل الذى جاء به جبريل عليه السلام » . وهذا السياق لعبد الله بن أحمد . وأخرجه ابن السنيّ فى « اليوم والليلة » (رقم ٥) من هذا الوجه وذكر القصة ، لكنه لم يذكر الآيات . وأخرجه الترمذى (٢٤١٢) ، وابن ماجه (٣٩٧٤) ، وبحشل فى « تاريخ واسط » (٢٤٥ - ٢٤٦) ، والقضاعيّ فى « مسند الشهاب » (٣٠٥) من طريق ابن خنيس به ، بالمرفوع وحده ، ولم يذكره .

١٦ — « لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْجَسَدِ إِلَّا وَهُوَ يَشْكُو ذَرْبَ اللِّسَانِ . وَفِي رِوَايَةٍ :
إِلَّا وَهُوَ يَشْكُو إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ اللِّسَانُ عَلَى حِدَّتِهِ » .

= قصة « عيادة سفيان » . قال الترمذی : « حديث حسن غريب ، لانعرفه إلا من حديث محمد بن
يزيد بن خنيس » . وسكت عنه الحاكم والذهبي !!

قُلْتُ : أما محمد بن يزيد ، فقد قال أبو حاتم : « شيخ صالح » . وذكره ابن حبان في « الثقات »
وقال : « ربما أخطأ ، يجب أن يعتبر بحديثه إذا بين السماع في خبره » . ولخص الذهبي حاله فقال :
« هو وسط » . وأم صالح هذه مجهولة ، لم يرو عنها سوى سعيد بن حسّان . وقال الحافظ : « لا يعرف
حاله » . فالحديث مُعَلَّل بها . والله أعلم .

١٦ — ضَعِيفٌ مَرْفُوعًا .

أخرجه أبو يعلى (ج ١ / رقم ٥) ، وابنُ السُّنِّي في « اليوم والليلة » (٧) ، وابنُ أُنَى الدنيا في
« الصمت » (ج ١ / ق ٢ / ٢) ، وفي « الورع » (ق ٩ / ١) ، وابنُ المقرئ في « معجمه »
(ج ٤ / ق ٨٣ / ٢ — ق ٨٤ / ١) ، من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث ، أخبرنا الدراوردي ،
عن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، أن عمر اطلع على أبي بكر ، رضى الله عنهما وهو يد لسانه ، فقال :
ماتصنع يا خليفة رسول الله ﷺ ؟ قال : إن هذا أوردني الموارد ، إن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم قال : فذكره .

قُلْتُ : قد خولف عبد الصمد في ذكر المرفوع من هذا الحديث . وقد رواه جماعة عن زيد بن
أسلم ، عن أبيه ، عن عمر أنه دخل على أبي بكر وهو يجيد لسانه فقال له عمر : مَهْ ! ، غفر الله لك !!
فقال أبو بكر : « إن هذا أوردني الموارد » . فلم يرفعوا شيئاً من الحديث ، منهم :

١ — مالك بن أنس ، عنه . أخرجه في « موطئه » (٢ / ٩٨٨ / ١٢) ، ومن طريقه أبو نعيم
في « الحلية » (١ / ٣٣) .

٢ — محمد بن عجلان ، عنه . أخرجه ابنُ أُنَى شيبه في « المصنف » (٩ / ٦٦ / ٦٥٥١) ،
وعنه ابنُ أُنَى عاصم في « الزهد » (١٨) .

٣ — أسامة بنُ زيد ، عنه . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٩ / ١٧) .

٤ — عبيد الله بن عمر ، عنه . أخرجه عبد الله بن أحمد في « زوائد الزهد » (١١٢) .

٥ — هشام بنُ سعد ، عنه . ذكره الدارقطني في « العلل » (ج ١ / ق ٣ / ١) .

قُلْتُ : فهؤلاء جميعاً قد خالفوا عبد الصمد بن عبد الوارث في رفعه إياه ، ولاشك في أنهم يترجحون
عليه بأمرين : أولاً : لكثرتهم . ثانياً : لأنه مع كونه من الثقات إلا أن ابن قانع قال فيه : « ثقة
يخطئ » . ويقويه قول ابن سعد : « كان ثقة إن شاء الله » . وقد رجح الدارقطني في « العلل » =

١٧ — « مَا مِنْ عَبْدٍ يَقُولُ حِينَ رَدَّ اللَّهُ إِلَيْهِ رُوحَهُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَحَدَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ ، وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ذُنُوبَهُ ، وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ » .

= (ج ١ / ٣ / ١) الموقوف . وَوَهَّم عبد الصمد ، في روايته المرفوع عن الدراوردي . وخالفهم سفيان الثوري ، فرواه عن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، عن أبي بكر . فأسقط ذكر « عمر بن الخطاب » . أخرجه ابن المبارك (٣٦٩) ، ووكيع (٢٨٧) ، وأحمد (١٠٩) ، وابن أبي عاصم (١٩) جميعاً في « كتاب الزهد » . ورواه جماعة من الثقات عن سفيان كذلك منهم : عبد الرحمن بن مهدي ، وابن المبارك ، ووكيع ، وأبو داود الحفري فيظهر أن الوهم من سفيان ، لاتفاق هؤلاء جميعاً عنه وقد خالفه جماعة عن زيد بن أسلم ، منهم مالك وغيره كما تقدم ذكره . وخالفهم ابن وهب أيضاً ، فرواه عن هشام بن سعد ، وداود بن قيس ، ويحيى بن عبد الله بن سالم ، وعبد الله بن عمر العمرى ، عن زيد بن أسلم ، عن عمر . فأسقط ذكر « أسلم » . وهذه الرواية خطأ ، والمحفوظ ذكر « أسلم » . ثم رأيت للحديث طريقاً آخر . أخرجه ابن أبي الدنيا في « الصمت » (ج ١ / ٤ / ٢) ، وأحمد في « العلل » (١ / ٢٦٣ — ٢٦٤) ومن طريقه العقيلي في « الضعفاء » (٤ / ٢٩٠) عن أبي المغيرة ، النضر بن إسماعيل القاص ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن قيس بن أبي حازم ، عن أبي بكر به . قال أحمد : « هو حديث منكّر ، وإنما هو حديث زيد بن أسلم » . وفي « التهذيب » (١٠ / ٤٣٥) أن البخاري روى عن أحمد نحو ذلك .

قُلْتُ : والنضر بن إسماعيل ، شيخ أحمد فيه ، تكلم فيه أحمد وابن معين ، وأبو داود والنسائي وغيرهم بما حاصله أنه ضعيف الحفظ ، فالوهم منه . والله أعلم . وبالجمل ، فالحديث لا يصح مرفوعاً . والله أعلم .

١٧ — ضَعِيفٌ جِدًّا .

أخرجه ابن السني (رقم ١٠) قال : جدتني أبو عروبة ، قال : حدثنا عبد الوهاب بن الضحاك ، قال : ثنا إسماعيل بن عياش ، عن محمد بن إسحق ، عن موسى بن وردان ، عن نابل صاحب العباء ، عن عائشة مرفوعاً .

قُلْتُ : وهذا سند ساقط ، مسلسل بالعلل . أما شيخ المصنف ، أبو عروبة الحارثي ، فهو الحسين ابن محمد بن أبي معشر ، مودود السلمى . قال ابن عدى : « كان عارفاً بالرجال وبالحديث شقائي حين سألتُهُ عن قوم من المحدثين » . وقال أبو أحمد الحاكم في « الكنى » : « كان من أثبت من أدركناه ، وأحسنهم حفظاً » . وهو مترجم في « السير » (١٤ / ٥١٠) ، وتذكره الحفاظ (٢ / ٧٧٤ — ٧٧٥) وغيرهما . ووهم من قال إنه : « الحسين بن محمد بن أبي معشر السندي » . المترجم في « الميزان » (١ / ٥٤٧) . لأن المترجم في « الميزان » يروى =

= عن وكيع ، وأبو عروبة لم يرو عن وكيع شيئاً ، كما يعلم من ترجمته . الثاني : أن المترجم في « الميزان » قال فيه الذهبي : « فيه لين » . ثم نقل قول ابن المنادى : « لم يكن بثقة » ، وقول ابن قانع : « ضعيف » . أما أبو عروبة الحراني شيخ المصنف فقد مضى الكلام عليه ، وأنه كان ثقة حافظاً . والله أعلم . وعبد الوهاب بن الضحاك ، كذبه أبو حاتم ، وصالح بن محمد ، ورماه أبو داود بوضع الحديث . وإسماعيل بن عياش ، إن روى عن المدنيين ، فليس بشيء ، وهذه الرواية منها . فإن ابن إسحق مدني . ثم ابن إسحق مدلس ، وقد عتنه . وموسى بن وردان ، ونابل ، مختلف فيهما .

والحديث عزاه في « المطالب » (٣٣٦٢) للحارث بن أبي أسامة . ثم رأيته في « نتائج الأفكار » (١١٢) للحافظ ابن حجر ، فذكر نحو ما ذكرته ، فرواه من طريق المصنف هنا ، ثم قال : « هذا حديث ضعيف جداً ، أخرجه الحسن بن سفيان في « مسنده » عن عبد الوهاب بن الضحاك به » . ثم قال : « وقد وجدت الحديث في مسند الحارث بن أبي أسامة أخرجه من طريق الليث بن سعد ، عن إسحق بن عبد الله بن أبي فروة ، عن موسى بن وردان به . وإسحق ضعيف جداً ، ولعل إسماعيل سمعه منه ، فظنه عن ابن إسحق » اهـ . وأخرجه الخطيب في « التاريخ » (٨ / ٣٠١) من طريق الحارث بن أبي أسامة ، حدثنا خالد بن القاسم ، حدثنا الليث بن سعد بمثل ما ذكره الحافظ . وخالد ابن القاسم هو المدائني ، وكان يُدخل الحديث على الشيوخ ، تركه غير واحد منهم ابن المديني في رواية ، والبخاري ومسلم والنسائي . وقال الساجي : « أجمع أهل الحديث على ترك حديثه » . وقال يعقوب بن شيبة : « صاحب حديث متقن ، متروك الحديث ، كل أصحابنا مجمع على تركه ، غير على بن المديني ، فإنه كان حسن الرأي فيه » .

قلت : وقد روى البخاري عن ابن المديني أنه تركه أيضاً ، فالظاهر أنه كان حسن الرأي فيه أولاً ، ثم سره ، فعرف حقيقته . وقد أخرج ابن حبان (ج ٧ / رقم ٥٥٠٣) ، وعنه الحافظ في « نتائج الأفكار » (١١٤) من طريق مسعر بن كدام ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن عبد الله بن باباه ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « من قال حين يأوي إلى فراشه : لا إله إلا الله له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، لاحول ولا قوة إلا بالله . سبحانه الله والحمد لله ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، غفرت له ذنوبه — أو قال : خطايا ، شك مسعر — ، وإن كانت مثل زبد البحر » . وخالفه سفيان الثوري وشعبة ، فروياه عن حبيب بن أبي ثابت ، به موقوفاً . أخرجه النسائي في « عمل اليوم والليلة » (٨١٦ ، ٨١٧) وقال : « ليس في حديث شعبة : « عند مناه » . قال الحافظ في « النتائج » (١١٤) : « هذا حديث حسن » .

قلت : والخلاف بين هذه الرواية وبين حديث الباب ، أن هذا صريح في أنه في الصباح ، وحديث أبي هريرة يقال في المساء ، وعلى كل حال فهو يُغنى عنه . والله أعلم .

١٨ - « إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَنَاقُ الثَّوْبَ بِالْدينَارِ ، أَوْ يَنْصِفُ دينَارٍ ، فَيَلْبِسُهُ ، فَمَا يَبْلُغُ كَعْبِيهِ ، حَتَّى يُغْفَرَ لَهُ - يَعْنِي مَعَ الْحَمْدِ . »

١٨ - ضَعِيفٌ .

أَخْرَجَهُ ابْنُ السُّنِّي فِي « الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ » (رَقْم ١٥) مِنْ طَرِيقِ الْقَاسِمِ بْنِ مَالِكٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو مَسْعُودٍ الْجَرِيرِيُّ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا فَذَكَرَهُ .

قُلْتُ : وَهَذَا سَنَدٌ ضَعِيفٌ . وَالْقَاسِمُ بْنُ مَالِكٍ ، فِيهِ لَيْنٌ ، وَالْجَرِيرِيُّ اخْتَلَطَ وَلَمْ يَسْمَعْ فِيهِ الْقَاسِمُ فِي حَالِ الضَّبْطِ . وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » (ج ٨ / رَقْم ٧٩٦٥) مِنْ طَرِيقِ جَعْفَرِ بْنِ الزَّيْبَرِ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ مَرْفُوعًا : « إِنْ مِنْ أُمَّتِي مَنْ يَأْتِي السُّوقَ ، فَيَتَنَاقُ الْقَمِيصَ بِنِصْفِ دِينَارٍ ، أَوْ ثَلَاثِ دِينَارٍ ، فَيُحْمَدُ اللَّهُ إِذَا لَبِسَهُ ، فَلَا يَبْلُغُ رُكْبَتَيْهِ ، حَتَّى يُغْفَرَ لَهُ . »

قُلْتُ : وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ جَدًّا ، وَجَعْفَرُ بْنُ الزَّيْبَرِ مَتْرُوكٌ كَمَا قَالَ الْهَيْثَمِيُّ (٥ / ١١٩) . بَلْ كَذَبَهُ شُعْبَةُ وَقَالَ : « وَضَعَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعُمِائَةِ حَدِيثٍ !! وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي « الشُّكْرِ » (٤٧) وَمِنْ طَرِيقِهِ الْحَافِظُ فِي « نَتَائِجِ الْأَفْكَارِ » (١ / ١٢٩ - ١٣٠) وَالْخَرَّاطِيُّ فِي « فَضِيلَةِ الشُّكْرِ » (٤١) ، وَالْحَاكِمُ (٤ / ٢٥٣) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١ / ٢) مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا : « مَا أَنْعَمَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَى عَبْدٍ نِعْمَةً فَعَلِمَ أَنَّهَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ شُكْرَهَا . وَمَا عَلَّمَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مِنْ عَبْدٍ نِدَامَةً عَلَى ذَنْبٍ إِلَّا غَفَرَ لَهُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَغْفِرَهُ . وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَشْتَرِي الثَّوْبَ بِالدِّينَارِ ، فَيَلْبِسُهُ فَيُحْمَدُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فَمَا يَبْلُغُ رُكْبَتَيْهِ حَتَّى يُغْفَرَ لَهُ . » وَعِنْدَ الْحَاكِمِ الْفَقْرَةُ الثَّانِيَّةُ مِنْهُ . وَعِنْدَ الْخَرَّاطِيِّ الْفَقْرَةُ الْأُولَى . قَالَ الْحَاكِمُ : « هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ !! فَردَهُ الذَّهَبِيُّ بِقَوْلِهِ : « قُلْتُ : هِشَامُ مَتْرُوكٌ . » وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ : « هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ ، وَلَمْ يَصِبْ - يَعْنِي الْحَاكِمُ - فِي تَصْحِيحِهِ ، فَإِنَّ هِشَامَ بْنَ زِيَادٍ هُوَ ابْنُ الْمُقَدَّامِ ضَعِيفٌ عِنْدَهُمْ . » ! وَلَهُ طَرِيقٌ آخَرٌ عَنِ الْقَاسِمِ . أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْأَوْسَطِ » (٣٩٩ ، ٤٦١ - مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ) ، وَمِنْ طَرِيقِ الْحَافِظِ فِي « النَّتَائِجِ » (١ / ١٣٠) ، وَالْحَاكِمُ (١ / ٥١٤) مِنْ طَرِيقِ السَّكَنِ بْنِ أَبِي السَّكَنِ الْبَرَجِيِّ ، ثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ أَبِي هِشَامٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا بِمِثْلِ اللَّفْظِ السَّابِقِ . قَالَ الْحَاكِمُ : « هَذَا حَدِيثٌ لِأَعْلَمَ فِي إِسْنَادِهِ أَحَدًا ذَكَرَ بِمَرْجَحٍ . » فَردَهُ الذَّهَبِيُّ بِقَوْلِهِ : « قُلْتُ : بَلَى ! ، قَالَ ابْنُ عَدَى مُحَمَّدُ بْنُ جَامِعٍ الْعَطَّارُ لَا يَتَابِعُ عَلَى أَحَادِيثِهِ . »

قُلْتُ : مُحَمَّدُ بْنُ جَامِعٍ الْعَطَّارُ هُوَ الرَّوَايُ عَنْ السَّكَنِ بْنِ أَبِي السَّكَنِ عِنْدَ الْحَاكِمِ ، وَقَدْ ضَعَفَهُ أَبُو حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ . وَلَكِنْ تَابِعَهُ سُلَيْمَانُ الشَّاذْكُونِيُّ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي « الْأَوْسَطِ » . غَيْرَ أَنَّ هَذِهِ الْمَتَابِعَةَ لَا تَجْعَلُ شَيْئًا ، فَسُلَيْمَانُ مَتَّهَمٌ . وَلَهُ طَرِيقٌ آخَرٌ عَنْ عَائِشَةَ . أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي « الْأَوْسَطِ » (٤٦٠) =

١٩ - «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الرَّجْسِ النَّجِسِ ، الْحَيْثِ الْمُحْتَبِ ، الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ» .

(= مجمع البحرين) من طريق بزيع أبى خليل ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة بنحوه ، قال : « تفرد به بزيع » . قال الحافظ في « النتائج » (١ / ١٣١) . « وهو ضعيف عندهم أيضاً » .

١٩ - ضَعِيف . أخرجه ابنُ السُّنِّي (١٨) ، والطبراني في « الدعاء » (ج ٢ / ٤٥ / ١) ، وفي « الأوسط » (ج ٢ / ٢٦١ / ٢) - كما في « نتائج الأفكار » (١ / ١٩٨) - من طريق عبد الرحيم بن سليمان ، عن إسماعيل بن مسلم ، عن الحسن ، عن أنس قال : « كان رسول الله ﷺ - إذا دخل الغائط قال فذكره . قال الطبراني في « الأوسط » : « لم يرو هذا الحديث عن الحسن وقادة إلا إسماعيل بن مسلم تفرد به عبد الرحيم بن سليمان » وله طريق آخر عن أنس طص (١ / ٤٤) .

قُلْتُ : وإسماعيل بن مسلم هو المكِّي ، متفق على ضعفه . ثم نعتنه الحسن البصري . وله شاهد من حديث أبى أمامة رضى الله عنه . أخرجه ابنُ ماجه (٢٩٩) ، والطبراني في « الكبير » (ج ٨ / رقم ٧٨٤٩) ، وفي « الدعاء » - (ج ٢ / ٤٥ / ١) كما في « نتائج الأفكار » (١ / ٢٠٠) من طريق يحيى بن أيوب ، عن عبيد الله بن زحر ، عن علي بن يزيد ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن أبى أمامة مرفوعاً : « لا يعجزن أحدكم إذا دخل مرفقه أن يقول : اللهم إني أعوذ بك من الرجس النجس ، الحَيْثِ الْمُحْتَبِ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » .

قُلْتُ : وهذا سندٌ واه ، وقد تقدم ذكرُ ما فيه في الحديث رقم (١١) . وله شاهد من حديث ابن عمر رضى الله عنهما . أخرجه الطبراني في « الدعاء » ، ومن طريقه الحافظ في « النتائج » (١ / ١٩٨) من طريق جُبَّان بن علي ، عن إسماعيل بن رافع ، عن دويد ، وهو ابن عمر ، عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً : « فذكره بدون الخبث » . قال الحافظ : « هذا حديث حسن غريب ، وحبان - بكسر المهملة وتشديد الموحدة - فيه ضعف ، وكذا في شيخه » .

قُلْتُ : جُبَّان بن علي وإن كان ضعيفاً فإنه أمثل من شيخه إسماعيل بن رافع ؛ فقد تركه النسائي وابن خراش والدارقطني . وقال ابن معين ، وعمرو بن علي ، وأبو حاتم : « منكر الحديث » . والأكثر على تضعيفه .

وله شاهد من حديث علي بن أبى طالب وبريدة بن الحصيب ، رضى الله عنهما . أخرجه ابنُ عدى في « الكامل » (٢ / ٧٩٤) ومن طريقه الحافظ في « النتائج » (١ / ١٩٩) من طريق حفص بن عمر بن ميمون ، عن النذر بن ثعلبة ، عن علباء بن أحر ، عن علي بن أبى طالب . وعن عبد الله ابن بريدة ، عن أبيه فذكره بمثل حديث ابن عمر السابق وزاد فيه : « وإذا خرج قال : « غفرانك ربنا وإليك المصير » . قال ابن عدى : « وهذا الحديث قد جمع فيه صحابيين ، علياً ، وبريدة ، وجميعاً غريبان في هذا الباب وما أظن رواه غير حفص بن عمر هذا ، ولحفص بن عمر الفرخ أحاديث غير هذا ، وعامة حديثه غير محفوظ ، وأخاف أن يكون ضعيفاً كما ذكره النسائي » . هـ . وقال الحافظ : « هذا حديث غريب » . قُلْتُ : وحفص هذا ، الأكثرون على تضعيفه ، بل تركه الدارقطني . وقال ابن معين والنسائي : « ليس بثقة » .

فالحاصل أن الحديث من جميع وجوهه ضعيف كما ذكرنا ، فقول الحافظ : « حسنٌ غريبٌ » لا يُسلم =

٢٠ - « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْعَائِطِ قَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْسَنَ إِلَيَّ فِي أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ » .

= له . والله أعلم . أما الزيادة التي أوردها : « وإذا خرج قال : غفرانك ربنا وإليك المصير » . فالمحفوظ من ذلك أن يقول : « غفرانك » فقط . كما أخرجه أبو داود (٣٠) ، والنسائي في « عمل اليوم والليلة » (٧٩) ، والترمذي (٧) ، وابن ماجه (٣٠٠) ، والبخاري في « الأدب المفرد » (٦٩٣) ، والدرامي (١ / ١٣٩) ، وأحمد (٦ / ١٥٥) وابن أبي شيبه (١ / ٢) ، وابن الجارود (٤٢) ، والطبراني في « الدعاء » (ج ٢ / ق ٤٥ / ٢) ، وابن أبي شيبه (١ / ٢ ، ١٠ / ٤٥٤) ، وابن السنن (٢٣) ، وابن خزيمة (١ / ٤٨) ، وابن حبان (ج ٢ / رقم ١٤٤١) ، والحاكم (١ / ١٥٨) ، والبيهقي (١ / ٩٧) من طريق إسرائيل ، عن يوسف بن أبي بردة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : ما خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من العائط إلا قال : « غفرانك » . قال الترمذي : « حديث حسن غريب » .

قُلْتُ : وهو كما قال ، وقد تكلمتُ عليه في « غوث المكذوب بتخريج منتقى ابن الجارود » (٤٢) يسر الله طبعه .

٢٠ - مَوْضُوعٌ .

أخرجه ابن السنن في « اليوم والليلة » (٢٤) قال : حدثني محمد بن الحسن بن صالح بن شيخ بن عميرة ، حدثنا أبو زرعة الرازي ، حدثنا أحمد بن سليمان ، حدثنا الوليد بن بكير ، أبو جناب ، عن عبد الله بن محمد العدوي حدثني عبد الله الداناج ، عن أنس بن مالك فذكره .

قُلْتُ : أما شيخ المصنف فإنه لم أهد إلى معرفته ، وقد روى عنه ابن السنن حديثين آخرين برقم (١٧٣ ، ١٧٤) باب : « التسمية إذا أذهن » ويقع لي أنه مصحف ، والكتاب ملآن بذلك ، نسأل الله السلامة . وفي ترجمة أبي زرعة الرازي من « تهذيب الكمال » (ج ٢ / لوحة ٨٨٢) وجدت في الرواة عنه : « محمد بن الحسين بن الحسن القطان » فهل هو ؟! وأحمد بن سليمان ، هو ابن أبي الطيب ، وأبو الطيب هي كنية والده سليمان . قال الذهبي في « الميزان » (١ / ١٠٢) : « وثق ، ضعفه أبو حاتم وحده ، وقال أبو زرعة : حافظ محله الصدق » . والوليد بن بكير ، أبو جناب الكوفي ، قال أبو حاتم : « شيخ » . ووثقه ابن حبان . ولكن قال الدارقطني : « متروك » . وعبد الله بن محمد العدوي . قال الحافظ في « نتائج الأفكار » (١ / ٢٢٢) : « العدوي ضعيف » .

قُلْتُ : تساهل الحافظ فيه هنا ، في حين أنه قال في « التقریب » : « متروك ، رماه وكيع بالوضع » . وله شاهد مرسل . أخرجه ابن أبي شيبه (١ / ٢) ، والطبراني في « الدعاء » — كما في « نتائج الأفكار » (١ / ٢٢٢) — ، من طريقين عن زمعة بن صالح ، عن سلمة بن وهرام ، عن طاووس قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا خرج أحدكم من الخلاء فليقل : الحمد لله الذي أذهب عني ما يؤذيني ، وأمسك عني ما ينفعني » . قال الطبراني : « لم نجد من وصل هذا الحديث » . وقال الحافظ : =

٢١ - « مَا زَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا »

= « وفيه مع إرساله ضعف من أجل زمة » .

٢١ - مُتَكَرِّرٌ جَدًّا .

أخرجه أحمد (٣ / ١٦٢) ، وابنُ أبي شيبة (٢ / ٣١٢) ، وكذا عبد الرزاق في « مصنفه » (٣ / ١١٠ / ٤٩٦٤) ، والطحاوي في « شرح الآثار » (١ / ٢٤٤) ، والدارقطني (٢ / ٣٩) ، والبيهقي (٢ / ٢٠١) ، والبغوي في « شرح السنة » (٣ / ١٢٣ - ١٢٤) ، والحازمي في « الاعتبار » (١٨٨) ، وأبو حفص بن شاهين في « الناسخ والمنسوخ » (ق ٣٥ / ٢) ، وابن الجوزي في « العلل المتناهية » (١ / ٤٤١) من طريق أبي جعفر الرازي ، عن الربيع بن أنس ، عن أنس فذكره . وعزاه ابن القيم في « الزاد » (١ / ٢٧٥) للترمذي ، والنووي في « الخلاصة » - كما في « نصب الراية » (٢ / ١٣٢) للحاكم في « المستدرک » ، فوهما فلم يروه الترمذي أصلاً ، وأما الحاكم فلم يروه في « المستدرک » بعد البحث والتبصير ثم وجدته الحافظ قال في « التلخيص » (١ / ٢٤٥) : « وعزاه النووي إلى « المستدرک » للحاكم ، وليس هو فيه ، وإنما أورده وصححه في جزء له مفرد في القنوت ، ونقل البيهقي تصحيحه عن الحاكم ، فظن الشيخ أنه في المستدرک . » اهـ .

وهذا الحديث اختلفت فيه أنظار العلماء : فقواه جماعة من أهل العلم : قال البغوي : « قال الحاكم : إسناده هذا الحديث حسن » . وقال البيهقي : « قال أبو عبد الله - يعني الحاكم - : هذا حديث صحيح سنده ، ثقة رواه . والربيع بن أنس تابعي معروف ، من أهل البصرة ، سمع أنس بن مالك ، وروى عنه سليمان التيمي ، وعبد الله بن المبارك ، وغيرهما . وقال أبو محمد بن أبي حاتم : سألت أبي وأبا زرعة عن الربيع بن أنس فقالا : صدوق ثقة » اهـ . وقال الحازمي : « هذا إسناده متصل ، وروايته ثقات !! » وقال النووي في « المجموع » (٣ / ٥٠٤) : « حديث صحيح !! ، رواه جماعة من الحفاظ وصححوه ، ومن نص على صحته أبو عبد الله محمد بن علي البلخي ، والحاكم أبو عبد الله في مواضع من كتبه ، والبيهقي » اهـ .

قلتُ : وهذا التصحيح عرى عن الدليل . أما الحاكم رحمه الله فجعل يطيل الكلام حول الربيع بن أنس ، ومالنا عليه من نقد ، بل هو صدوق في نفسه ، لا بأس به ، ولكن قال ابن حبان : « الناس يتقون من حديثه ما كان من رواية أبي جعفر عنه ، لأن في أحاديثه عنه اضطراباً كثيراً » اهـ . وهذا الحديث منها . وقد تفرد به أبو جعفر الرازي ، وإسماعيل بن عيسى بن ماهان ، وقد تكلموا فيه طويلاً بما حاصله أنه صدوق سيء الحفظ ، كما قال ابن خراش ، أو « صدوق ليس بالمتقن » كما قال زكرياء الساجي . ومعروف أن سيء الحفظ لا يحسن حديثه ، فضلاً عن أن يُصحح لاسيما إذا تفرد به ، بل يُضعف . وقد تفرد به المذكور فهو ضعيف بغير شك ، وروايته عن الربيع فيها اضطرابٌ كثير كما وقع =

= في كلام ابن حبان . وقد تعقب ابن التركاني البيهقي في إقراره تصحيح الحاكم ، بقوله : « كيف يكون سنده صحيحاً وروايه عن الربيع أبو جعفر عيسى بن ماهان الرازي ، متكلم فيه ، قال ابن حنبل والنسائي : « ليس بالقوي » . وقال أبو زرعة : « بهم كثيراً » . وقال الفلاس : سيئ الحفظ . وقال ابن حبان : يحدث بالمتاكير عن المشاهير » ا.هـ . وقال ابن الجوزي : « هذا حديث لا يصح » ، قال أحمد : أبو جعفر الرازي مضطرب الحديث . وقال ابن حبان : ينفرد بالمتاكير عن المشاهير » ا.هـ . ونقل الزيلعي في « نصب الراية » (٢ / ١٣٢) أن البيهقي قال في كتاب « المعرفة » : « وله شواهد عن أنس ذكرناها في « السنن » ا.هـ .

قُلْتُ : يرحمُ الله البيهقي ، فقد غلبه تعصبُه للمذهب الشافعي ، فأوهم غير الحق . فإن الطرق التي ساقها عن أنس ساقطة لا يعول على شيء منها . فسأعرضها ، مع النظر فيها . والله المستعان .

١ — الحسن البصري ، عنه . أخرجه الدارقطني (٢ / ٤٠) والبيهقي (٢ / ٢٠٢) من طريق إسماعيل ابن مسلم المكي ، وعمر بن عبيد ، عن الحسن ، عن أنس قال : قتل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر ، وعثمان رضي الله عنهم وأحسبه قال رابع حتى فارقهم في صلاة الغداة » . قال البيهقي : « إنا لانحجج بإسماعيل المكي ، ولا بعمر بن عبيد !! »

قُلْتُ : قلم أوردت حديثهما بإمام !! وإسماعيل بن مسلم المكي تركه النسائي ، وقال ابن معين : « ليس بشيء » . وقال ابن المديني : « لا يكتب حديثه » . وأما عمرو بن عبيد ، فقال النسائي : « متروك » . وقال حميد : « كان يكذب على الحسن » . وقال ابن معين : « لا يكتب حديثه » . قال الحافظ في « التلخيص » (١ / ٢٤٥) : « عمرو بن عبيد ، رأس القدريه ، ولا يقوم بحديثه حجة » ا.هـ . فافترنهما لا يعطى الحديث قوة . والحسن البصري ، صحح أحمد وأبو حاتم سماعه من أنس ، كما في « المراسيل » (٤٥ ، ٤٦) ولكنه مدلس وقد عنعنه .

٢ — قتادة ، عنه . أخرجه البيهقي من طريق خلود بن دعلج ، عن قتادة ، عن أنس رضي الله عنه قال : صليْتُ خلف رسول الله ﷺ — فقنت ، وخلف عمر فقنت ، وخلف عثمان فقنت فتعقبه ابن التركاني بقوله ، وزعم ما قال : « قلت : يُحتاج أن ينظر في أمر خلود ، وهل يصلح أن يستشهد به أم لا ؟ فإن ابن حنبل ، وابن معين والدارقطني ضعفوه وقال ابن معين مرة : « ليس بشيء » وقال النسائي : « ليس بثقة » ولم يُخرج له أحد الستة . وفي « الميزان » عُدَّه الدارقطني من المتروكين . ثم إن المستغرب من حديث أنس المتقدم قوله : « مازال يقنت في صلاة الغداة حتى فارق الدنيا » وليس ذلك في حديث خلود ، وإنما فيه أنه عليه السلام قنت . وذلك معروف . وإنما المستغرب دوامه حتى فارق الدنيا . فعلى تقدير صلاحية خلود للاستشهاد به كيف يشهد حديثه لحديث أنس » ا.هـ .

قُلْتُ : فهذا مأوهم البيهقي أن له : « شواهد » !! وليس إلا ما ذكرْتُ .

وهناك طريق آخر عن أنس . أخرجه الخطيب في « كتاب القنوت » عن طريق دينار بن عبد الله ، خادم أنس ، عن أنس قال : مازال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقنت في صلاة الصبح حتى مات . ذكره في « نصب الراية » (٢ / ١٣٦) وقال : « قال — يعني ابن الجوزي يردُّ على الخطيب — =

= وسكوته عن القدح في هذا الحديث ، واحتجاجه به وقاحة عظيمة . وعصبية باردة ، وقلة دين !! لأنه يعلم أنه باطل . قال ابن حبان : دينار يروى عن أنس آثاراً موضوعة ، لا يعمل ذكرها في الكتب إلا على سبيل القدح فيه . فواعجباً للخطيب !! أما سمع في « الصحيح » [بل رواه مسلم في « المقدمة » فينبغي التقييد] : « من حدث عني حديثاً وهو يرى أنه كذب ، فهو أحد الكاذبين » ؟! وهل مثله إلا كمثل من أتفق بهرجاً ودلسه ؟! فإن أكثر الناس لا يعرفون الصحيح من السقيم ، وإنما يظهر ذلك للنقاد . فإذا أورد الحديث محدث ، واحتج به حافظ لم يقع في النفوس إلا أنه صحيح ، ولكن عصبية !! ومن نظر في كتابه الذي صنفه في « القنوت » ... واحتجاجه بالأحاديث التي يعلم بطلانها اطلع على فرط عصبية ، وقلة دينه » . اهـ .

قلت : يرحمك الله يا ابن الجوزي !! ويأى الله إلا أن يرتد السهم على المتجنى !! فإن لك المكيال الأوفى في كل ماوجهته للخطيب . فإن كنت ترى أن ذكر الحديث الموضوع أو غيره مما لا يحتاج به ، من غير تنبيه على علته عصبية ورقة في الدين ، فأنت من أكثر الناس ارتكاباً لهذا ، غير أنا لانتهمك بركة الدين ، ونسأل الله لنا ولك المغفرة ، وقد عاب عليك العلماء أنك تخرج الأحاديث الموضوعة من كتب الناس ، ثم تحشرها في كتبك ، وحسبك مثلاً منها كتاب « تلبس إبليس » . ثم قولك : « واحتجاجه بالأحاديث التي يعلم بطلانها » ، من أدراك أنها باطلة من وجهة نظر الخطيب ؟! ، ثم هب أنها باطلة ، فإن الخطيب قد ساق سنده وهذا مما يُرى عهده من التهمة ، ومن عادة العلماء أنهم إذا صنفوا في مسألة فإنهم يجمعون كل مايقع تحت أيديهم من روايات حتى ولو كانت باطلة ، ليعني الواقف على الكتاب عن محاولة البحث عن الطرق التي غابت ، لعل فيها مايمكن أن يُحتج به ، أيام الخطيب على هذا الجهد المشكور ، فضلاً عن أن يتهم بأنه رقيق الدين ؟! فواغوثاه بالله عز وجل ! إذا محاسنى اللاق أدل بها ، عُدَّتْ ذنوباً ، فقل لي : كيف أعذر ؟!

وبالجملة ، فليس في شيء من الطرق عن أنس ، مايمكن للبيهقي أو غيره أن يتشيث به . فالصواب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن من عادته المدوامة على القنوت في صلاة الصبح ، فليت الشافعية يقفون على ماصح من الحديث في هذه المسألة ، وكنت قديماً سألت شيخنا محمد نجيب المطيعي رحمه الله تعالى — وهو شافعي — عن رجل تعمد ترك القنوت في صلاة الصبح ؟! فقال لي : تبطل صلاته ، وكذلك إن تعمد البكاء . وإن نسي القنوت يسجد للسهو . !! فانظر يرحمك الله إلى هذه الفتوى ، وإلى ما فيها من الخطأ ، مع أن الزيلعي ساق حديثاً في « نصب الراية » (٢ / ١٣٠) وعزاه لابن حبان من طريق إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقنت في صلاة الصبح إلا أن يدعو لقوم ، أو على قوم . ثم نقل عن ابن عبد الهادي أنه قال : « سنده صحيح » . وقال الحافظ في « الدراية » (١ / ١٩٥) : « ويؤخذ من جميع الأخبار أنه — ﷺ — كان لا يقنت إلا في التوازل ، وقد جاء ذلك صريحاً ، فعند ابن حبان عن أبي هريرة فذكره ، ثم قال : وعند ابن خزيمة عن أنس مثله ، وإسناد كل منهما صحيح » . اهـ . فهذا يدل على نكارة الحديث . وراجع بحث ابن القيم في « الزاد » (١ / ٢٧٧ — ٢٨٥) فقد استدلل هناك بدلائل قوية ، وقد ذكرت قوله ، وقول غيره من أهل العلم — مع الترجيح بالأدلة العلمية — في « بذل الإحسان » (١٠٨٣) . يسر الله إتمامه بخير .

٢٢ - « لَا يُلْغِي أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِي عَنْ أَحَدٍ شَيْئًا ، فَإِنِّي أُحِبُّ أَنْ أُخْرَجَ إِلَيْكُمْ وَأَنَا سَلِيمُ الصَّدْرِ » .

٢٣ - « لَا تَنْظُرُوا فِي صِغَرِ الذَّنْبِ ، وَلَكِنْ انظُرُوا عَلَى مَنْ اجْتَرَأْتُمْ » .

٢٤ - « رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا أَصْلَحَ مِنْ لِسَانِهِ » .

٢٢ - ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو داود (١٣ / ٢٠٦ - عون) ، والترمذي (٣٨٩٧) ، وأحمد (١ / ٣٩٦) ، وأبو الشيخ في « أخلاق النبي » (١ / ٢ / ٥٠) ، وفي « التويخ » (رقم ١٤٥) ، والبخاري في « الكبير » (٢ / ١ / ٣٩٤) ، والخطيب في « التاريخ » (١١ / ١٠) ، وفي « التلخيص » (٢ / ٦٠٤) ، وابن عدى (١ / ٢٧٥ - ٢٧٦) ، وأبو زرعة الدمشقي ، في تاريخه (٢ / ٦٧٦) ، والبيهقي (٨ / ١٦٧ ، ١٦٦) ، واليغوي في « شرح السنة » (١٣ / ١٤٨) من طريق الوليد بن أبي هشام ، عن زيد بن أبي زائدة ، عن ابن مسعود ، فذكره مرفوعًا . قال الترمذي : « هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه » .

قُلْتُ : وعُتِّهُ الوليد هذا ؛ فقد ترجمه ابنُ أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٤ / ٢ / ٢٠) وحكى عن أبيه أنه قال : « ليس بالمشهور » . وقال الحافظ : « مستور » . وقد تفرد بالحديث فيما أعلم . والله أعلم . ثم رأيتُ الخطيبَ روى الحديث في « التلخيص » (٦٠٤ / ٢) من هذا الوجه مطوَّلًا وقال : « لأعلم روى عن زائدة سوى هذا الحديث » .

وقع في كتاب « أخلاق النبي » : الوليد بن أبي هاشم « والصواب «...هشام» .

٢٣ - مَوْضُوعٌ .

أخرجه ابنُ عدى في « الكامل » (٦ / ٢١٧٧) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٦ / ٧٨) من طريق محمد بن إسحق العكاشي ، حدثني الأوزاعي ، حدثني حسان بن عطية ، قال : سمعتُ أبا كبشة يقول : سمعتُ عمرو بن العاص فذكره مرفوعًا . قال أبو نعيم : « غريبٌ من حديث الأوزاعي عن حسان ، تفرد برفعه محمد بن إسحق ، وفيه ضعف ، ومشهورةٌ من قبل بلال بن سعد » .

قُلْتُ : تسامع أبو نعيم في حال محمد بن إسحق ، وقد كذبه ابنُ معين وأبو حاتم ، ورواه ابنُ حبان والدارقطني بوضع الحديث . وله شاهدٌ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (ق ١٧٦ / ٢) من طريق غالب بن عبيد الله ، عن مجاهد ، عن ابن عمر مرفوعًا : « لا تنظر إلى صغر الخطيئة ، ولكن انظر إلى من عصيت » .

قُلْتُ : وسنده واه . وآفته غالب هذا . قال البخاري في « الكبير » (٤ / ١ / ١٠١) : « منكر الحديث » . وقال العقيلي : « ليس له أصلٌ مسندٌ ، ولا يتابع عليه ، ولا يُعرف إلا به . وإنما يروى هذا عن بلال بن سعد . اهـ . ثم رواه عن بلال بن سعد بسندٍ صحيحٍ إليه . والله أعلم . »

٢٤ - مَوْضُوعٌ .

أخرجه العقيلي (ق ١٧١ / ٢) ، وابنُ عدى في « الكامل » (٥ / ١٨٩١) من طريق عيسى =

٢٥ — « مَانَحَلْ وَالِدْ وَلَدًا نُحَلَّا ، أَفْضَلْ مِنْ أَدَبٍ حَسَنٍ » .

= ابن إبراهيم ، عن الحكم بن عبد الله الأيلي ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر قال : مرَّ عمرُ يقوم يرمون رَشَقًا ، فقال : بشس مارميتم . قالوا : نحن متعلمين يا أمير المؤمنين !! فقال : لذنيكم في لحنكم أشد عليّ من ذنيكم في رميكم !! سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : فذكره . قال ابنُ عدى : « هذا حديثٌ منكرٌ لا أعلم رواه عن الزهري غير الحكم الأيلي ، وهو منكر متروك الحديث . ولا يروى عن الحكم غير عيسى هذا » .

قُلْتُ : أما عيسى فإنه تالف . قال البخاري : « منكر الحديث » . يعني لا تُحلُّ الرواية عنه كما هو مصطلحُه . وقال النسائي : « متروك الحديث » . وأما الحكم بن عبد الله ، فقد قال أحمد : « أحاديثُه كلها موضوعة » . وكذبه أبو حاتم وغيره . وقول عمر رضى الله عنه : « لذنيكم في لحنكم » . يقصد به أنهم لحنوا في كلامهم وأخطأوا إذ قالوا : « نحن متعلمين » !! والصواب أن يقولوا : « نحن متعلمون » . والله أعلم .

٢٥ — ضَعِيفٌ جَدًّا .

أخرجه الترمذي (١٩٥٢) ، وأحمد (٧٧ / ٤) ، والبخاري في « الكبير » (١ / ١ / ٤٢٢) وابن عدى (١٧٤٠ / ٥) والعقيلي في « الضعفاء » (٣٠٨ / ٣) ، والحاكم (٢٦٣ / ٤) ، والبيهقي (١٨ / ٢) ، والخطيب في « الموضح » (٣١٦ / ٢) وفي « التلخيص » (٦٧٥ — ٦٧٦ / ٢) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧) ، من طريق عامر بن أُنَى عامر الخزاز ، حدثنا أيوب بن موسى ، عن أبيه ، عن جدّه مرفوعًا فذكره . قال الترمذي : « هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفه إلا من حديث عامر بن أُنَى عامر الخزاز ... وهذا عندي حديثٌ مرسلٌ » . أما الحاكم فقال : « صحيحُ الإسناد ، ولم يُخرجاه !! فتعقبه الذهبي بقوله : « بل مرسلٌ ضعيفٌ ، وفي إسناده عامر ابن صالح ، وإياه » .

قُلْتُ : وهذا الحديث ضعيفٌ جدًّا ، وله ثلاثة علل :

● الأولى : عامر بن أُنَى عامر الخزاز . ضعفه أبو داود في رواية ، وقال ابن معين : « ليس بشيء » . وقال العقيلي : « لا يتابع على حديثه ، ولا يُعرف إلا به » ورأيْتُ في كتاب محمد بن مسلم ابن وارة ، أخرجه إلى ابنه بالري : سألتُ أبا الوليد عن عامر بن أُنَى عامر الخزاز فقال : كُتِبَ عنه حديثُ أيوب بن موسى ، عن أبيه ، عن جدّه ، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « مانحل الحديث » ، فبينما نحن عنده يومًا إذ قال : حدثنا عطاء بن أُنَى رباح ، أو سعيد بن عطاء بن أُنَى رباح ، وسئل عن كذا وكذا . فقلْتُ : في سنة كم ؟ قال : في سنة أربع وعشرين . قلنا : فإن عطاء توفي في سنة بضع عشرة ؟ اهـ . فعلق الذهبي على هذه الحكاية بقوله : « إن كان تعمد ، فهو كذاب ، وإن كان شُبّه له بعطاء بن السائب ، فهو متروكٌ لا يعي » .

٢٦ - « إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَيَنْفَعُ الْعَبْدَ بِالدَّنْبِ يُذْنِبُهُ » .

● الثانية : الإرسال . قال البخاري : « مرسل ، ولم يصح سماع جده من النبي ﷺ » . قلت : وجدُّ أيوب هو عمرو بن سعيد بن العاص . قال الحافظ في « الإصابة » (٥ / ٢٩٤) : « تابعي ... وقال ابن عساكر في « تاريخ دمشق » : يقال إنه رأى النبي ﷺ . وتبعه عبد الغني والمزي ، وهو من الخال المقتطوع بطلاته ، فإن أباه سعيدًا كان له عند موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثمان سنين أو نحوها ، فكيف يولد له قبل عمرو ، سنة سبعين من الهجرة ؟! » .

● الثالثة : موسى بن عمرو . لم يرو عنه سوى ولده أيوب ، ووثقه ابن حبان . فهو إلى الجهالة أقرب . وله شاهدٌ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٤ / ٢٢٨) من طريق مهدي بن هلال ، قال : حدثنا هشام بن حسان ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة مرفوعًا به . قلت : وسندهُ ساقط . ومهدي بن هلال ، كذبه ابن معين وغيره . قال العقيلي : « وهذا الحديث ليس بمحفوظ ، من حديث هشام بن حسان ، وإنما يُعرف هذا الحديث من رواية عامر [في المطبوعة] : « عاصم » وهو خطأ . [بن أبي عامر الخزاز عن أيوب بن موسى ، عن أبيه ، عن جده . وليس الحديث ثابتٌ عن النبي ﷺ ، وفيه أيضًا مقال » .

وله شاهدٌ من حديث ابن عمر ، رضي الله عنهما . أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ١٢ / رقم ١٣٢٣٤) ، وابنُ عدي في « الكامل » (٦ / ٢٢١٧) من طريق محمد ابن عبد الله بن حفص بن هشام بن زيد ، ثنا محمد بن موسى السعدي ، عن عمرو بن دينار ، عن سالم بن عبد الله عن أبيه مرفوعًا : « ماورث والدٌ والدًا خيرًا من أدب حسن » . قال ابنُ عدي : « هذا الحديث بهذا الإسناد منكرو » .

قلت : وعمرو بن دينار هو قهرمان آل الزبير ، لينة ابنُ عدي وقال الهيثمي (٨ / ١٥٩) : « متروك » .

٢٦ - ضَعِيفٌ .

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (ق ٢١٨ / ١) من طريق مضر بن نوح السلمى . قال : حدثنا عبد العزيز بن أبي رواد ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعًا ... فذكره .

قلت : وهذا سندٌ ضعيفٌ . ومضر بن نوح ، قال الذهبي : « فيه جهالة » . وقال العقيلي : « مضر ابن نوح ، عن عبد العزيز بن أبي رواد ، لا يعرف بالنقل ، وحديثه غير محفوظ » . وأقره الحافظ العراقي في « المغنى » (٤ / ١٤) ، وعزا الحديث إلى ابن أبي الدنيا في « كتاب التوبة » .

ولكن للحديث شاهدٌ من حديث أبي هريرة ، رضي الله عنه . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٦ / ١٧٦ ، ٢٧٥) من طريق عيسى بن خالد الجاني ، ثنا صالح المري ، عن هشام بن حسان ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة مرفوعًا : « إن العبد ليعمل الذنب ، فإذا ذكره أحزنه ، فإذا نظر =

٢٧ — « كَفَّارَةُ الذَّنْبِ النَّدَامَةُ ، وَلَوْ لَمْ تُذْنِبُوا ، لَأَتَى اللَّهَ — عَزَّ وَجَلَّ — بِقَوْمٍ يُذْنِبُونَ ، فَيَغْفِرُ لَهُمْ » .

= الله إليه وقد أحزنه ، غفر له ماصنع ، قبل أن يأخذ في كفارته ، بلا صلاة ولاصيام . قال أبو نعيم : « غريبٌ من حديث هشام ، وصالح . لم نكتبه إلا من حديث عيسى » .

قُلْتُ : أما عيسى ، فقد ترجمه ابنُ أبي حاتم في « الجرح » (٣ / ١ / ٢٧٥) وحكى عن أبيه أنه قال : « لأبأسُ بحديثه ، محلُّه الصدق » . ولكن آفة الإسناد هي صالح المري ؛ قال المحافظ العراقي في « المغني » (٤ / ١٤) : « رجلٌ صالحٌ ، لكنه مُضَعَّفٌ في الحديث » . وشاهد آخر من مرسل الحسن البصري ، رحمه الله . أخرج ابنُ المبارك (١٦٢) ، وأحمد (٣٩٦ — ٣٩٧) كلاهما في « الزهد » ، من طريق المبارك بن فضالة ، عن الحسن قال : فذكره مرسلًا بنحوه . قُلْتُ : وهذا مع كونه من مراسيل الحسن ، التي هي شبه الريخ ، فإن المبارك بن فضالة يُضَعَّفُ في الحديث ، ومع ضعفه كان مدلسًا كما قال أحمد وأبو داود . والله أعلم .

٢٧ — ضَعِيفٌ بهذا السياق .

أخرجه أحمد (١ / ٢٨٩) ، والطبراني في « الكبير » (ج ١٢ / رقم ١٢٧٩٥) ، وفي « الأوسط » (٤٦٠ — مجمع البحرين) ، والبيهقي في « الشعب » — كما في « المغني » (٤ / ١٤) للعراقي — ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (رقم ٧٧) من طريق يحيى بن عمرو بن مالك التكري ، عن أبيه ، عن أبي الجوزاء ، عن ابن عباس ، فذكره مرفوعًا .

قُلْتُ : وسنُّه ضَعِيفٌ . ويحيى بن عمرو ضعفه ابن معين ، وأبو زرعة ، وأبو داود ، والنسائي وغيرهم ، بل رماه حماد بن زيد بالكذب ، فيما قيل . وأورد له الذهبيُّ هذا الحديث من منكره . وقال ابن عدى في « الكامل » (٦ / ٢٣٧٩) : « حديثٌ غير محفوظ » . قُلْتُ : والشطر الثاني من الحديث صحيحٌ ، أخرجه مسلم وغيره من حديث أبي أيوب الأنصاري مرفوعًا : « لولا أنكم تذنَّبون ، لخلق الله خلقًا يذنبون ، فيغفر لهم » . أخرجه مسلم (٩ / ٢٧٤٨) ، والترمذي (٢٥٢٦) ، وأحمد (٤١٤ / ٥) وللحديث شواهد أخرى فانظرها في « الصحيحة » (٩٦٧ — ٩٧٠) . ويُغْنَى عن الشطر الأول منه ، قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « الندم توبة » . وهو حديث صحيحٌ . أخرجه ابن ماجه (٤٢٥٢) ، وأحمد (٣٧٦ ، ٤٢٣ ، ٤٣٣) ، والبخاري في « الكبير » (٢ / ١ / ٣٧٤) ، والحميدي (١٠٥) ، والحاكم (٤ / ٢٤٣) ، والطبراني في « الصغير » (١ / ٦٦ — ٦٧) ، والإسماعيلي في « معجمه » (ج ٣ / ١٣٧ / ١) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٣١٢) ، والخطيب في « الموضح » (١ / ٢٤٨ — ٢٥٠) ، واليعقوبي في « شرح السنَّة » (٥ / ٩١) من حديث ابن مسعود وقد اختلف في سنده ، وفي تسمية بعض رواته ، وقد أشيعت الكلام عليه في « مسيس الحاجة إلى تقريب سنن ابن ماجه » (٤٢٥٢) . وله شاهد من حديث أنس . أخرجه البزار (ج ٤ / رقم ٣٢٣٩) ، والحاكم ، والبيهقي في « الشعب » وسنُّه لأبأس به في =

٢٨ - « إِذَا رَأَيْتَ أُمَّتِي تَهَابُ الظَّالِمَ ، أَنْ تَقُولَ لَهُ : أَنْتَ ظَالِمٌ ، فَقَدْ تُودَّعَ مِنْهُمْ » .

= الشواهد . وشاهد آخر من حديث جابر ، أخرجه الطبراني في « الأوسط » (ج ١ / رقم ١٠١) وفي سنده ابن لهيعة ، وعنته أبي الزبير . وشاهد من حديث أبي بن كعب ، أخرجه الإسماعيلي ، في « معجمه » (ج ١ / ق ٤٧ / ٢) . ومن حديث وائل بن حجر ، أخرجه الإسماعيلي : أيضاً (ج ٢ / ق ٦٢ / ٢) . وآخر من حديث أبي هريرة ، عند الطبراني في « الصغير » رقم (١٨٦) .

٢٨ - ضعيف

أخرجه أحمد (٢ / ١٦٣ ، ١٩٠) ، والبخاري (ج ٤ / رقم ٣٣٠٣) ، والعقيلي في « الضعفاء » (ق ٢٢٠ / ١ - ٢) ، وأبو عدي في « الكامل » (٣ / ١٢٦٧ ، ١٢٧٦) ، والحاكم (٤ / ٩٦) ، والشجري في « الأمل » (٢ / ٢٣٠ - ٢٣١) من طريق الحسن بن عمرو ، عن أبي الزبير ، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً . ورواه عن الحسن بن عمرو جماعة منهم سفيان الثوري ، وعبد الرحمن بن محمد المحاربي ، وعبد الله بن غنم . ووقع عند العقيلي : « ... سفيان بن هارون البرجمي ، عن الحسن بن عمرو الفقيمي ، عن أبي الزبير قال : سمعت عبد الله بن عمرو » .

قلت : أما سفيان بن هارون البرجمي ، فلا أدري من هو ، والصواب أنه سفيان الثوري ، فإن أبا نعيم ، الفضل بن دكين الراوي عنه مكثر عن الثوري . وفي ترجمة الحسن بن عمرو ، يروي عنه سفيان الثوري . وأما قول أبي الزبير : سمعت عبد الله بن عمرو ، فلا أدري أهذا خطأ من بعض الرواة ، أم من الناسخين ؟ وذلك أن أبا الزبير لم يلق عبد الله بن عمرو كما صرح بذلك ابن معين ، وأبو حاتم على مافي « المراسيل » (ص ١٩٣) . ولما سمع ابن معين هذا الحديث قال : « لم يسمع أبو الزبير من عبد الله بن عمرو ، ولم يره » . رواه ابن عدي في « الكامل » (٦ / ٢١٣٥) عن يحيى . وقد اختلف على الحسن بن عمرو فيه . فأخرجه البزار (ج ٤ / رقم ٣٣٠٢) ، والعقيلي (ق ٢٢٠ / ١) من طريقين عن الحسن بن عمرو ، عن مجاهد ، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً . وقد رواه عن الحسن ، النضر بن إسماعيل عند العقيلي ، وعبيد الله بن عبد الله الربيعي ، عند البزار . وقد رجح البزار والعقيلي رواية سفيان ومن معه على هذه الرواية ، وهو ظاهر . والنضر بن إسماعيل يُضعف من قبل حفظه ، وقد تقدم بيان حاله في الحديث رقم (١٦) . وعبيد الله بن عبد الله الربيعي لم أعرفه الآن . فرواية أبي الزبير ، عن عبد الله بن عمرو هي المحفوظة . وقد اختلف على أبي الزبير فيه . فرواه أبو شهاب الحنات ، ثنا الحسن بن عمرو ، عن أبي الزبير ، عن عمرو بن شعيب ، عن عبد الله بن عمرو . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٦ / ٢١٣٥) . وعمرو بن شعيب لم يلق عبد الله بن عمرو ، وأظن أن الوهم في جعل « عمرو بن شعيب » بين أبي الزبير وعبد الله بن عمرو هو من أبي شهاب الحنات واسمه عبد ربه بن نافع ، فقد ذكروا أنه كان يخطئ ، لاسيما وقد خولف كما يظهر من البحث . وخالفهم جميعاً سنان بن هارون ، فرواه عن الحسن بن عمرو ، عن أبي الزبير ، عن جابر فذكره مرفوعاً . فجعله من « مسند جابر » . أخرجه ابن عدي (٣ / ١٢٧٦) وقال : « وهذا لانعرفه إلا من حديث سنان ، وأبو الزبير لا يروى هذا عن جابر ، إنما يرويه عن عبد الله بن عمرو » . اهـ . =

= قُلْتُ : وسنان بن هارون ضعيف .

وبالجملة ، فلا يصحُّ من هذه الطرق غير الطريق الأولى ، والتي رواها أحمد وغيره ، وهي مع ذلك منقطعة كما قدمت : والله أعلم .

٢٩ — مَوْضُوعٌ .

وقد ورد من حديث أبي هريرة ، وجابر ، وأنس ، وعائشة رضى الله عنهم . وكل الطرق ساقها ابن الجوزى في « الموضوعات » (١ / ١٦٧ — ١٧٠) ، ونقدها . فتعقبه السيوطى في « اللآلئ » (١ / ١٢٢ — ١٢٣) على عادته بما لا طائل تحته وقال : « الأشبه أنه ضعيف لاموضوع ، وأصلح طريق طريق رشدين وطريق أبي الربيع السمان ، واسمه أشعث بن سعيد ، روى له الترمذى وابن ماجه الخ » .

قُلْتُ : فننظر في خير الطرق عند السيوطى ، ثم نحكم على الباقي من خلال التحقيق .

أما طريق رشدين فقد أخرجه ابن عدى في « الكامل » (١٠١١ / ٣) ، ومن طريقه ابن الجوزى في « الموضوعات » (١ / ١٦٨) من طريق أبي صالح ، حدثني رشدين عن عقيل ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً . فذكره . وإسناده ضعيف جداً . ورشدين بن سعد ضعفه أحمد وابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم ، والساجي ، وابن قانع ، والدارقطنى ، وغيرهم ، وتركه النسائى . أما قول السيوطى في « اللآلئ » (١ / ١٢٢) : « ورشدين لم ينته حاله إلى أن يحكم على حديثه بالوضع » اهـ . قُلْتُ : ولا يخفى ما في كلام السيوطى من الخلل ، وهل لا يحكم بالوضع إلا على حديث الكذاب وحده ؟! والذى يتدبر صنيعة في « اللآلئ » يجده يستلزم في الغالب أن يوجد في السند كذاب حتى يحكم على الحديث بالوضع ، وليس بلازم كما هو معروف ، بل الثقة قد يروى الحديث الموضوع ، يُشَبَّه له . والله أعلم . وأبو صالح ، هو عبد الله بن صالح كاتب الليث ، أدركته غفلة الصالحين ، فكثر المناكير في حديثه . ولذا قال ابن عدى : « هذا الحديث منكرٌ بهذا الإسناد . وهو غير محفوظ » . وقال الشيخ العلامة ، ذهبى العصر ، الملعنُ اليماني رحمه الله تعالى في تعليقه على « الفوائد المجموعة » (٤٧٥) للشوكاني : « إذا كان مثل هذا الخبر ، فإن متنه منكرٌ ، وكذلك سنده ، إذ تفرد به رشدين ، عن عقيل ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، ولو تفرد بمثل هذا ثقة ، لقالوا : باطل ، واعتدروا بأنه أدخل ، أو نحو ذلك ، مع أنه من رواية أبي صالح عنه ، وحال أبي صالح معروفة ... » اهـ .

أما طريق أبي الربيع السمان ، فقد : أخرجه ابن عدى (١ / ٣٦٨) ، ومن طريقه ابن الجوزى (١ / ١٦٩) ، وابن السني ، وأبو نعيم ، كلاهما في « الطب » ، وأبو يعلى في « مسنده » ، والطبراني في « الأوسط » من طرق عن أبي الربيع السمان ، حدثنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة مرفوعاً =

٣٠ - « إِذَا طَنَّتْ أُذُنُ أَحَدِكُمْ فَلْيَذْكُرْنِي ، وَلْيُصَلِّ عَلَيَّ ، وَلْيَقُلْ : ذَكَرَ
الله مِنْ ذِكْرِنِي بِخَيْرٍ » .

= به . قال ابنُ عدى : « قال لنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز : هذا الحديث عندي باطل » .
قُلْتُ : وأبو الربيع السمان ، اسمه أشعث بن سعيد البصري . كذبه هشيم . وقال ابن معين : « ليس
بثقة » . وتركه الفلاس ، والدارقطني ، وعلى بن الجنييد . والكلام فيه طويل . قال الدارقطني : « رُئِ
شعبة يوماً راكباً ، فقيل : إلى أين ؟ فقال : أذهب إلى أبي الربيع السمان ، أقول له : لا تكذب على
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ! »

وقال ابن عدى : « وهذا الحديث قد سرقه من أبي الربيع السمان جماعة من الضعفاء ، منهم نعيم بن
مورع ، ويعقوب بن الوليد الأودي ، ويحيى بن هاشم الغساني ، وغيرهم » . هـ . وطريق نعيم بن
مورع ، أخرجه العقيلي (ق ٢٢٠ / ٢) ، وابنُ عدى في « الكامل » (٧ / ٢٤٨١) ، وابن الجوزي
(١ / ١٧٠) عنه ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة . ونعيم هذا قال فيه البخاري : « منكر
الحديث » . وقال النسائي : « ليس بثقة » . ولذا قال ابن عدى : « هذا يُعرف بأبي الربيع السمان ،
وإن كان فيه ضعف ، سرقه منه نعيم هذا ... » .

وبالجملة : فإن هذين الطريقين هما خير الطرق باعتراف السيوطي نفسه ، وقد سقت لك مافيهما ،
فما بالكَ بما غاب عنكَ ؟! والسيوطي رحمه الله متسامح جداً في تعقباته على ابن الجوزي . وكتابه
« الآلئ » يحتاج إلى مراجعة دقيقة وتحقيق . فعسى أن يتيسر ذلك لي ، أو لأحد من الناس . والله
الموفق .

وقد حكم على الحديث بالبطلان يحيى بنُ معين ، والبغوي . وقال ابنُ حبان : « هذا المتن لأصل
له » . وسئل أحمد بن حنبل عنه ، فقال : « ليس من ذا شيء » يعني يصح . والله أعلم .

٣٠ - ضَعِيفٌ جَدًّا .

أخرجه الطبراني في « الصغير » (٢ / ١٢٠) والبخاري (ج ٤ / رقم ٣١٢٥) ، والعقيلي
(٤ / ٢٦١) ، وابن عدى (٦ / ٢٤٤٣) ، وابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٧٦) ، من
طريق معمر بن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع ، عن أبيه محمد ، عن أبيه عبيد الله ، عن أبي رافع
مرفوعاً به . قال الطبراني : « لا يروى عن أبي رافع إلا بهذا الإسناد ، تفرد به معمر بن محمد » .

قُلْتُ : وهذا سندٌ واهٍ . ومعمر بن محمد ، قال فيه البخاري : « منكر الحديث » . وهذا جرحٌ
شديدٌ عنده . وقال العقيلي : « لا يتابع على حديثه ، ولا يعرف إلا به » . وأبوه محمد بن عبيد . قال
ابن معين في « تاريخه » (٢ / ٥٢٩) : « ليس بشيء » . ونقل العقيلي عنه : « هو ولا ابنه معمر » .
وقال البخاري في « التاريخ » (١ / ١ / ١٧١) : « منكر الحديث » . وكذا قال أبو حاتم وزاد :
« جداً ، ذاهب » . ولكن معمر لم يتفرد به ، بل تابعه حبان بن علي ، حدثنا محمد بن عبيد الله =

= ابن أبي رافع به . أخرجه ابن السنن في « اليوم والليلة » (١٦٦) ، والخرائطى في « المكارم » (٤٣٧) ، وابن حبان في « المجروحين » (٢ / ٢٥٠) وحيان هذا ضعيف عندهم . وتابعه أخوه مندل بن علي ، أخرجه الخرائطى أيضًا ، ومندل أحسن حالًا من أخيه . وقد اختلف على محمد بن عبيد الله بن أبي رافع فيه : فرواه مرة عن أبيه ، كما مر في الوجه السابق . ومرة يرويه عن أخيه عبد الله بن عبيد الله . أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ١ / رقم ٩٥٨) ، وابن عدى (٦ / ٢١٢٦) . وعبد الله روى له مسلم والنسائي حديثًا واحدًا ، ووثقه ابن حبان . ولكن تبقى الآفة ، وهى محمد ابن عبيد الله بن أبي رافع . ولذا قال العقيلي (ق ١٩٧ / ٢) . « ليس له أصل » . يعنى الحديث .

ومما يتعجب منه حقًا قولُ الحافظ الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ١٣٨) : « رواه الطبراني في الثلاثة ... وإسناد الطبراني في الكبير حسن » !! فهذه غفلةٌ من الهيثمي رحمه الله — وكَمَ له من مثلها — عن حال محمد بن عبيد الله — فإنه متروك . وأضعفُ منه قول السيوطي في « اللآلئ » متعقبًا ابن الجوزي : « محمد بن عبيد الله بن أبي رافع من رجال ابن ماجه ، ولم يُتهم بكذب » . اهـ . وقد أقر الحافظ ابن حجر بأنه متهم كما قال ابن عَرَّاق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٢٩٣) . ثم سعى ابن عَرَّاق إلى تقوية الحديث بما لا طائل تحته ، فقال : « احتج به النووى في « الأذكار » لاستحباب ذلك عند طنين الأذن ، فهو عنده ضعيف لا موضوع . وذكره ابنُ الجزرى في « الحصن الحصين » وقد قال في أوله : أرجو أن يكون جميع ما فيه صحيحًا ، ويؤيده أن ابن خزيمة أخرجه في « صحيحه » وهو عجب ، فإن الحديث ليس على شرط الصحيح ، والله تعالى أعلم » . اهـ . قُلْتُ : احتجاجه بصنيع النووى رحمه الله احتجاج ضعيف . والنووى نفسه رَخَوُ في الحكم على الحديث في « كتاب الأذكار » خلافًا لطريقته في « المجموع » . وأوقعه في غالب أحكامه اعتباره العمل بالضعيف في فضائل الأعمال ، خلافًا لأهل التحقيق من العلماء كما ذكرته في كتابي : « الظل الوريث في حكم العمل بالحديث الضعيف » . وابنُ الجزرى على جلالاته لم يكن من أهل الفن ، ومع ذلك فهو لم يقطع بصحة كل ما في كتابه . وأما ابن خزيمة فلا نعلم هل أعلَّ الحديث أم لا ؟! وحتى وإن لم يُعلم فليس كل ما في « صحيح ابن خزيمة » يكون صحيحًا ، ولا حسنًا كما يعلمه من أدمن النظر في القسم المطبوع من « صحيحه » . والله الموفق .

٣١ - ضَعِيفٌ جَدًّا .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ١ / رقم ٥١٧) ، وابنُ عدى في « الكامل » (ق ٢٧٤ / ٢) من طريق يونس بن أبي إسحق ، حدثني ابني عيسى ، عن عبيد الله بن أبي حميد ، عن أبي المليح ، عن أبيه أسامة بن عمير مرفوعًا . قال الهيثمي (٥ / ١١٩) : « فيه عبيد الله بن أبي حميد ، وهو متروك » .

قُلْتُ : وقد اختلف على أبي المليح فيه . فأخرجه الخطيب (١١ / ٣٩٤) ، ومن طريقه ابن =

٣٢ — « خلق الله ألف أمة ، منها ستائة في البحر ، وأربعمائة في البر . فأول شيء يهلك من هذه الأمة الجراد ، فإذا هلك ، تنابعت مثل النظام إذا قطع سلكه .. » .

= الجوزى في « الموضوعات » (٤٥ / ٣) من طريق سعيد بن سلام ، ثنا عبيد الله بن أبي حميد ، عن أبي المليح ، عن ابن عباس مرفوعاً . فجعله من « مسند ابن عباس » . قال ابن الجوزى : « هذا حديث لا يصح » ، قال أحمد بن حنبل : سعيد بن سلام كذاب ، كذاب ولكنه لم يتفرد به . فأخرجه البزار (٣ / ٣٦٢) ، وأبو الشيخ في « الأمثال » (٢٤٨) ، عن عتاب بن حرب . والحاكم (٤ / ١٩٣) عن أبي الوليد ، كلاهما عن عبيد الله بن أبي حميد ، عن أبي المليح ، عن ابن عباس مرفوعاً . قال البزار : « لانعلم له طريقاً عن ابن عباس إلا هذا ، واختلف فيه عن أبي المليح . فرواه عيسى بن يونس ، عن عبيد الله بن أبي حميد ، عن أبي المليح ، عن أبيه . وإنما أرى الاختلاف من عبيد الله ، لأنه لم يكن حافظاً » . قلْتُ : وقوله : « لانعلم له طريقاً عن ابن عباس إلا هذا » متعقب بما أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ١٢ / رقم ١٢٩٤٦) قال : حدثنا محمد بن صالح بن الوليد الترسى ، ثنا هلال بن بشر ، ثنا عمران بن تمام ، عن أبي جمرة ، عن ابن عباس مرفوعاً . فذكره بلفظه . قال الهيثمي (١١٩ / ٥) : « فيه عمران بن تمام ، ضعفه أبو حاتم بحديث غير هذا ، وبقية رجاله ثقات » . ونقل الأخ حمدى السلفى في تعليقه على « المعجم » أن شيخنا حافظ الوقت الألباني ، حفظه الله نشر مقالاً في « مجلة المسلمون » (ص ٨٠ عدد ٩ ج ٦) وقال : « لم أجِدَ لشيخ الطبراني ترجمة فيما لدى من كتب الرجال » . اهـ . فهذا طريق ضعيف أيضاً . فلا يتعجب حينئذ من قول الحاكم في طريق ابن عباس السابق « إسناده صحيح » !! فإن للحاكم أوهاماً كثيرة في « المستدرک » يعرفها من أدمن النظر فيه ، ويتبعه الذهبي كثيراً . ولكنه تعقبه في هذا الحديث بقوله : « عبيد الله تركه أحمد » . وقال الحافظ في « الفتح » (١٠ / ٢٧٣) : « أخرجه الطبراني ، والترمذي في « العلل المفرد » ، وضعفه البخاري . وقد صححه الحاكم فلم يُصب » . اهـ . وقد حاول السيوطي في « اللآلئ » — كما هو دأبه — أن يتعقب ابن الجوزى ، فلم يُصب في بحثه . وأورد للحديث شواهد ليس فيها محلّ الشاهد المتنازع عليه ، ومع ذلك فليس فيها شيء يصحُّ . وانظر لذلك « تنزيه الشريعة » (٢ / ٢٧١ — ٢٧٢) لابن عَرّاق . والله أعلم .

٣٢ — موضوع .

أخرجه أبو يعلى — كما في « اللآلئ » (١ / ٨١) ، و« المطالب » (٢٣٣٩) — وابن عدى (٥ / ١٩٩٠ ، ٦ / ٢٢٤٩) ، والذولاي في « الكنى » (٢ / ٢٥) ، وابن حبان في « المجروحين » (٢ / ٢٥٦ — ٢٥٧) ، وابن أبي عاصم في « الأوائل » (ق ١٣ / ١ — ٢) ، وأبو الشيخ في « العظمة » ، والبيهقي في « الشعب » — كما في « اللآلئ » (١ / ٨٢) — وكذا الحكيم الترمذي =

= في « نودار الأصول » — كما في « تنزيه الشريعة » (١ / ١٩٠) — من طرق عن عبيد بن واقد ، حدثنا محمد بن عيسى بن كيسان الهذلي ، ثنا محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضى الله عنهما قال : « قل الجراد في سنة من سنن عمر التي وُل فيها ، فسأل عنه فلم يخبر بشيء . فاعتم لذلك . فأرسل راجياً يضرب إلى كذا ، وآخر إلى الشام ، وآخر إلى العراق ، يسأل عن الجراد ، قال : فأتاه الراكب الذي من قبل اليمن بقبضة من جراد فألقاها بين يديه ، فلما رآها قال : ... فذكره مرفوعاً . وأخرجه الخطيب (١١ / ٢١٧ — ٢١٨) من طريق عبيد بن واقد ، عن محمد بن عيسى ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر ، عن ابن عمر قال : ... فذكره . وأرى أن ذكر « ابن عمر » خطأ في هذا الإسناد ، فليس له ذكر في شيء من طرق الحديث ، وما يؤكد ذلك أن ابن الجوزي روى الحديث في « الموضوعات » (٣ / ١٣) من طريق الخطيب كرواية الجماعة . والله أعلم . قلت : وهذا حديث موضوع لأشك فيه — كما قال ابن حبان رحمه الله تعالى — وعبيد بن واقد ، ضعفه أبو حاتم الرازي كما في « الجرح » (٣ / ١ / ٥) . ومحمد بن عيسى بن كيسان تناولوه قال البخاري في « التاريخ الكبير » (١ / ١ / ٢٠٤) . « منكر الحديث » . وضعفه الدارقطني . وقال أبو زرعة الرازي : « لا ينبغي أن يحدث عنه » . وقال ابن عدى : « أنكر على محمد بن عيسى هذا الحديث » . وقال الذهبي في « الميزان » (٣ / ٦٧٧) : « وثقه بعضهم .. » ، فركن السيوطي إلى هذا القول فقال في « اللآلئ » (١ / ٨٢) : « لم يُتهم محمد بن عيسى بكذب ، بل وثقه بعضهم فيما نقله الذهبي » . ومراد السيوطي من هذا أن يقول أن الحديث ضعيف لاموضوع . كما صرح بذلك في خاتمة كلامه .

ولم يُصِب السيوطي رحمه الله في تسديد قوسه . كعادته في تعقباته لابن الجوزي — وذلك أن محمد ابن عيسى ساقط ، وعبارة البخاري فيه تفيد أنه لا تحل الرواية عنه . وإذا كان الراوي من المقلين ومع ذلك فأحاديثه منكورة ، وتناوله النقاد ، فلا شك أنه تالف ، وحال محمد بن عيسى كذلك وأما التوثيق الذي نقله الذهبي عن بعضهم !! فلسنا نعتد به أمام الجرح المحقق الصادر من عدة أئمة ، ويظهر أنه توثيق واهن ولذا لم يصرح الذهبي بأسماء من وثق . والذي يتدبر صنيع السيوطي في « اللآلئ » يجده يستلزم أن يكون في الإسناد كذاب حتى يحكم على الحديث بالوضع ، وليس هذا بلازم لما هو معروف أن الثقة قد يروى الحديث الموضوع يُشَبَّه عليه ، واعتبار معنى المتن أمر ضروري . لا يكاد السيوطي يلتفت إليه . والحكم بالوضع قد يكفي فيه غلبة الظن كما لا يخفى ، والله أعلم .

والحديث عزاه الهيثمي في « المجمع » (٧ / ٣٢٢) لأبي يعلى وقال : « فيه عبيد بن واقد القيسي ، وهو ضعيف » !! كذا قال !! وذهل عن حال محمد بن عيسى وهو شر منه وأضعف وكتاب الهيثمي يحتاج إلى مراجعة دقيقة لكثرة الأوهام فيه ، وكان الحافظ ابن حجر قد تعقبه في أوهامه في « المجمع » قال الحافظ بعد أن أثنى على الهيثمي : « وبلغه أنني تتبعته أوهامه في مجمع الزوائد فعاتبني ، فتركت ذلك إلى الآن ، رعاية له . » . فيآلته تعقبه !!

٣٣ - « إِنَّ عُثْمَانَ أَوَّلُ مَنْ هَاجَرَ إِلَى اللَّهِ بِأَهْلِهِ بَعْدَ لُوطٍ » .

٣٣ - منكر .

أخرجه يعقوب بن سفيان في « المعرفة » (٢٥٥ / ٣) ، وابن أبي عاصم في « السنة » (٥٩٦ / ٢) ، وفي « الأوائل » (ق ١٥ / ١) ، والطبراني في « الكبير » (٤٧ / ١ / ١٤٣) ، والبيهقي في « الدلائل » - كما في « البداية والنهاية » (٦٦ / ٣) - وكذا أبو يعلى في « مسنده » ، وابن مردويه - كما في « الدر المنثور » (١٤٤ / ٥) - من طريق بشار بن موسى الخفاف ، ثنا الحسن ابن زياد ، إمام مسجد محمد بن واسع ، قال : سمعت قتادة يقول : ثنا النضر بن أنس ، عن أنس قال : خرج عثمان مهاجراً إلى أرض الحبشة ومعه ابنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فلما احتبس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خبرهم فكان يخرج فيتوكف عنهم الخبر ، فجاءته امرأة فأخبرته فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : صحبهما الله ، إن عثمان ... فذكره . قلتُ : وسنده ضعيف جداً . فأما بشار بن موسى فضعه الأثرون . قال ابن معين ، والنسائي : « ليس بثقة » . وزاد ابن معين : « من الدجالين ! وضعفه أبو زرعة ، وأبو داود ، وابن المديني ، وعمر بن علي ، وقال البخاري : « منكر الحديث ، قد رأيته ، وكتبته عنه ، وتركت حديثه » . وأما أحمد فكان حسن الرأي فيه ، وهذا لا يقدم على قول الجارحين وإن جتح إليه ابن عدى . والحسن بن زياد ليس هو اللؤلؤ الكذاب ، صاحب أبي حنيفة ، وإنما هو البرجمي ، قال الميثمي في « المجمع » (٨١ / ٩) : « لم أعرفه » . وله شاهد من حديث أسماء بنت أبي بكر ، قالت : « كنت أحمل الطعام إلى أبي وهو مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالغار ، فاستأذنه عثمان في الهجرة ، فأذن له في الهجرة إلى الحبشة ، فحملتُ الطعام فقال لي : مافعل عثمان ورقية ؟ قلت : قد سارا ، فالتفت إلى أبي بكر وقال : « والذي نفسي بيده ، إنه أول من هاجر بعد إبراهيم ووط . » . أخرجه ابن منده في « الصحابة » عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عنها قال الحافظ في « الإصابة » (٦٤٩ / ٧ - ٦٥٠) : « سنده واه ، وفي هذا السياق من النكارة أن هجرة عثمان إلى الحبشة كانت حين هجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؛ وهذا باطل ؛ إلا إن كان المراد بالغار غير الذي كان فيه لما هاجرا إلى المدينة !! ، والذي عليه أهل السير أن عثمان رجع إلى مكة من الحبشة مع من رجع ، ثم هاجر بأهله إلى المدينة ، ومرضت بالمدينة لما خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى بدر ، فتخلف عثمان عليها عن بدر ، فماتت يوم وصول زيد بن حارثة مبشراً بوقعة بدر .. » هـ . قلتُ : وهذا تحقيق يديع من الحافظ رحمه الله ، غير قوله : « .. إلا إن كان المراد بالغار ... الخ » . فهذا احتمال فيه تعسف وتكلف ، لأنه يخالف الحقائق الثابتة في السيرة . والله أعلم .

وبالجملة : فالحديث منكرٌ . ولا يغتر بإيراد الحافظ له في « الفتح » (١٨٨ / ٧) ساكتاً عليه ، بل كأنه احتج به !! فإنه خلاف التحقيق . والذي تحرر عندي أنه ليس كل حديث يسكت عليه الحافظ في « الفتح » يكون حسناً أو نحوه كما صرح هو بذلك ، فقد أحل بشرطه هذا في مواضع كثيرة .. وعذره : أن الشارح قد يشترط على نفسه شرطاً فيوفي به زماناً ثم لا ينشط لتحقيق كل حديث لاسيما في مثل « فتح الباري » فإن فيه جمهرة كبيرة من الأحاديث ، وتحري إيراد الثابت منها أمر لعله يصعب حتى على مثل الحافظ ابن حجر مع سعة دائرة حفظه ، وجودة علمه ، والإحاطة لله تعالى وحده . ولعله يكون عذراً مقبولاً . والله تعالى أعلم .

٣٤ - « أَوَّلُ مَنْ يُكْسَى بَعْدَ النَّبِيِّينَ وَالشَّهَدَاءِ ، بِلَالٌ ؛ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ » .

٣٥ - « أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ ، وَآخِرُ الْوَقْتِ عَفْوُ اللَّهِ . » .

٣٤ - مَوْضُوعٌ .

أخرجه ابن أوى عاصم فى « الأوائل » (ق ١٩ / ٢) قال : حدثنا محمد بن مرزوق ، ثنا عبد العزيز ابن الخطاب ، ثنا محمد بن الفضل بن عطية الخراسانى ، عن أبيه ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه مرفوعاً .. فذكره .

قُلْتُ : وسنده ضعيف جدا ، بل موضوع . ومحمد بن الفضل ، لافضل له ولاكرامة فقد كان كذاباً . وصمه بذلك أحمد ، وابن معين ، والجوزجاني ، وعمرو بن على ، والنسائي ، وابن خراش ، ويحيى بن الضريس ، وغيرهم .

٣٥ - باطلٌ .

أخرجه الترمذى (١٧٢) ، والدارقطنى (٢٤٩) ، وابن عدى فى « الكامل » (٧ / ٢٦٠٦) ، والحاكم (١ / ١٨٩) ، والبيهقى (١ / ٤٣٥) ، وابن الجوزى فى « الواهيات » (١ / ٣٨٨) من طريق يعقوب بن الوليد ، عن عبد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً .. فذكره . قال ابن حبان فى « المجروحين » (٣ / ١٣٨) : « مارواه إلا يعقوب بن الوليد المدنى » . قُلْتُ : وهو كذاب كان يضع الحديث على الثقات . قال أحمد : « كان من الكذابين الكبار » . وقال الحاكم : « يعقوب بن الوليد هذا شيخ من أهل المدينة ، سكن بغداد ، وليس من شرط هذا الكتاب ، إلا أنه شاهد » . قُلْتُ : وهذا مما يعاب عليكم ، فالشاهد كالعاضد لا يستشهد به إلا إن كان فيه قوة ، أو بعضها ، ولكن هذا ساقط ، ولذا تعقبه الذهبي بقوله : « يعقوب كذاب » . وقال ابن عدى : « هذا الحديث بهذا الإسناد باطل » . ولكن له شاهد من حديث أنس . أخرجه ابن عدى (٢ / ٥٠٩) وعنه ابن الجوزى فى « الواهيات » (١ / ٣٨٨) من طريق بقية بن الوليد ، عن عبد الله مولى عثمان بن عفان ، حدثنى عبد العزيز ، حدثنى محمد بن سيرين ، عن أنس بن مالك ، فذكره مرفوعاً . قال ابن عدى : « وهذا بهذا الإسناد لا يرويه غير بقية ، وهو من الأحاديث التى يحدث بها بقية عن الجهولين ؛ لأن عبد الله مولى عثمان ، وعبد العزيز الذى ذكر فى هذا الإسناد لا يعرفان .. » . وتبعه ابن الجوزى . وشاهد آخر من حديث أبى مخذورة رضى الله عنه . أخرجه ابن عدى (١ / ٢٥٥) من طريق إبراهيم بن زكريا ، ثنا إبراهيم بن أبى مخذورة ، مؤذن مسجد مكة ، قال حدثنى أبى ، عن جدى مرفوعاً .. فذكره . قال ابن عدى : « وهذا الحديث بهذا الإسناد يرويه إبراهيم بن زكريا » . قُلْتُ : وإبراهيم كان يحدث عن الثقات بالبواطيل كما قال ابن عدى . قال ابن حبان : « يأتى عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات ، إن لم يكن بالمتعمد ، فهو المدلس عن الكذابين .. » . ثم ساق له أباطيل . وبالجملة : فالحديث ضعيف جداً ، بل قال أبو حاتم : « موضوع » ، كما فى « نصب الراية » =

- ٣٦ — « إِنَّ أَهْلَ السَّمَاءِ لَا يَسْمَعُونَ شَيْئًا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ ، إِلَّا الْأَذَانُ . » .
- ٣٧ — « إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْذُنُ لَشَيْءٍ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ ، إِلَّا لِأَذَانِ الْمُؤْذِنِينَ ، وَالصَّوْتِ الْحَسَنِ بِالْقُرْآنِ ... » .

= (١٢٧ / ١) فلذا عجب الشيخ المحدث أبو الأشبال رحمه الله في « شرح الترمذی » (١ / ٣٢٢) من الإمام الشافعي أن يورده بغير إسناد في عدة كتب له ، محتجا به ، ثم قال الشيخ أبو الأشبال : « هو حديث باطل كما نص عليه العلماء الحفاظ .. ا.هـ . والله أعلم . »

٣٦ — ضعیف جداً .

أخرجه أبو يعلى — كما في « المطالب العالية » (٢٣٥) — ، وابن حبان في « المجروحين » (٢ / ٦٣ — ٦٤) ، وابن عدی في « الكامل » (٤ / ١٦٣٠) ، وأبو أمية الطرسوسی في « مسند ابن عمر » (٢٤ / ١٢) ، وابن الجوزی في « الواهيات » (١ / ٣٩٢) ، وأبو الشيخ في « كتاب الأذان » — كما في « الجبائک » (١٤٨) — من طريق عبيد الله بن الوليد الوصافي ، عن محارب بن دثار ، عن ابن عمر مرفوعاً . قال ابن عدی : « عبيد الله بن الوليد الوصافي لا يتابع على هذا الحديث » . قُلْتُ : وهو وإه . ضعفه أبو زرعة والدارقطني ، وتركه النسائي والقلاس . وقال ابن حبان : « منكر الحديث جداً » . ولذا قال ابن الجوزی : « هذا حديث لا يصح » .

٣٧ — ضعیف جداً .

أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٩ / ١٩٥) ، ومن طريقه ابن الجوزی في « الواهيات » (١ / ٣٩٢) من طريق سلام الطويل ، عن زيد العمي ، عن معاوية بن قرة ، عن معقل بن يسار مرفوعاً ... فذكره . قُلْتُ : وسنده ضعيف جداً . فأما سلام بن سلم الطويل فضعفه علي بن المديني جداً ، وتركه النسائي والبخاري ، بل كذبه ابن خراش كما في « تاريخ بغداد » (٩ / ١٩٧) . وقال أحمد : « منكر الحديث ، ولم يرضه » . وزيد العمي هوزيد بن الحواري ضعيف يكتب حديثه عند التابعات ، ولا متابعة له هنا فيتحقق ضعفه . أما الشطر الثاني فله شواهد لعناه .. منها : ما أخرجه البخاري (٩ / ٦٨ — فتح) ، ومسلم (١ / ٥٤٥ — عبد الباقي) ، وأبو داود (١٤٧٣) ، والنسائي (٢ / ١٨٠) ، والدارمي (٢ / ٣٣٨ — ٣٣٩) ، وأحمد (٢ / ٢٧١ ، ٤٥٠) ، والبيهقي (٢ / ٥٤ ، ١٢ / ٣ ، ١٠ / ٢٢٩) ، والبعثي في « شرح السنة » (٤ / ٤٨٤) ، (٤٨٥) ، من طريق عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « ما أذن الله لشيء ، ما أذن لنبي حسن الصوت يتغنى بالقرآن ، يجهر به » هذا لفظ مسلم . والمقصود بالتغنى ، هو تحسين الصوت وتخزينه ، لأنه أوقع في النفوس ، وأتبع في القلوب .. قاله البغوي .

قُلْتُ : ويؤيده ما أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث أبي موسى الأشعري قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لو رأيته وأنا أسمع قراءتك البارحة ، لقد أوتيت مزماراً من مزامير آل داود .. فقال : لو علمت لخبرته لك تحبيراً . » هذا لفظ مسلم ، وهو عند البخاري مختصر .. وقوله : =

٣٨ — « مَنْ تَكَلَّمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَهُوَ كَالْحِمَارِ يَحْمِلُ
أَسْفَارًا .. وَالَّذِي يَقُولُ لَهُ أَنْصِتْ ، لَيْسَ لَهُ جُمُعَةٌ .. » .

٣٩ — « يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الْإِبِلِ ، يَطْلُبُونَ الْعِلْمَ فَلَا تَجِدُونَهُ
أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ » .

= « خبرته لك تخبيرًا » يعنى لحزنت صوتي وجملته . و قال سفيان بن عيينة : « التغنى هو الاستغناء ،
ومعناه : ليس منا من لم يستغن بالقرآن عن غيره . » . وهو تفسير غريب ، ومخالف لمفهوم الأحاديث
الكثيرة في هذا الباب ، ولم يقبله الشافعي فقال : « لو كان معنى : « يتغنى بالقرآن » على الاستغناء ،
لكان « يتغنى » ، وتحسين الصوت هو يتغنى . » .

أما قراءة القرآن بالألحان فكان فيها خلاف بين السلف ، والراجح منعه ولو اختل شيء من الحروف
عن مخرجه فتحرم — كما حكاه النووي في « التبيان » — فأبى الله المشتكى من القراءة الذين يطمطون
الحروف حتى يظن المرء أنها ليست عربية .. فالله المستعان .. وانظر « فتح المغيث » (١ / ٢٨١) للحافظ
السخاوي .. وانظر أيضا الحديث الأول من هذا الكتاب . والله المستعان .

٣٨ — ضَعِيفٌ .

أخرجه أحمد (١ / ٢٣٠) ، والبخاري (١ / ٣٠٩) ، والطبراني في « الكبير » (١٢ / ٩٠) ،
وابن الجوزي في « الواهيات » (١ / ٤٦٣) من طريق عبد الله بن نمير ، ثنا مجالد ، عن الشعبي ، عن
ابن عباس .. فذكره مرفوعًا .. قال البخاري : « لانعلمه بهذا اللفظ ، إلا بهذا الإسناد ، تفرد به ابن
نمير عن مجالد . » . قُلْتُ : ابن نمير ثقة ، ولكن الآفة من مجالد بن سعيد . قال الهيثمي في « المجمع »
(٢ / ١٨٤) : « ... فيه مجالد بن سعيد وقد ضعفه الناس ، ووثقه النسائي في رواية . » . فاعتر بهذا
الشيخ المحدث أبو الأشبال رحمه الله تعالى ، فصّرّح في « شرح المسند » (٢٠٣٣) أن : « إسناده
حسن » !! والواقع أن مجالد بن سعيد ضعيف ، وللنسائي رواية أخرى في تضعيفه وهى تتفق مع رأى
بقية الأئمة أنه لا يحتج به إذا انفرد ، وماعلمت أحدًا تابعه على هذا اللفظ . والله أعلم .

٣٩ — ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذي (٢٦٨٠) ، وأحمد (٢ / ٢٩٩) ، وابن أبي حاتم في « مقدمة الجرح والتعديل » =

٤٠ - « بِسْمِ اللَّهِ ، لَأَحْوَلُ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، التَّكْلَانُ عَلَى اللَّهِ . » .

٤١ - « مَنْ تَرَكَ جُمُعَةً مِنْ غَيْرِ عَذْرِ ، فَلْيَتَصَدَّقْ بِدِينَارٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَيَنْصِفِ دِينَارٍ .. » .

= (ص ١١ - ١٢) ، وابن عدى فى « الكامل » (١ / ١٠١) ، والحاكم (١ / ٩٠ - ٩١) ، والبيهقى (١ / ٣٨٦) ، والخطيب فى « تاريخ بغداد » (٥ / ٣٠٦ - ٣٠٧) (٦ / ٣٧٦ - ٣٧٧) (١٣ / ١٧) من طرق عن سفيان بن عيينة ، عن ابن جريج ، عن أبى الزبير ، عن أبى صالح ، عن أبى هريرة مرفوعاً به . قال الترمذى : « حديث حسن » . وقال الحاكم : « صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه » . ووافقه الذهبى !!

قُلْتُ : كذا قالوا !! والسند ضعيف ، وذلك أن ابن جريج وأبى الزبير من المشهورين بالتدليس ، ولم يصرح أحدهما بالتحديث فى شىء من الطرق التى وقفت عليها .. قال الدارقطنى : « تجنب تدليس ابن جريج ، فإن تدليسه قبيح ، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح . » . ومعروف أن حكم حديث المدلس هو التضعيف إذا لم يصرح بالسماع من شيخه لاحتمال أنه أسقط رجلاً ضعيفاً بينه وبين شيخه .. وهذا القدر متفق عليه بين علماء الحديث إلا من شذ عن الاعتدال به .. ولذا ، فُتَعَجَّبُ من صنع الشيخ المحدث العلامة أبى الأشبال أحمد بن محمد شاكر رحمه الله تعالى إذ قال فى « تحقيق المسند » (١٥ / ١٣٥) : « إسناده صحيح !! »

٤٠ - ضَعِيفٌ .

أخرجه ابن ماجه (٣٨٨٥) ، وابن أبى الدنيا فى « التوكل » رقم (٢٤) ، وابن السنى فى « اليوم والليلة » (١٧٧) من طريق عبد الله بن حسين ، عن عطاء بن يسار ، عن سهيل بن أبى صالح ، عن أبيه ، عن أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا خرج من بيته قال ... فذكره . قُلْتُ : وهذا سند ضعيف .. قال البوصيرى فى « الزوائد » (٢١١ / ٣) : « هذا إسناد فيه عبد الله ابن حسين بن عطاء وقد ضعفه أبو زرعة والبخارى ، وابن حبان » .

٤١ - ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو داود (١٠٥٣) والنسائى (٨٩ / ٣) ، وأحمد (٨ / ٥) ، وابن خزيمة (١٧٨ / ٣) ، وابن حبان (٥٨٢ ، ٥٨٣) ، والعقيلى فى « الضعفاء » (ق ١٨٤ / ٢) ، وابن أبى شيبه (١٥٤ / ٢) ، والطبرانى فى « الكبير » (٧ / ٢٣٥) ، والحاكم (١ / ٢٨٠) ، والبيهقى (٣ / ٢٤٨) ، وابن الجوزى فى « الواهيات » (١ / ٤٦٦) من طرق عن همام ، عن قتادة ، عن قدامة بن وبرة ، عن =

= سمرة بن جندب .. فذكره مرفوعًا .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيف .. وله علتان : الأولى : قدامة بن وبرة . مجهول كما قال الذهبي والحافظ ابن حجر . فإن قلت : مات فعل بتوثيق ابن معين له ؟ فالجواب : أن الصواب قول أحمد وابن خزيمة ومن تبعهما ، وابن معين ربما تسامح في توثيق المجاهيل من القدماء ، فكان يوثق من كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجد رواية أحدهم مستقيمة عنده ، بأن يكون له فيما يرويه متابع ، أو شاهد ، وإن لم يرو عنه إلا واحد ، ولم يبلغه عنه إلا حديث واحد ، فمن أولئك مثلاً : الأسقع بن الأسقع ، والحكم ابن عبد الله البلوي ، ووهب بن جابر الخيواني وغيرهم .

وهناك علة ثانية إن ثبتت ، وهى قول البخارى فيما نقله العقيلي عنه « لم يصح سماع قدامة بن سمرة » ولكن حمل ابن عدى في « الكامل » (٦ / ٢٠٧٤) مقالة البخارى على حديث آخر رواه قتادة ، عن قدامة ، عن سمرة مرفوعًا في التخلف عن الجمعة ، وليس في ترك الجمعة . فإن لم يثبت كلام ابن عدى فتكون هذه علة ثانية . وأبدى ابن خزيمة علة أخرى فقال : « .. إن صحَّ الخبر ، فإني لأقف على سماع قتادة من قدامة بن وبرة ، ولست أعرف قدامة بعدالة ولا جرح » . قُلْتُ : وأما سماع قتادة من قدامة بن وبرة ، فوقع في « مسند أحمد » (٥ / ١٤) وعليه فلا يبقى مسوغ لقول الحاكم : « هذا حديث صحيح الإسناد .. ووافقه الذهبي !! » ورواه خالد بن قيس ، عن قتادة فوافق همامًا في منته وخالفه في إسناده أخرجه ابن ماجه (١١٢٨) ، والبيهقي (٣ / ٢٤٨) من طريق نوح بن قيس ، عن أخيه خالد بن قيس ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة بن جندب به مرفوعًا . قُلْتُ : وكتادة مدلس ، والحسن في سماعه من سمرة اختلاف ، وعلى فرض أنه سمع منه في الجملة فحتاج إلى إثبات أنه سمع منه هذا الحديث إذ هو مدلس معروف .

وقد اختلف في إسناده ومنته . فأخرج أبو داود (١٠٥٤) والبيهقي (٣ / ٢٤٨) عن أيوب أبي العلاء ، والحاكم (١ / ٢٨٠) عنه وعن سعيد بن بشير ، كليهما عن قتادة ، عن قدامة بن وبرة ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسلًا وزاد في منته : « ... فليصدق بدرهم ، أو نصف درهم ، أو صاع حنطة ، أو نصف صاع .. » . قال أبو داود : « ورواه سعيد بن بشير عن قتادة هكذا إلا أنه قال : « مُدًا أو نصف مُد . وقال : عن سمرة . » اهـ . أى وصله مخالفاً أيوب أبا العلاء . وروى الحاكم وعنه البيهقي عن أحمد وسئل عن حديث همام عن قتادة ، وعن خلاف أي العلاء إياه فيه فقال : « همام عندنا أحفظ من أيوب أبي العلاء » . قُلْتُ : نعم ، والراجح حديث همام عن قتادة ، ولكن فيه جهالة قدامة بن وبرة ، هذا إن أسقطنا طريق الحسن ، وإلا فخالد بن قيس ثقة ، وبه يثبت الاختلاف في الإسناد . والله أعلم .

٤٢ — ضَعِيفٌ جِدًّا .

أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (٤ / ٨٢ — ٨٣) (٧ / ٣١٩) والطبراني في « الكبير » =

٤٣ - « مَنْ سَمَى الْمَدِينَةَ يَتَرَبَّ ، فَلْيَسْتَغْفِرِ اللَّهَ . هِيَ طَابَةٌ ، هِيَ طَابَةٌ » .

= وأبو الشيخ في « طبقات المحدثين » رقم (٦) ، وأبو نعيم في « أخبار أهبان » (١ / ٥٤) ، والبيهقي في « الدلائل » (٣ / ٤١٨) ، (٦ / ٢١٢ - ٢١٣ / ٦٠٤٠) ، والطبري في « تفسيره » (٢١ / ٨٥) والحاكم عليه وآله وسلم خط الخندق عام حرب الأجزاء حتى بلغ المذاجح ، فقطع لكل عشرة أربعين ذراعاً ، فاحتج المهاجرون والأنصار في سلمان الفارسي ، وكان رجلاً قوياً ، فقال المهاجرون : سلمان منا ، وقالت الأنصار : سلمان منا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ... سلمان منا ... الحديث . قال الهيثمي في « المجمع » (٦ / ١٣٠) : « فيه كثير بن عبد الله المزني ، وقد ضعفه الجمهور ، وحسن الترمذى حديثه ، وبقيته رجاله ثقات .. » .

قُلْتُ : رحم الله الهيثمي ، فحال كثير بن عبد الله لانتاج لذكر تحسين الترمذى له ، وقد ردَّ الذهبي وغيره تحسين الترمذى لحديثه : « الصلح جائر بين المسلمين » . وقال : « فلذا لا يعتمد العلماء على تحسين الترمذى » ، يعني لتساهله . وكثير هذا ضعيف جداً بل نسبه الشافعي وأبو داود للكذب فحديثه ساقط . والله أعلم . والحديث سكت عليه الحاكم فتعقبه الذهبي بقوله : « سنده ضعيف » . والله أعلم . وله شاهد أخرجه أبو الشيخ في « الطبقات » رقم (٥) وأبو يعلى والبرار - كما في « إتحاف المهرة » (٥٤ / ٣) من طريق النضر بن حميد ، عن سعد الإكاف عن أبي جعفر محمد بن علي ، عن أبيه ، عن جده مرفوعاً به . وجده هو الحسين بن علي - رضى الله عنهما - وسنده ضعيف جداً . والنضر بن حميد تركه أبو حاتم ، وقال البخاري : متكر الحديث . وسعد الإسكاف تركه النسائي والدارقطني ، وقال ابن حبان : « كان يضع الحديث على الفور » !! نسأل الله السلامة ولذا قال ابن معين : « لا يحل لأحد أن يروى عنه » .

٤٣ - ضعيف

أخرجه أحمد (٤ / ٢٨٥) ، وأبو يعلى (٣ / ٢٤٧ - ٢٤٨) وابن عدى (٧ / ٢٧٣٠) ، وعمر بن شبة في « تاريخ المدينة » (١٦٥ / ١) ، وابن أبي حاتم ، وابن مردويه في « تفسيرهما » - كما في « الدر المنثور » (٥ / ١٨٨) - ، وابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢٢٠) من طريق يزيد بن أبي زياد ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن البراء بن عازب مرفوعاً به . قال ابن الجوزي : « هذا حديث لا يصح ، تفرد به صالح عن يزيد . قال ابن المبارك : ارم بيزيد . وقال أبو حاتم الرازي : كل أحاديثه موضوعة . وقال النسائي : متروك الحديث » .

قُلْتُ : أخطأ ابن الجوزي رحمه الله مرتين : الأولى : أنه جعل هذا الحديث موضوعاً ، ولا حاجة له . الثانية : أنه نقل ما قيل في يزيد بن أبي زياد القرشي الدمشقي ، وليس هو راوى الحديث . فإن راوى الحديث هنا هو يزيد بن أبي زياد القرشي الكوفي وهو صدوق ، لكنه كان تغير ، فضعف لذلك . أما الدمشقي ، فحال أسوأ من الكوفي ، فقال فيه النسائي « متروك الحديث » وقال أبو حاتم - كما في « الجرح » (٤ / ٢٦٢ - ٢٦٣) : « كأن حديثه موضوع » ، فصحّفه ابن الجوزي : « كل حديثه موضوع » . لذلك رد عليه الحافظ ابن حجر ، فقال في « القول المسدد » (٥٠) : « ولم يُصَب - يعني ابن الجوزي - فإن يزيد وإن ضعفه بعضهم من قبل حفظه وبكونه كان يلقي فيتلقي في آخر عمره ، فلا يلزم من شيء من ذلك أن يكون كل ما يحدث به موضوعاً » . أما الحافظ الهيثمي فقال في « المجمع » (٣ / ٣٠٠) : « رجاله ثقات !! كذا قال !! وما تقدم من الكلام يرده » . =

٤٤ - « سَبَّحَى اللَّهُ عَشْرًا ، وَاحْمَدِيهِ عَشْرًا ، وَكَبَّرِيهِ عَشْرًا ، ثُمَّ سَلِيهِ حَاجَتَكَ يَقُلْ : نَعَمْ نَعَمْ » .

= وأخرج مسلم (١٣٨٥) ، وأحمد (٥ / ٨٩ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠١ - ١٠٢ ، ١٠٦ ، ١٠٨) ، والطحاوي - كما في « الفتح » ، وكذا الطبراني في « الكبير » (٢ / ٢١٧ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦) وغيرهم من حديث جابر بن سمرة مرفوعًا : « إن الله تعالى سَمَّى المدينة طابة » . وفي لفظ الطبراني : « إن الله أمرني أن أسمي المدينة طابة » .

قال الحافظ في « الفتح » (٤ / ٨٧) : « فهم بعض العلماء من هذا كراهة تسمية المدينة يثرب ، وقالوا : ما وقع في القرآن ، إنما هو حكاية عن قول غير المؤمنين ، ولهذا قال عيسى بن دينار من المالكية : من سمى المدينة يثرب كتبت عليه خطيئة . قال : وسبب هذه الكراهة لأن يثرب إما من الثريب الذي هو التويخ والملامة ، وإما من الثرب وهو الفساد ، وكلاهما مستقبح ، وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحب الاسم الحسن ، وهو يكره الاسم القبيح » ا.هـ . وفي البخاري (٤ / ٨٨) من حديث أبي حميد قال : أقبلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم من تبوك حتى أشرفنا على المدينة ، فقال : هذه طابة . وهناك بعض أحاديث أخرى في كراهة تسمية المدينة بـ « يثرب » .

٤٤ - ضَعِيفٌ .

أخرجه النسائي (٣ / ٥١) ، والترمذي - كما في « أطراف المزى » (١ / ٨٥) ، وابن خزيمة (٢ / ٣١) ، وابن حبان (٢٣٤٢) ، والحاكم (١ / ٢٥٥) من طريق عكرمة بن عمار ، حدثني إسحق بن عبد الله ابن أبي طلحة ، عن أنس بن مالك قال : جاءت أم سليم إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت : يا رسول الله علمني شيئاً أدعوه به في صلاتي فقال ... فذكره . قال الترمذي : « حسن غريب » . وقال الحاكم : « صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه » . ووافقه الذهبي !!

قُلْتُ : ولكن عكرمة بن عمار قد خولف في إسناده . قال الحافظ في « النكت الظراف » (٨٥ / ١) : « قال ابن أبي حاتم عن أبيه : رواه الأوزاعي ، عن إسحق بن أبي طلحة ، عن أم سليم وهو مرسل ، وهو أشبه من حديث عكرمة بن عمار » ا.هـ . ورواه عامر بن سعيد عن القاسم بن مالك المزني عن عبد الرحمن بن إسحق عن سعيد بن أبي حسين عن أنس بن مالك قال : زار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم سليم فجلس في بيتها تطوعًا ثم قال : يَا أُمِّ سَلِيمِ إِذَا صَلَّيْتَ فَقُولِي : سُبْحَانَ اللَّهِ عَشْرًا ... الحديث . في « علل الحديث » (٢ / ١٩١) : « سئل أبو زرعة عن هذا الحديث فقال : حدثنا فروة بن أبي المغراء عن القاسم بن مالك عن عبد الرحمن بن إسحق عن حسين بن أبي سفيان عن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وكذا رواه ابن فضيل عن عبد الرحمن بن إسحق عن حسين بن أبي سفيان عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم » ا.هـ .

قُلْتُ : فأبو زرعة يكشف لنا الاختلاف في إسناده هذا الحديث ؛ فرواه عامر بن سعيد ، فجعله =

٤٥ - « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُحِبُّ الصَّمْتَ عِنْدَ ثَلَاثٍ ، عِنْدَ تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ ، وَعِنْدَ الرَّحْفِ ، وَعِنْدَ الْجَنَازَةِ ... »

٤٦ - « مَنِ اعْتَذَرَ إِلَى أَخِيهِ مَعْدِرَةً فَلَمْ يَقْبَلْهَا فَإِنَّهُ عَلَيْهِ مِثْلُ خَطِيئَةِ صَاحِبِ مُكْسَرٍ . »

= من رواية سعيد بن أبي حسين عن أنس . وحسين هذا إن لم يتصحف فلم أقف له على ترجمة ، ثم رواه فروة بن أبي المغراء فخالف عامر بن سعيد فجعله عن حسين بن أبي سفيان عن أنس ، وفروة ابن أبي المغراء أوثق من عامر بن سعيد ، فالأول وثقه الدارقطني وابن حبان وقال أبو حاتم : « صدوق » وهو من رجال البخاري . أما عامر بن سعيد فهو الخراساني . ترجمه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٣ / ١ / ٣٢٢) وحكى عن أبيه : « صدوق » . وخالفه محمد بن فضيل عن عبد الرحمن عن حسين ابن أبي سفيان مرسلًا وهو ضعيف كيفما دار لأن حسين بن أبي سفيان مجهول . قال أبو حاتم : « مجهول ، ليس بالقوى » - كما في « الجرح والتعديل » (١ / ٢ / ٥٤) لولده .

٤٥ - ضعیف .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (٥١٣٠ / ٥ / ٢١٣) وابن أبي شيبة كما في « الدر » (٣ / ١٨٩) ، وأبو يعلى في « مسنده » - كما في « المطالب العالية » (١٦٥ - ٢ / ١٦٦) - من طريق معتمر بن سليمان ، ثنا ثابت بن زيد ، عن رجل ، عن زيد بن أرقم مرفوعًا . قال الهيثمي في « المجمع » (٣ / ٢٩) : « وفيه رجل لم يسم » . وكذا قال البوصيري في « إتحاف السادة المهرة » ثم قال : « لكن المتن له شاهد من حديث أبي موسى الأشعري . رواه أبو داود في « سننه » وسكت عليه . » اهـ .

قُلْتُ : كذا قال البوصيري يرحمه الله ، !! وفي قوله هذا تساهل إنما روى أبو داود (٢٦٥٧) من حديث أبي موسى الجملة الثانية وهي « الصمت عند القتال » ولكنه من رواية مطر الوراق عن قتادة عن أبي بردة عن أبيه مرفوعًا . ومطر الوراق ضعيف ، وقاتدة مدلس وقد عنعنه ، وشاهد آخر عند أبي داود (٢٦٥٦) من طريق قتادة عن الحسن بن قيس بن عباد قال : كان أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكرهون الصوت عند القتال . وأخرجه الحاكم وغيره وسنده ضعيف ، قتادة مدلس ، وكذا الحسن . والله أعلم .

٤٦ - ضعیف .

أخرجه أبو داود في « المراسيل » - كما في « أطراف المزی » (٤٤٧ / ٢) . و « الإصابة » (١ / ٥٢٥) - وابن ماجه (٣٧١٨) ، والطبراني في « الكبير » (٢ / ٢٧٥ - ٢٧٦) وابن حبان في « روضة العقلاء » (ص ١٨٢ - ١٨٣) ، والضياء في « المختارة » - كما في « الجامع الصغير » (٦ / ٧٣) =

٤٧ — « الرَّفْقُ فِيهِ الزَّيَادَةُ وَالْبَرَكَهَةُ ، وَمَنْ يُحَرِّمِ الرَّفْقَ يُحَرِّمِ الْخَيْرَ ... » .

٤٨ — « كُلُّ طَلَاقٍ جَائِزٌ ، إِلَّا طَلَاقَ الْمَعْتُوهِ وَالْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ » .

= والخطيب في « السابق واللاحق » (ص ١٠٤) — من طريق ابن جريج عن العباس بن عبد المطلب عن مينا عن جودان مرفوعاً .. فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيف وله علتان : الأولى : تدليس ابن جريج .. قال ابن حبان : « أنا خائف أن يكون ابن جريج رحمة الله ورضوانه عليه دلس هذا الخبر ، وإن كان سمعه فهو حديث حسن غريب . » . الثانية : جودان هذا مختلف في صحبته كما قال الحافظ العراقي ونقله المناوي في « الفيض » (٦ / ٧٣) عنه .. وجزم بأنه لاصحبه له أبو داود إذ أورد حديثه هذا في « المراسيل » ، وكذا أبو حاتم : « مجهول ، وليست له صحبة » . وراجعت « الجرح والتعديل » (١ / ١ / ٥٤٥) ولم أجد هذه العبارة فيه فلملها في كتاب آخر وأورد الحافظ احتمالاً آخر .. فقال في « الإصابة » (١ / ٥٢٥) : « ويحتمل أن يكون جودان العبدى غير هذا الراوى الذى اتفق أبو داود وأبو حاتم على أن حديثه مرسل . » . وهذا احتمال لا يخفى بُعده ، ولادليل عليه .. والله أعلم . وقد أيد الإرسال الحافظ البوصيرى في « مصباح الزجاجه » (١٧٥ / ٣) ، وعليه فقول الحافظ المنذرى في « الترغيب » (٣ / ٢٩٣) : « رواه أبو داود في المراسيل وابن ماجه بإسنادين جيدين » لا يخفى مافيه من البعد وقد ذكرت ما يمنع من صحة كلام المنذرى رحمه الله . والله أعلم .

٤٧ — ضَعِيفٌ جِدًّا .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (٢٤٥٨ / ٢ / ٣٤٨) من طريق عمرو بن ثابت عن عمه عن أبي بردة عن جرير بن عبد الله فذكره مرفوعاً .

قُلْتُ : وهذا سند ساقط ، وعمرو بن ثابت تالف . تركه النسائي ، وقال ابن معين : « ليس بثقة ولا مأمون » . وقال ابن حبان : « يروى الموضوعات » .

٤٨ — ضَعِيفٌ جِدًّا .

أخرجه الترمذى (١١٩١) وابن عدى (٢٠٠٣ / ٥) من طريق عطاء بن عجلان عن عكرمة بن خالد المخزومي ، عن أبي هريرة فذكره مرفوعاً . قال الترمذى : « هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عطاء بن عجلان ، وعطاء بن عجلان ضعيف ذاهب الحديث . » .

قُلْتُ : بل كذبه ابن معين وعمرو بن علي والجوزجاني والفلاس . وتركه أبو حاتم وعلي بن الجنيد والأزدى والدارقطنى . وقال البخارى وأبو حاتم والساجى : « منكر الحديث » . والكلام فيه طويل ، ولكن أرى أنه لم يكن يتعمد الكذب ، ولكنه — كما قال ابن حبان — كان يتلقن كلما لقن ، ويجب فيما يُسئل حتى صار يروى الموضوعات عن الثقات ، والله أعلم . والحديث ضعفه الحافظ في « الفتح » (٩ / ٣٩٣) .

٤٩ — « مَا أَصْرَ مَنْ اسْتَغْفَرَ وَإِنْ عَادَ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً .. » .

٥٠ — « مَثَلُ الَّذِي يَفِرُّ مِنَ الْمَوْتِ كَمَثَلِ الثَّعْلَبِ تَطْلُبُهُ الْأَرْضُ بِدَيْنٍ ، فَجَعَلَ يَسْعَى حَتَّى إِذَا أُغْنِيَ ، وَانْتَهَرَ ؛ دَخَلَ جُحْرَهُ . فَقَالَتْ لَهُ الْأَرْضُ : يَا ثَعْلَبُ دَيْنِي !! ، فَخَرَجَ وَلَهُ حُصَاصٌ فَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى تَقَطَّعَتْ عَنْقُهُ فَمَاتَ . » .

٤٩ — ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو داود (١٥١٤) ، والترمذى (٣٥٥٩) وبحثل في « تاريخ واسط » (ص ٦٤) ، وأبو بكر المروزي في « مسند أبي بكر » (١٢١ ، ١٢٢) ، وأبو يعلى (١٢٤ ، ١٢٥ / ١) ، والطبري في « تفسيره » (٤ / ٦٤) ، والبخاري في « مسنده » — كما في « تفسير ابن كثير » (١ / ٤٠٨) — وابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٣٦٣) ، والبيهقي (١٠ / ١٨٨) ، والبيهقي في « شرح السنة » (٥ / ٧٩ — ٨٠) ، وعبد بن حميد في « مسنده » ، وابن أبي حاتم في « تفسيره » ، والبيهقي في « شعب الإيمان » — كما في « الدر المنثور » (٢ / ٧٨) — من طريق عثمان بن واقد العمري ، عن أبي نصيرة ، عن مولى لأبي بكر الصديق ، عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه ، فذكره مرفوعاً ... قال الترمذى : « هذا حديث غريب ، إنما نعرفه من حديث أبي نصيرة ، وليس إسناده بالقوى .. » .

قُلْتُ : وهو كما قال ، وتبعه الحافظ العراقي في « المغنى » (١ / ٣١٢) أما قول الحافظ ابن كثير رحمه الله في « تفسيره » (١ / ٤٠٨) : « وقول علي بن المديني والترمذى : ليس إسناده هذا بذلك ، فالظاهر أنه لأجل جهالة مولى أبي بكر ، ولكن جهالة مثله لا تنضر لأنه تابعي كبير ، ويكفيه نسبته إلى أبي بكر ، فهو حديث حسن » . وهذا كلام غريب ، ويُعجب أن يصدر من مثل الحافظ ابن كثير لأنه مخالف لأصول أهل الحديث من أن مجهول الحال لا تثبت بخبره حجة فضلاً عن مجهول العين .. ومولى أبي بكر رضى الله عنه لا يعرف من هو أصلاً ، ونسبته لأبي بكر لا تنفعه وإن تجوز الحافظ ابن كثير رحمه الله في هذا خلافاً للقاعدة .. ومما يستغرب أيضاً أن ينقل الشيخ العلامة المحدث أبو الأشبال رحمه الله قول الحافظ ابن كثير في تعليقه على « تفسير الطبري » (٧ / ٢٢٥ — ٢٢٦) ويقره عليه ، ولا يتعقبه ؛ وهذا من الأدلة الكثيرة على تسامح الشيخ أبي الأشبال يرحمه الله .

٥٠ — ضَعِيفٌ .

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (ق ٢١١ / ٢) ، والطبراني في « الكبير » (٦٩٢٢ / ٧ / ٢٢٢) ، وفي « الأوسط » — كما في « المجموع » (٢ / ٣٢٠) — من طريق معاذ بن محمد الهزلي ، عن يونس ابن عبيد ، عن الحسن ، عن سمرة بن جندب مرفوعاً .. فذكره . قال العقيلي : « معاذ بن محمد الهزلي ، عن يونس بن عبيد في حديثه نظر ، ولا يتابع على رفعه » .

٥١ - « من لم يستحي بما قال ، أو قيل له فهو لغير رشد ، حملته أمه على غير طهر » .

٥٢ - « هم خدم أهل الجنة »

= قُلْتُ : وخالفه إسحق بن الربيع فرواه عن الحسن ، عن سمرة بن جندب ، موقوفاً عليه من قوله وفي آخره : « فكذلك ابن آدم لا يجد من الموت مفراً ، أينما توجه لم يجد للموت مفراً » . أخرجه العقيلي والرامهرمزي في « الأمثال » (ص - ١١٠) . قال العقيلي : « هذا أشبه من حديث معاذ ، وأولى ؛ وإسحق فيه لين أيضاً » . فالعقيلي بهذا يرجح الموقوف على المرفوع ، وفي كليهما الحسن البصري وقد اختلفوا في سماعه من سمرة ، وعلى أى وجه فهو مدلس وقد عنعنه ، فلا يقبل من حديثه إلا ما صرح فيه بالسماع . والله أعلم .

٥١ - مَوْضُوعٌ .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (٧٢٣٦ / ٧ / ٣١٤ - ٣١٥) ، والشجري في « الأمالي » (١٩٦ / ٢) من طريق أبى مسرة الباهوندي ، ثنا الوليد بن سلمة الحارثي ، ثنا عبيد الله بن عبد الله بن عمرو بن شويبع عن أبيه ، عن جده فذكره مرفوعاً . قال الحافظ الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٢٨٤) : « وفيه من لم أعرفهم » .

قُلْتُ : وترك التنبيه على حال الوليد بن سلمة ، وقد كذبه دحيم وغيره وقال ابن حبان : « يضع الحديث على الثقات » . وقال أبو حاتم : « ذاهب الحديث » .

٥٢ - ضَعِيفٌ .

أخرجه البزار (٣١ - ٣٢ / ٣) والبخاري في « الكبير » (٣ / ٢ / ٤٠٧ - ٤٠٨) ، والطبراني في « الكبير » (٦٩٩٣ / ٧ / ٢٤٤) ، وفي « الأوسط » (٢٨٧ - مجمع البحرين) ، من طريق عيسى ابن شعيب ، عن عباد بن منصور ، عن أبى رجاء ، عن سمرة بن جندب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن أطفال المشركين ، فقال : ... فذكره . قال البزار : « لانعلم روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا سمرة ، ولا عنه إلا أبو رجاء » .

قُلْتُ ، آفة هذا الإسناد هو عباد بن منصور . قال الهيثمي في « المجمع » (٧ / ٢١٩) : « فيه عباد ابن منصور ، وثقه يحيى القطان ، وفيه ضعف وبقية رجاله ثقات » . والصواب في عباد أنه ضعيف ، ضعفه عامة النقاد ، ول يحيى القطان رأى آخر في تضعيفه يتفق معهم . ففي الجرح والتعديل (٣ / ١ / ٨٦) قال علي بن المديني : « قلت ليحيى بن سعيد : عباد بن منصور كان قد تغير ؟ قال : لأدرى ، إلا أنا حين رأيته نحن كان لا يحفظ ، ولم أر يحيى يرضاه » . ويضاف إلى هذا أن عباداً مدلس ، ولم أره صرح بتحديث عن أبى رجاء . والله أعلم .. وكذلك عيسى بن شعيب ضعفه ابن حبان (٢ / ١٢٠) . =

٥٣ - « إِذَا صَلَّيْتُمْ ، فَارْفَعُوا سَبْلَكُمْ . فَكُلُّ شَيْءٍ أَصَابَ الْأَرْضَ مِنْ سَبْلِكُمْ ، فَفِي النَّارِ » .

= أما قول البزار : « لم يرو هذا الحديث إلا سمرة » فمتعقب بأن أنسًا رواه أيضا أخرجه البزار (٣١ / من طريق الحجاج بن نصير ، عن مبارك بن فضالة ، عن علي بن زيد ، عن أنس مرفوعا « أطفال المشركين خدم أهل الجنة » . قلت : ومبارك بن فضالة ضعيف ، وكان يدلس كما قال أحمد وأبو زرعة وغيرهما وعلى بن زيد هو ابن جدعان ضعيف .. أما الحجاج بن نصير فقد ضعفه ابن معين والنسائي وابن المديني والدارقطني وغيرهم . وقد خالفه معلى بن عبد الرحمن فرواه عن مبارك عن علي بن زيد ، عن أنس موقوفًا ولم يرفعه ولكن معلى هذا متروك الحديث ؛ كذبه علي بن المديني والدارقطني ، وقال ابن المديني : « كان يضع الحديث » .

ولكن للحديث طريق آخر عن أنس . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٦ / ٣٠٨) والطيالسي (٢١١١) من طريق الربيع بن صبيح ، عن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذراري المشركين لم يكن لهم ذنوب يعاقبون بها فيدخلون النار ، ولم تكن لهم حسنة يجاوزون بها فيكونوا من ملوك الجنة ؟ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : هم خدم أهل الجنة ؟ . قلت : — وهذا سند ضعيف أيضًا .. والربيع بن صبيح ضعفه لكثرة خطئه ، ويزيد ابن أبيان الرقاشي ضعفه ابن معين والساجي وابن حبان وتركه النسائي والحاكم أبو أحمد وتناوله شعبة شديدًا ، فكان يقول : « لأن أزي أحب إلي من أن أروى عن يزيد !! » وبالحملة فالحديث ضعيف من رواية عباد بن منصور ، شديد الضعف من حديث أنس وحديث أنس هذا عزاه السيوطي في « الدر المنثور » (٤ / ١٦٨) لقاسم بن أصبغ وابن عبد البر وأما حديث سمرة فضعفه الحافظ العراقي كما في « المغني » (٤ / ٣١) . والله أعلم .

أما مآل أولاد المشركين ففيهم عشرة أقوال . قال العجلوني في « كشف الخفاء » (١ / ١٥٢) : « أصحها ما دل عليه الحديث من أنهم في الجنة ، ذكرها الحافظ ابن حجر في « شرح البخاري » وغيره ... » هـ . وانظر بحث الحافظ عن ذلك في « الفتح » (٣ / ٢٤٦ — ٢٤٧) .

٥٣ - ضعیف جدًا .

أخرجه ابن حبان في « المجروحين » (٢ / ١١٨) معلقًا ، ووصله البخاري في « الكبير » (٣ / ٢ / ٤٠٢) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (ج ١١ / رقم ١١٦٧٧) ، والعقيلي في « الضعفاء » (ق ١٧١ / ٢) ، وابن عدى في « الكامل » (١٨٩١ / ٥) من طريق أبي نعيم ، عن عيسى بن قرطاس ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعًا . فذكره .

قلت : وهذا سند وإه . وابن قرطاس تركه النسائي وغيره ؛ بل كذبه الساجي وقال ابن معين : « لا يعلل لأحد أن يروى عنه » . قال العقيلي : « وقد روى في كراهية السبل ، أحاديث من غير هذا =

٥٤ - « مَنْ كَفَّ غَضَبَهُ ، كَفَّ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ عَنْهُ عَذَابَهُ ، وَمَنْ حَزَنَ لِسَانَهُ ، سَتَرَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ ، وَمَنْ اعْتَذَرَ إِلَى اللَّهِ ، قَبِلَ اللَّهُ عُذْرَهُ » .

= الوجه صالحة الأسانيد « ١ » .

أما إسبال الإزار ، فإنه لا يجوز للمسلم فعله ، وقد صحَّ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم النبي عن ذلك في غير ما حديث ، كما أشار العقيلي . فمن ذلك :

١ - عن أبي هريرة مرفوعاً : « ما أسفل الكعبين من الإزار ، ففي النار » . أخرجه البخاري (١٠ / ٢٥٦ - فتح) ، والنسائي (٨ / ٢٠٧) ، وأحمد (٢ / ٤١٠ ، ٤٦١) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٧ / ١٩٢) ، والخطيب (٩ / ٣٨٥) ، والبغوي في « شرح السنة » (١٢ / ١٢) .

٢ - عن أبي جري ، جابر بن سليم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له : « وارفِعْ إزارَكَ إلى نصف الساق ، فإن أبيت ، فألى الكعبين . وإليك وإسبال الإزار ، فإنها من الخيلة » . أخرجه أبو داود (٤٠٨٤) ، والترمذي (٢٧٢٢) ، وأحمد (٥ / ٦٣ ، ٦٤) ، وابن حبان (١٤٥٠) ، والطحاوي في « المشكل » (٤ / ٣٢٤) ، والبيهقي (١٠ / ٢٣٦) ، والبغوي (١٣ / ٨٣ - ٨٤) بسند صحيح .

٣ - عن المغيرة بن شعبة قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم آخذٌ بحجزة سفيان ابن أبي سهل ، فقال : « ياسفيان ، لاتسبل إزارك ، فإن الله لا يحب المسبلين » . أخرجه ابن ماجه (٣٥٧٤) ، وابن حبان (١٤٤٩) ، وأحمد (٤ / ٢٤٦ ، ٢٥٠) من طريق شريك ، عن عبد الملك ابن عمير ، عن حصين بن قبيصة ، عن المغيرة به . وسنده حسن في الشواهد . أما البوصري رحمه الله ، فصحيحه !! كما في « الزوائد » .

٥٤ - ضَعِيفٌ .

أخرجه الدولابي في « الكنى » (٢ / ٤٤) قال : حدثنا إسحق بن سيار النصيبى ، قال : حدثنا عمرو ابن عاصم الكلابى ، قال : حدثنا الربيع بن مسلم ، قال : حدثني أبو عمرو ، مولى أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ .. فذكره .

قلتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ . أبو عمرو ، مولى أنس ترجمه البخاري في « الكنى » (٤٧٤) وابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٤ / ٢ / ٤١٠) ، وهو مجهولٌ . ثم هو لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فالحديث مرسلٌ . والربيع بن مسلم ، كذا !! والصواب : « الربيع بن سليم » كما عند البخاري وابن أبي حاتم . وهو ضعيفٌ أيضاً . قال ابن معين : « ليس بشيء » . وقال الأزدي : « منكر الحديث » . ثم رأيت الدولابي رواه في « الكنى » في موضع آخر (١ / ١٩٥) بنفس السند غير أنه ذكر فيه : « أنس بن مالك » فصار بذلك موصولاً ، وأظن أن سقوطه من هذا السند كان سهواً فانتهى الإرسال ، وبقيت العلل الأخرى =

٥٥ - « مَنْ كَسَبَ طَيِّبًا ، وَعَمِلَ فِي سُنَّةٍ ، وَأَمِنَ النَّاسُ بَوَائِقَهُ ، دَخَلَ الْجَنَّةَ » .

٥٦ - « طُوبَى لِمَنْ تَوَاضَعَ مِنْ غَيْرِ مَنَقَصَةٍ ، وَذَلَّ فِي نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ مَسْكَنَةٍ ، وَأَنْفَقَ مَالًا جَمَعَهُ مِنْ غَيْرِ مَعْصِيَةٍ ، وَرَحِمَ الْمَسَاكِينَ أَهْلَ الْمَسْكَنَةِ ، وَخَالَطَ أَهْلَ الْفَقْهِ وَالْحِكْمَةِ ، طُوبَى لِمَنْ ذَلَّ فِي نَفْسِهِ ، وَطَابَ كَسْبُهُ ، وَأَصْلَحَ سَرِيرَتُهُ ، وَعَزَلَ عَنِ النَّاسِ شَرُّهُ ، طُوبَى لِمَنْ عَمِلَ بِعِلْمِهِ ، وَأَنْفَقَ الْفَضْلَ مِنْ مَالِهِ ، وَأَمْسَكَ الْفَضْلَ مِنْ قَوْلِهِ » .

= وله شاهد من حديث ابن عمر ، رضى الله عنهما . أخرجه ابنُ أبي الدنيا في « الصمت » (ج ١ / ق ٤ / ٢ - ٥ / ١) من طريق المغيرة بن مسلم ، عن هشام بن إبراهيم ، عن ابن عمر مرفوعًا .. فذكره . مع تقديم وتأخير . قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ . هشام بن إبراهيم ، كذا وقع في « الأصل » ، وقد ترجم له البخاري (٤ / ٢ / ١٩٢) ، وابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٥٣) باسم « هشام بن أبي إبراهيم » . وقد نبه المحقق في حاشية « الجرح والتعديل » أن في إحدى نسخ الكتاب « هشام بن إبراهيم » . وهو على كل حال مجهولٌ كما قال أبو حاتم . قال الحافظ العراقي في « المغني » (٣ / ١١٠) : « رواه ابنُ أبي الدنيا في « الصمت » بسندٍ حسن » !! قُلْتُ : كذا قال! وهو متعقبٌ فيه كما ذكرت . والحديث عزاه الزبيدي في « الإنحاف » (٧ / ٤٥٢ - ٤٥٣) إلى أبي يعلى ، وابن شاهين ، والخرائطي في « مساوئ الأخلاق » والضياء في « المختارة » . والله أعلم .

وله شاهد ضعيف جدًا . أخرجه ابن المبارك في « الزهد » (٧٤٥) قال : أخبرنا عبيد الله بن الوليد الوصافي ، عن أبي جعفر ، قال : قال رسول الله ﷺ - فذكره بنحوه . وعبيد الله بن الوليد ضعفه ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة وتركه النسائي وعمر بن علي . وأبو جعفر هو محمد بن علي بن الحسين ابن علي بن أبي طالب ، ولم يدرك النبي ﷺ .

٥٥ - مُنْكَرٌ .

أخرجه الترمذي (٢٥٢٠) ، وهناد في « الزهد » (١١٣٦) ، وابنُ أبي الدنيا في « الصمت » (ج ١ / ق ٥ / ١ - ٢) ، والحاكم (٤ / ١٠٤) من طريق إسرائيل بن يونس ، عن هلال ، عن أبي بشر ، عن أبي وائل ، عن أبي سعيد الخدري مرفوعًا به . قال ابنُ الجوزي في « الواهيات » (٢ / ٧٤٩) « روى أحمد عن قبيصة ... فذكر الحديث ثم قال : قال أحمد : ماسعثٌ بأنكر من هذا الحديث . لأعرف هلال بن مqlاص ، ولأبأبشر . وأنكر الحديث إنكارًا شديدًا » . اهـ .

قُلْتُ : أما هلال بن مqlاص الوزان فهو ثقة معروف . أخرج له البخاري ومسلم ، ووثقه ابن =

٥٧ - « يَا أَيُّهَا النَّاسُ! كَانَ الْحَقُّ فِيهَا عَلَى غَيْرِنَا وَجَبَ ، وَكَانَ الْمَوْتُ فِيهَا عَلَى غَيْرِنَا كُتِبَ ، وَكَانَ الَّذِينَ نُشِيعُ مِنَ الْأَمْوَاتِ سَفَرٌ ، عَمَّا قَلِيلٍ إِلَيْنَا عَائِدُونَ! ، يُبَوِّئُهُمْ أَجْدَانُهُمْ ، وَنَأْكُلُ ثَرَاثَهُمْ كَأَنَّا مُحَلَّدُونَ بَعْدَهُمْ ، قَدْ نَسِينَا كُلَّ وَاعِظَةٍ ، وَأَمِنَّا كُلَّ جَائِحَةٍ . طُوبَى لِمَنْ شَعَلَهُ عَيْيُهُ عَنْ عُيُوبِ النَّاسِ ، وَأَنْفَقَ مِنْ مَالٍ اكْتَسَبَهُ مِنْ غَيْرِ مَعْصِيَةٍ ، وَخَالَطَ أَهْلَ الْفِقْهِ وَالْحِكْمَةِ ، وَجَانَبَ أَهْلَ الذَّلِّ وَالْمَعْصِيَةِ . طُوبَى لِمَنْ ذَلَّ فِي نَفْسِهِ ، وَحَسُنَتْ خَلِيقَتُهُ ، وَأَنْفَقَ

= معين والنسائي وابن حبان . وقال أبو داود : « لا بأس به » . أما أبو بشر ، فهو مجهول فقول الحاكم : « صحيح الإسناد » وموافقة الذهبي له من العجائب ! وقال الترمذي : « حديث غريب ... » ثم قال : وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فلم يعرفه إلا من حديث إسرائيل ، ولم يعرف اسم أبي بشر . قلت : فلعل الحاكم ظن أن أبا بشر هو جعفر بن إياس ، فصححه لذلك ، وهو غيره بلا شك كما تقدم . والله أعلم .

٥٦ - ضعیف .

أخرجه البخاري في « التاريخ » (٢ / ١ / ٣٣٨ - ٣٣٩) ، وابن أبي الدنيا في « الصمت » (ج ١ / ق ٦ / ٢ ، ق ٩ / ١) ، والطبراني في « الكبير » (ج ٥ / رقم ٤٦١٥ ، ٤٦١٦) ، والبيهقي (٤ / ١٨٢) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (٦١٥) ، وأبو عبد الرحمن السلمي في « طبقات الصوفية » (٣٩١ - ٣٩٢) ، واليغوي ، والبارودي ، وابن شاهين - كما في « الإصابة » (٢ / ٤٩٨) - ، وابن الأثير في « أسد الغابة » (٢ / ١٨٩) من طريق عن نصيح العنسي ، عن ركب المصري مرفوعاً : « طوبى لمن تواضع في غير منقصة ، وذل في نفسه من غير مسكنة ، فذكره . قال ابن عبد البر في « الاستيعاب » (٢ / ٥٠٨) : « حديث حسن » ! فقال الحافظ في « الإصابة » (٢ / ٤٩٨) : « إسناده حديثه ضعيف ، ومراؤ ابن عبد البر أنه حسن لفظه » .

قلت : وقد اختلفوا في صحة ركب المصري . فمن أثبت له الصحة عباس الدوري . وقال ابن عبد البر : « هو كندى » ، له حديث واحد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وليس بمشهور في الصحابة ، وقد أجمعوا على ذكره فيهم . اهـ . قلت : أما الإجماع فلا ، فإن الأكثرين على نفي صحته ومن نفاها :

١ - ابن منده ، وقال : « هو مجهول ، لا تعرف له صحة » .

الْفَضْلَ مِنْ مَالِهِ ، وَأَمْسَكَ الْفَضْلَ مِنْ قَوْلِهِ ، وَوَسِعَتْهُ السُّنَّةُ ، وَلَمْ يَعُدَّهَا إِلَى الْبِدْعَةِ » .

= ٢ — ابن حبان في « الثقات » (٣ / ١٣٠) وقال : « لا يُقال : إن له صحة ، إلا أن إسناده ليس مما يُعتمد عليه » .

٣ — البغوي : وقال : « لأدري أسمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أم لا ؟ »

٤ — وفي « فيض القدير » (٤ / ٢٧٨) للمناوي قال : « قال الذهبي في « المذهب » : ركب يُجهل ، ولم يصح له صحة ، ونصيح ضعيف . وقال المنذري . رواه إلى نصيح ثقات ... وأقرهم العراق » ا.هـ . في « المغني » (٣ / ١١٤) .

وله شاهد من حديث أنس رضي الله عنه ، وهو الآتي :

٥٧ — ضَعِيفٌ جَدًّا .

أخرجه ابن حبان في « المجروحين » (١ / ٩٧) ، وابنُ عدي في « الكامل » (١ / ٣٧٥) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ١٧٨) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (٦١٤) من طريق . أبان بن أبي عياش ، عن أنس قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ناقته الجداء ، فقال في خطبته ... فذكره . قال ابن حبان : « هذا الحديث سمعه أبان من الحسن ، فجعله عن أنس ، وهو لا يعلم » . وقال ابن الجوزي : « هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ ، ففي إسناده أبان ، وهو متروك . وقد ذكرنا عن شعبة أنه قال : لأن أزي ، أحب إلي من أن أحدث عن أبان » .

قُلْتُ : قد توبع أبان عليه ، تابعه محمد بن المنكدر ، عن أنس مرفوعاً به . أخرجه البزار (ج ٤ / رقم ٣٢٢٥) ، وابن حبان في « المجروحين » (٣ / ٥٠) ، وابنُ عدي (٧ / ٢٥٤٣) من طريق الوليد بن المهلب ، عن النضر بن محرز ، عن محمد بن المنكدر . وأخرجه الأزدي في « الضعفاء » ، ومن طريقه ابن الجوزي (٣ / ١٧٩) من طريق الوليد بن المهلب ، عن النضر بن محرز ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر .. فذكره . ولأدري هل هذا خطأ من « النسخة » أم هو مروى عن جابر بنفس السند إلى أنس؟! ولعل الأول أقرب . قال البزار : « لancelمه يروى بهذا اللفظ عن أنس إلا من هذا الوجه ، ووجه آخر ضعيف » . قُلْتُ : وهذا سندواه . الوليد بن مهلب ، قال في « الميزان » : « عن النضر بن محرز ، لا يعرف ، وله ما ينكر » . والنضر ابن محرز . قال ابن حبان : « منكر الحديث جدًّا ، لا يجوز الاحتجاج به » . وقال الذهبي : « مجهول » . وأورد له السيوطي في « اللآلئ » (٢ / ٣٥٨ — ٣٥٩) طرقاً أخرى ، منها عن أنس ، وعن غيره ، وكلها ساقطة منها عند الحكيم الترمذي في « نوادر الأصول » وفي سنده زكريا بن حازم الشيباني . قال ابن عَرَّاق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٣٤١) : « لم أعرفه » . وأخرجه القاسم بن الفضل الثقفي في « الأربعين » من حديث أبي أمامة ، وفي سنده فضال بن جبير . قال فيه ابن حبان : « يروى عن أبي أمامة مالميس من حديثه لا يحل الاحتجاج به بحال » . وقال ابنُ عدي : « له عن أبي أمامة قدر عشرة أحاديث كلها غير محفوظة » . وأخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٣ / ٢٠٢ — ٢٠٣) من حديث الحسين بن علي رضي الله عنهما ، وقال : =

٥٨ - « مَنْ كَثُرَ كَلَامُهُ ، كَثُرَ سَقَطُهُ ، وَمَنْ كَثُرَ سَقَطُهُ كَثُرَتْ ذُنُوبُهُ ، وَمَنْ كَثُرَتْ ذُنُوبُهُ ، قَلَّتْ أَوَّلَى بِهِ ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ » .

= « هذا حديث غريب من حديث العترة الطيبة ، لم نسمعه إلا من القاضي الحافظ » .
والحاصل أن هذا الحديث ليس له وجه يُعْتَدُّ به ، وهو باطلٌ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو يشبه مواظب الحسن البصري رحمه الله ، فلعله اختلط على أبان بن أبي عياش كما وقع في كلام ابن حبان ، وسرقه منه قوم ونوعوا في أسانيده . والله أعلم .

٥٨ - مُتَكَرِّرٌ بِهَذَا التَّمَامِ .

أخرجه العقيليُّ في « الضعفاء » (٣ / ٣٨٤) ، وابنُ عدى (٥ / ١٦٧٦) ، وأبو نُعيم في « الحلية » (٣ / ٧٤) من طريق عيسى بن موسى ، قال : ثنا عمر بن راشد ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ واه . عيسى بن موسى مجهولٌ كما قال العقيليُّ . وعمر بن راشد . قال النسائيُّ : « ليس بثقة » . وضعفه أحمد وابن معين وغيرهما . ولكن تابعه عمر بن صبيح ، عن يحيى بن أبي كثير به . أخرجه الدولابي في « الكنى » (٢ / ١٣٨ - ١٣٩) من طريق النسائيِّ ونقل عنه قوله : « هذا حديثٌ منكرٌ ، وعمر بن صبيح ليس بثقة » . قال العقيليُّ : « إن كان هذا عمر بن راشد فهو ضعيف ، وإن كان غيره فمجهولٌ ، وأوّل الحديث معروف من قول عمر ، وآخره يروى بإسناد جيد ، بغير هذا الإسناد » اهـ . قُلْتُ : أما أوّل الكلام ، فقد روى عن عمر من قوله كما قال العقيليُّ . أخرجه القضاعي في « مسند الشهاب » (١ / ٢٣٨) من طريق حجاج بن نصير ، نا صالح المري ، عن مالك ابن دينار ، عن الأحنف بن قيس قال : قال لي عمر : يا أحنف ! من كثر ضحكك ، قلت هيئته ، ومن فرح استخف به . ومن أكثر من شيء عُرف به ، ومن كثر كلامه كثر سقطه ، ومن كثر سقطه قلّ حيّؤه . ومن قلّ حيّؤه قلّ ورعُه ، ومن قلّ ورعُه مات قلبُه » . قُلْتُ : وسنده واه .. حجاج بن نصير ليس بثقة ، وصالح المري ضعيفٌ . ولكنهما تويعا . فأخرجه ابنُ أبي الدنيا في « الصمت » (ج ١ / ق ٧ / ٢) قال : حدثني أحمد بن عبيد التميمي ، حدثنا عبيد الله بن محمد التميمي ، حدثنا دريد ابن مجاشع ، عن غالب القطان ، عن مالك بن دينار ، عن الأحنف عن عمر فذكره مقتصرًا على قوله : « من كثر كلامه كثر سقطه » . قُلْتُ : أما شيخُ ابن أبي الدنيا فلم أعتد إليه ، ولم يذكره المزي في شيوخ ابن أبي الدنيا في « تهذيب الكمال » (ج ٢ / لوحة ٧٣٦) ، فلا أدري هل تصحّف أم لا ؟! ودريد بن مجاشع . قال الهيثمي (١٠ / ٣٠٢) : « لم أعرفه » . فلا يصحُّ أيضًا عن عمر . والله أعلم .

أما آخر الحديث ، فقد صحَّ من حديث أبي هريرة مرفوعاً : « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ =

٥٩ - « وَمَا يُدْرِيكَ ، لَعَلَّهُ كَانَ يَتَكَلَّمُ فِيمَا لَا يَعْنِيهِ ، وَيَمْنَعُ مَا لَا يَضُرُّهُ » .

٦٠ - « إِنَّ أَوَّلَ مَنْ يَدْخُلُ هَذَا الْبَابَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ » فَدَخَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ . فَقَامَ إِلَيْهِ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَخْبَرُوهُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَقَالُوا : فَأَخْبِرْنَا بِأَوْتَقِ عَمَلِكَ فِي نَفْسِكَ تَرْجُو بِهِ ؟ قَالَ : إِنِّي لَضَعِيفٌ ، وَإِنْ أَوْتَقِ مَا أَرْجُو بِهِ سَلَامَةُ الصَّدْرِ ، وَتَرَكْتُ مَا لَا يَعْنِينِي .

= فلا يؤذى جاره ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليسكت . أخرجه البخاري (١٠ / ٢٤٥ ، ٥٣٢ - فتح) ، ومسلم (١ / ٦٨) ، وأحمد (٢ / ٢٦٧) وابن أبي الدنيا في « الصمت » (ج ١ / ١ / ق ٦ / ٢ - ج ٤ / ق ٥٥ / ١ - ٢) ، والبيهقي (٨ / ١٦٤) ، والبعثي في « شرح السنة » (٩ / ١٦٢) .

وله شاهد من حديث أبي شريح . أخرجه البخاري (١٠ / ٥٣١ - فتح) ، ومسلم (١ / ٦٩ - عبد الباقي) ، والخطيب (١١ / ١٣٩) وآخرون .

٥٩ - ضَعِيفٌ .

أخرجه ابن أبي الدنيا في « الصمت » (ج ١ / ق ١٣ / ١) ، والطحاوي في « المشكل » (٣ / ١٥٤) من طريق عبد الرحمن [وقع عند الطحاوي : « عبد الله » وهو خطأ] بن صالح الأردني ، ثنا يحيى ابن يعلى الأسلمي ، عن الأعمش ، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : استشهد غلامٌ منا يوم أُحُدٍ ، فوجد على بطنه صخرةً مربوطة من الجوع ، فمسحت أمه التراب عن وجهه ، وقالت : هنيئاً لك يا بني الجنة ! ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ... فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ لأمرين : الأول : يحيى بن يعلى . ضعفه أبو حاتم . وقال البخاري : « مضطرب الحديث » . وقال ابن معين : « ليس بشيء » . لكنه توبع . تابعه حفص بن غياث عن الأعمش به نحوه . أخرجه الترمذي (٢٣١٦) من طريق عمر بن حفص عن أبيه قال : « هذا حديثٌ غريبٌ » . الثاني . أنه لا يصحُّ للأعمش لقاءً بأنس ، إنما رآه فقط كما قال ابن المديني . ومن الغرائب قول الأعمش : « رأيت أنس بن مالك ، ومانعني منه إلا استغناي بأصحابي » فهذا قول غريبٌ من الأعمش ، فإن الرواية عن الصحابي من العلو الذي يطمع فيه الحديث . وعلى كل حال ، ماقصر الأعمش رحمه الله . وقال ابن عبد البر في « الجامع » : « ليس بالقوي » . والله أعلم .

٦٠ - ضَعِيفٌ .

٦١ - « إِنَّ أَوَّلَ مَا عَاهَدَ إِلَى رَبِّي ، وَنَهَانِي عَنْهُ بَعْدَ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ ، وَشَرِبِ الْحَمْرِ : مُلَاحَاةَ الرِّجَالِ » .

= أخرجه إسحق بن راهويه في « مسنده » — كما في « المطالب » (٤ / ١٢٠ — ١٢١) — ، وابن أبي الدنيا في « الصمت » (ج ١ / ق ١٣ / ٢) من طريق أبي معشر ، عن محمد بن كعب ، قال : قال رسول الله ﷺ ... فذكره . قال الحافظ : « فيه ضعف » ، وانقطاع ، وأصله في الصحيح » .

قُلْتُ : أما الضعف ، فأت من أبي معشر واسمه نجيح بن عبد الرحمن ، ضعفه ابن معين ، وابن المديني ، والنسائي ، وأبو داود وغيرهم . وأما الانقطاع ، فالصواب أن يقال : الإرسال ، وذلك أن محمد بن كعب القرظي لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم . قال الحافظ العراقي في « المغني » (٣ / ١١٣) : « أخرجه ابن أبي الدنيا هكذا مرسلًا ، وفيه أبو نجيح ، واختلف فيه » . قُلْتُ : كذا في « المطبوعة » ، والظاهر أن العبارة كانت : « وفيه أبو معشر نجيح » فقط اسم « معشر » .

وأما قوله : « وأصله في الصحيح » ، فيشير إلى ما أخرجه البخاري (٧ / ١٢٩ — فتح) ، ومسلم (٢٤٨٤ / ١٤٨ — ١٤٩) واللفظ له ، وأحمد (٥ / ٤٥٢) عن قيس بن عباد قال : كنت بالمدينة في ناسٍ فيهم بعض أصحاب النبي ﷺ ، فجاء رجلٌ في وجهه أثرٌ من خشوع . فقال بعض القوم : هذا رجلٌ من أهل الجنة ، هذا رجلٌ من أهل الجنة . فصلى ركعتين يتجاوز فيهما ، ثم خرج فاتبعته ، فدخل منزله ، ودخلت ، فتحدثنا ، فلما استأنس قلت له : إنك لما دخلت قبل ، قال رجلٌ كذا وكذا . قال : سبحان الله ، ما ينبغي لأحد أن يقول ما لا يعلم . وسأحدثك لم ذاك ؟ رأيتُ رؤيا على عهد رسول الله ﷺ ، فقصصتها عليه . رأيتني في روضة — ذكر سعتها وعشبا وخضرتها — ووسط الروضة عمود من حديد أسفله في الأرض ، وأعلاه في السماء . في أعلاه عروة ، فقبل لي : أرقة ! فقلت له : لأستطيع . فجاءني مُنْصَفٌ [قال ابن عوف : المنصف الخادم] فقال بشيبي من خلفي [يعنى : فأخذ بشيبي ورفعني] وصف أنه رفعه من خلفه بيده — فرقيتُ حتى كنت في أعلى العمود ، فأخذت بالعروة ، فقبل لي : استمسك . فلقد استيقظت وإنها لفي يدي !! . فقصصتها على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : « تلك الروضة الإسلام ، وذلك العمود الإسلام ، وتلك العروة عروة الوثقى ، وأنت على الإسلام حتى تموت » . قال : والرجل عبد الله بن سلام . وفي رواية لمسلم أن النبي ﷺ قال : « يموت عبد الله وهو آخذٌ بالعروة الوثقى » . وأخرجه مسلم (٢٤٨٤ / ١٥٠) ، والنسائي في « الرؤيا — من الكبرى » — كما في « أطراف المزى » (٤ / ٣٥٣) — ، وابن ماجه (٣٩٢٠) ، وأحمد (٥ / ٤٥٢ — ٤٥٣) من طريق خرشة بن الحر الفزاري نحوه .

وظاهر من السياق أنه ليس فيه تشابه مع حديث الباب سوى أن عبد الله بن سلام من أهل الجنة . وهذا ما عناه الحافظ بقوله : « أصله في الصحيح » ، فلذا لا يصلح شاهداً له لافتراقهما . والله أعلم .

٦١ - ضعیف .

٦٢ — « إِنَّ هَاتَيْنِ صَامَتَا مِمَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَهُمَا ، وَأَفْطَرَتَا عَلَى مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ، جَلَسْتُ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى ، فَجَعَلَتَا تَأْكُلَانِ لُحُومَ النَّاسِ » .

= أخرجه ابنُ أبي الدنيا في « الصمت » (ج ١ / ق ١٥ / ٢) ، وكذا الطبراني في « الكبير » (ج ٢٣ / رقم ٥٠٥) ، والبيهقي (١٠ / ١٩٤) من طريق أبي عقيل ، يحيى بن المتوكل ، عن إسماعيل بن رافع ، عن ابن أم سلمة ، عن أم سلمة مرفوعاً به .

قُلْتُ : ويحيى بن المتوكل ضعيف عند الجمهور كما قال الهيثمي في « المجمع » (٥ / ٥٣ — ٨ / ٢٧) . وقد اختلف عليه في إسناده . فأخرجه الطبراني (ج ٢٣ / رقم ٥٥٢) من طريق عبد الله بن داود الواسطي ، ثنا يحيى بن المتوكل عن إسماعيل بن مسلم ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أم سلمة مرفوعاً به فصار شيخ يحيى بن المتوكل هو : « إسماعيل بن مسلم المكي » . والجمهور على تضعيفه أيضاً . والحاصل أن الحديث ضعيف من الوجهين . والله أعلم . وقال الحافظ العراقي في « المغني » (٣ / ١١٦) : « سنده ضعيف » .

٦٢ — مُنْكَرٌ .

أخرجه أحمد (٥ / ٤٣١) ، وابنُ أبي الدنيا في « الصمت » (ج ١ / ق ١٩ / ٢) وفي « ذم الغيبة » (ق ٤ / ١) ، والبيهقي — كما في « تفسير ابن كثير » (٤ / ١٩٠) — ، وابن منده ، وابن السكن كما في « الإصابة » (٤ / ٤٢٢) — ، من طريق يزيد بن هارون ، (وعند أحمد : وابن أبي عدي) كلاهما عن سليمان التيمي قال : سمعتُ رجلاً يحدث في مجلس أبي عثمان الهندي ، عن عبيد مولى رسول الله ﷺ أن امرأتين من الأنصار صامتا على عهد رسول الله ﷺ ، فجلستا إحداهما إلى الأخرى ، فجعلتا تأكلان من لحوم الناس . فجاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال : إن هاهنا امرأتين صامتا ، وقد كادتَا أن تموتا من العطش . فأعرض عنه النبي ﷺ صلى الله عليه وآله وسلم ، فسكت . قال : ثم جاء بعد ذلك ، أحسبه قال : في الظهر ، فقال : يا رسول الله ! إنهما والله لقد ماتتا ، أو كادتَا أن تموتا !! فقال النبي ﷺ : « اتبوني بهما » ، فجاءتا فدعا بغير ، أو قدح ، فقال لإحداهما : « قيئي » فقأت من قيح ، ودم ، وصديد ، حتى ملأت القدح . وقال للأخرى : « قيئي » ، فقأت من قيح ، ودم ، وصديد ، فقال : « إن هاتين صامتا ... الحديث » . وقد اختلف على سليمان التيمي فيه . فرواه ابنُ أبي عدي ، ويزيد بن هارون عنه عن رجلٍ عن عبيد مولى رسول الله ﷺ . وتابعهما شعبة ، عن سليمان ، قرأ علينا رجلٌ في مجلس أبي عثمان الهندي ، حدثنا عبيد ... فذكره . أخرجه أحمد (٥ / ٤٣١) ، وابن منده — كما في « الإصابة » (٤ / ٤٢١) . وخالفهم حماد بن سلمة ، فرواه عن سليمان ، عن عبيد . فأسقط الواسطة بينهما . أخرجه ابنُ أبي خيثمة — كما في « الإصابة » والبخاري في « الكبير » (٣ / ١ / ٤٤٠) إشارة ، وابنُ الأثير في « أسد الغابة » (٣ / ٣٤٩) ، من طريق أبي يعلى ، وهذا في « مسنده » (ج ٣ / رقم ١٥٧٦) =

= قُلْتُ : ولاشك أن رواية الجماعة أرجح ، ولذلك قال ابن عبد البر في « الاستيعاب » (٧ / ١١٣ — بهامش الإصابة) في ترجمة عبيد هذا : « روى عنه سليمان التيمي ، ولم يسمع منه ، بينهما رجل » ويؤيده قول أبي حاتم — كما في « الجرح والتعديل » (٣ / ١ / ٦) — « عبيد ... روى سليمان التيمي عن رجل عن » . فكأنه لم يلتفت إلى رواية حماد بن سلمة . قال الحافظ في « الإصابة » (٤ / ٤٢٢) : « وقد رواه عثمان بن غياث ، عن سليمان التيمي ، فخالف الجماعة في اسمه ، فقال : عن سليمان ، حدثنا رجل في حلقة أبي عثمان الهندي ، عن سعد مولى رسول الله ﷺ . قُلْتُ : السند في « مسند أحمد » (٥ / ٤٣١) هكذا : حدثنا محمد بن جعفر ثنا عثمان بن غياث ، قال كنت مع أبي عثمان قال : فقال رجل من القوم ، ثنا سعد ، أو عبيد — عثمان بن غياث الذي يشك — ثم ذكره . وأخرجه أيضًا الحسن بن سفيان كما في « الإصابة » (٣ / ٩١ — ٩٢) — من طريق يحيى القطان ، عن عثمان بن غياث قال : حدثنا رجل في حلقة أبي عثمان ، عن سعد مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

قُلْتُ : فالذي يظهر من التخريج أن عثمان بن غياث إنما خالف سليمان التيمي ، بخلاف ما ذكره الحافظ أن عثمان يروى هذا الحديث عن سليمان ، فخالف الجماعة في تسمية مولى النبي صلى الله عليه وآله وسلم هل هو عبيد أم سعد ؟! وعلى كل حال ، فالصواب أنه « عبيد » . والحاصل أن السند ضعيف لجهالة شيخ سليمان التيمي والمتن فيه نكارة ظاهرة . وثمة علة أخرى . فقال البخاري في « التاريخ الكبير » (٣ / ١ / ٤٤٠) : « عبيد مولى النبي ﷺ ، حديثه مرسل » فكأنه بهذا القول لم يعتمد صحبته . وقال كذلك أبو حاتم ، وتبع في ذلك البخاري كعادته [كما يقول الحافظ في « الإصابة » (٤ / ٤٢١)] . وصرح ابن السكن بأنه لم تثبت له صحة . قال الحافظ في « الإصابة » : « ولعل هذه الطريق — يعني التي رواها حماد بن سلمة ، عن سليمان عن عبيد — هي التي أشار إليها البخاري بقوله : مرسل ، فظن ابن السكن أن الإرسال بين عبيد ، والنبي ﷺ . فقال لأجل ذلك : لا تثبت صحبته ، وكان البخاري يسمي السند الذي فيه راوٍ مبهم مرسلًا ، كما قال جماعة من المحدثين » اهـ . قُلْتُ : وهذا القول حسن رائق ، من الحافظ رحمه الله ومما يدل على صحة فهم الحافظ أن البخاري أشار إلى الحديثين اللذين رواهما عبيد . فقال : « عبيد مولى النبي ﷺ ، حديثه مرسل . قال شهاب ، حدثنا حماد بن سلمة ، عن التيمي ، عن عبيد مولى النبي — ﷺ — في الصوم . مسدد ، حدثنا معتمر ، حدثنا أبي ، عن يعلى ، عن عبيد مولى النبي — ﷺ — أنه سئل أكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بالصلاة بعد المكتوبة ؟! قال : نعم ، بين المغرب والعشاء » اهـ . قُلْتُ : ففي الحديث الأول يرويه سليمان التيمي عن عبيد ، وفي الثاني يرويه سليمان عن يعلى ، عن عبيد ، فبينهما واسطة . وقد قال ابن حبان : « له صحة » . والله أعلم .

وله شاهد من حديث أنس رضي الله عنه . أخرجه الطيالسي (٢١٠٧) ، وابن أبي الدنيا في =

٦٣ — « إِنَّ عَدُوَّ اللَّهِ إِبْلِيسَ ، لَمَّا عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ، قَدِ اسْتَجَابَ دُعَائِي ، وَغَفَرَ لَأُمَّتِي ، أَخَذَ التُّرَابَ فَجَعَلَ يَحْثُوهُ عَلَى رَأْسِهِ ، وَيَدْعُو بِالْوَيْلِ وَالشُّبُورِ ، فَأَضْحَكَنِي مَا رَأَيْتُ مِنْ جَزَعِهِ » .

= « الصمت » (ج ١ / ق ١٩ / ١) ، وفي « ذم الغيبة » (ق ٤ / ٢) ، وابن مردويه في « تفسيره » — كما في « تخریج الإحياء » (٣ / ١٤٢) — من طريق يزيد الرقاشي ، عن أنس قال : أمر النبي — ﷺ — بصوم يوم ، وقال : « لا يفطرون أحدٌ حتى آذن له » . فصام الناس ، حتى إذا أمسوا جعل الرجل يجيء ، فيقول : يا رسول الله ! إني ظلمت صائماً ، فأذن لي فأفطر ، فيأذن له ، والرجل ، والرجل . حتى جاء رجلٌ فقال : يا رسول الله ! فتان من أهلك ظلتنا صائمتين ، وإنهما تستحيان أن تأتيك ، فأذن لهما أن تُفطرا !! ، فأعرض عنه . ثم عاوده فأعرض عنه ، ثم عاوده ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « وكيف صام من ظل هذا اليوم يأكل لحوم الناس !!! اذهب فمَرَّهُمَا إن كانتا صائمتين فليستقيها » . فرجع إليهما ، فأخبرهما فاستقأتا ، فقالت كل واحدة منهما علقه من دم !! . فرجع إلى النبي — ﷺ — فأخبره فقال : « والذي نفسي بيده ، لو بقيتا في بطونهما لأكلتهما النار » . قُلْتُ : وهذا سندٌ واهٍ . ويزيد بن أبان الرقاشي تركه النسائي والحاكم أبو أحمد ، وكان شعبة شديد الحمل عليه . قال الحافظ ابن كثير في « تفسيره » (٤ / ١٩٠) : « إسناده ضعيف ، ومتن غريب » .

٦٣ — ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو داود (٥٢٣٤) مختصراً جداً ، وابن ماجه (٣٠١٣) ، والبخاري في « الكبير » (٤ / ١ / ٣) ، وعبد الله بن أحمد في « زوائد المسند » (٤ / ١٤ — ١٥) ، وأبو يعلى (ج ٣ / رقم ١٥٧٨) ، ويعقوب بن سفيان في « المعرفة » (١ / ٢٩٥ — ٢٩٦) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٤ / ١٠) ، وابن عدي في « الكامل » (٦ / ٢٠٩٤) ، والبيهقي (٥ / ١١٨) من طريق عبد القاهر بن السري ، ثنا عبد الله بن كنانة بن عباس بن مرداس السلمی ، أن أباه أخبره عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعا لأمنه عشية عرفة بالمغفرة ، فأجيب : إني قد غفرتُ لهم ، ما خلا الظالم ، فإني آخذ للْمُظْلُوم منه . قال : « أي رب ، إن شئت أعطيت المظلوم من الجنة ، وغفرت للظالم ! فلم يُجِبْ عشية . فلما أصبح بالمزدلفة أعاد الدعاء ، فأجيب إلى ما سأل . قال : فضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، أو قال : تبسم ، فقال له أبو بكر وعمر : بأبي أنت وأمي ! إن هذه ساعة ما كنت تضحك فيها فما الذي أضحكك ، أضحك الله سنك ؟! قال ... فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ . عبد الله بن كنانة ، وأبوه مجهولان كما في « التقریب » . بل قال ابن حبان في « المجروحين » (٢ / ٢٢٩) : « كنانة بن العباس ... يروى عن أبيه ، روى عنه ابنه ، =

٦٤ - « لَا شَيْءَ فِي الْهَامِّ ، وَالْعَيْنُ حَقٌّ ، وَأَصْدَقُ الطَّيْرِ الْقَالَ » .

= منكر الحديث جداً ، فلا أدري التخليط في حديثه منه أو من ابنه ؟! ومن أيهما فهو ساقط الاحتجاج بما روى ، لعظيم ما أتى من المناكير ، عن المشاهير . قُلْتُ : هَوَّلَ ابن حبان في حق الرجل !! فإن كثرة مقلِّ الحديث جداً ، وكذلك ابنه ، وقول ابن حبان « لعظيم ما أتى من المناكير عن المشاهير » ، يدلُّ على أنه مكثُرُ الرواية ، والواقع غير ذلك ، ولم يسق ابن حبان حديثاً واحداً يؤيد دعواه . ومع ذلك فقد وثقه . فانظر إلى هذا الخلط ؟! وقال البخاري : « لم يصح حديثه » . يعني كثرة . ويقصد حديثه هذا . وقال ابن عدي : « وعبد القاهر بن السري لم يحدث بهذا الحديث غيره ... ولعبد القاهر غير هذا يسير » . قُلْتُ : وعبد القاهر ، وثقه ابن شاهين ، وقال ابن معين : « صالح » . وضعفه يعقوب ابن سفيان بذكره في باب « من يرغب عن الرواية عنهم » . وعلى كل حال ، فهو أحسنُ حالاً من عبد الله وأبيه وجملة القول : أن الحديث ضعيف . والله أعلم .

٦٤ - ضَعِيفٌ بِهَذَا التَّمَامِ .

أخرجه الترمذي (٢٠٦١) ، والبخاري في «الأدب المفرد» (٩١٤) ، وفي «التاريخ» (١٠٧ / ١ / ٢) - (١٠٨) ، وأحمد (٤ / ٦٧ ، ٥ / ٧٠ ، ٣٧٩) ، وأبو يعلى في «مسنده» (ج ٣ / رقم ١٥٨٢) ، والطبراني في «الكبير» (ج ٤ / رقم ٣٥٦١ ، ٣٥٦٢) ، وابن الأثير في «أسد الغابة» (١ / ٣١٣) من طريق يحيى بن أبي كثير قال : حدثني حبة بن حابس التميمي ، أن أباه أخبره أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم .. فذكره . وقد رواه عن يحيى على هذا الوجه علي بن المبارك ، وحرَّبَ بن شداد . وخالفهما شيان بن عبد الرحمن ، فرواه عن يحيى بن أبي كثير ، عن حبة ، حدثه عن أبيه ، عن أبي هريرة مرفوعاً به . فجعله من مسند أبي هريرة . أخرجه أحمد (٥ / ٧٠) ، والبخاري في «التاريخ» (١٠٨ / ١ / ٢) وقد اختلف عن حرب بن شداد فيه . فأخرجه ابن الأثير (١ / ٣١٤) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث ، أخبرنا حرب بن شداد ، أخبرنا يحيى بن أبي كثير ، عن حبة بن حابس التميمي ، قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ... فذكره . وقال ابن الأثير عقبه : « أخرجه الثلاثة » . ويعني بهم : أبان نعيم ، وابن منده ، وابن عبد البر . وعزاه الحافظ في «الإصابة» (١ / ٥٥٩) إلى ابن أبي عاصم وأبي يعلى . فسقط ذكر «أبيه» من هذه الرواية . قال محقق مسند أبي يعلى عقب نقل كلام الحافظ السابق : « نقول : إن رواية أبي يعلى كما هي ظاهرة : « حبة بن حابس أن أباه ... » ولعل الحافظ رحمه الله قرأ : « حبة بن حابس » في بداية الحديث فظن أنه هو الراوي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ولم يتم قراءة السند ، والله أعلم » . اهـ .

قُلْتُ : هذا تعليق بارد ! ، لأن ابن الأثير ساق هذه الرواية من طريق ابن أبي عاصم وفيها : « حبة ابن حابس قال : سمعتُ رسول الله ... » . فما وهم الحافظ . وقوله : « سمعتُ » وهم من بعض الرواة . وليس معنى أن الحافظ عزى الرواية لأبي يعلى أنك لابد واجدها في «مسنده» الذي تعمل فيه ، فإن هذا هو «المسند المختصر» أما «المسند الكبير» فلا أدري أهو موجود أم لا ؟! وأراك تنقل كلمة لإسماعيل =

= ابن محمد التميمي الحافظ : التي يقول فيها : « قرأت المسانيد ، كمسند العدني ، ومسند أحمد بن منيع ، وهي كالأنهار ، ومسند أبي يعلى كالبحر يكون مجتمع الأنهار » .

أقول : هذه الكلمة التي دأبت على كتابتها في أول كل جزء من أجزاء المسند إنما يصح أن يقال في « المسند الكبير » ، وما يدل على ذلك أن الحافظ الذهبي قال في « سير النبلاء » (١٤ / ١٨٠) عقب هذه الكلمة : « قلت : صدق ، ولا سيما في مسنده الذي عند أهل أصفهان ، من طريق ابن المقرئ عنه ، فإنه كبير جدًا ، بخلاف المسند الذي رويناه من طريق أبي عمرو بن حمدان عنه ، فإنه مختصر » . هـ . فدللت كلمة الذهبي رحمه الله على أن كلمة إسماعيل بن محمد إنما يقال في « المسند الكبير » . فلا توهم مثل الحافظ إلا بحجة واضحة . . والله المستعان . ووجه آخر من الخلاف على يحيى بن أبي كثير فيه . فرواه أبان العطار ، عنه أن رجلا حدثه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . فذكره . ورواه الأوزاعي عن يحيى عن حبة بن حابس ، أو عائش ، عن أبيه ، عن أبي هريرة . ذكره ابن الأثير أيضًا . قلت : فهذا اختلاف شديد على يحيى بن أبي كثير ، مما دعا ابن عبد البر إلى القول بأن : « في إسناد حديثه اضطراب » . وقال ابن السكن : « اختلف فيه على يحيى ابن أبي كثير ، ولم نجد إلا من طريقه » . وقد رجح أبو حاتم من هذا الخلاف — كما في « العلل » (٢٢٣٩) — الوجه الأول وهو : « ... يحيى ، حدثني حبة بن حابس ، عن أبيه مرفوعًا » . ورجح أبو زرعة الرازي « ... يحيى عن حبة بن حابس ، عن أبيه ، عن أبي هريرة » .

قلت : ويطرح عندى الوجه الذى رجحه أبو حاتم ؛ وذلك أنه قد رواه عن يحيى بن أبي كثير اثنان من الثقات الأثبات ، وهما حرب بن شداد ، وعلى بن المبارك . فإن قلت : قد رجح أبو زرعة الطريق الذى رواه شيبان النحوى ... وفيه « عن أبي هريرة » وعلل ذلك بقوله : « لأن أبان قد رواه فقال : يحيى عن رجل عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ » . وشيiban النحوى ثقة ، وكذا أبان ثقة له أفراد ، فبأى حجة ترجح قول أبي حاتم ؟! أقول : يترجح عندى قول أبي حاتم لأمرين : الأول : أننا لو افترضنا تساوى حرب بن شداد وعلى بن المبارك في الثقة شيبان وأبان العطار لرجحنا كفة على بن المبارك ، فقد كانت له خصوصية ييحيى بن أبي كثير . قال الحافظ في « التقریب » في ترجمته : « ... ثقة ، كان له عن يحيى بن أبي كثير كتابان ، أحدهما سماع والآخر لإرسال ، فحديث الكوفيين عنه فيه شيء » . هـ . والذين رووا عنه هذا الحديث بصريون كعبد الملك بن عمرو القيسي ، وعبد الصمد بن عبد الوارث ، ويحيى بن كثير العنبري . الثانى : أن أبان العطار لم يتابع شيبان النحوى ، ويبانه : أن شيبان يرويه عن يحيى ، عن حبة ، عن أبيه ، عن أبي هريرة . وأبان بن يزيد العطار يرويه عن يحيى أن رجلا حدثه عن أبي هريرة كذا وقع في « التاريخ » للبخارى . ثم رأيت الحافظ في « الإصابة » (١ / ٥٥٩) قد رجح الوجه الذى اخترناه . فالحمد لله على التوفيق . وإذا قد رجحنا الوجه الأول . فإنه ضعيف أيضًا ذلك أن « حبة » بالموحدة أو « حية » بالمشاة التحتانية مجهول العين =

٦٥ - « إِنَّ مِنْ أُمَّتِي لَمَنْ يَشْفَعُ لَأَكْثَرِ مِنْ رَبِيعَةٍ وَمُضَرٍّ ، وَإِنْ مِنْ أُمَّتِي لَمَنْ يَعْظُمُ لِلنَّارِ حَتَّى يَكُونَ زَاوِيَةً مِنْ زَوَايَاهَا . وَمَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ لَهُمَا أَرْبَعَةٌ مِنَ الْوَلَدِ إِلَّا أَدْخَلَهُمَا اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ ، أَوْ ثَلَاثَةً ، أَوْ اثْنَانِ » .

٦٦ - « أَرْبَعَةٌ يُؤْذُونَ أَهْلَ النَّارِ ، عَلَى مَا بِهِمْ مِنَ الْأَذَى . يَسْعَوْنَ بَيْنَ الْحَمِيمِ وَالْجَحِيمِ ، يَدْعُونَ بِالْوَيْلِ وَالشُّبُورِ . يَقُولُ بَعْضُ أَهْلِ النَّارِ لِبَعْضٍ : مَا بَالُ هَؤُلَاءِ قَدْ آذَوْنَا ، عَلَى مَا بَيْنَا مِنَ الْأَذَى ؟ ! قَالَ : فَرَجُلٌ مُغْلَقٌ عَلَيْهِ تَأْبُوتٌ مِنْ جَمْرِ ، وَرَجُلٌ يَجُرُّ أَمْعَاءَهُ ، وَرَجُلٌ يَسِيلُ فُوهُهُ قَيْحًا وَدَمًا ، وَرَجُلٌ يَأْكُلُ لَحْمَهُ !! . فَيَقَالُ لِلَّذِي يَأْكُلُ لَحْمَهُ : مَا بَالُ الْأَبْعَدِ قَدْ آذَانَا عَلَى مَا بَيْنَا مِنَ الْأَذَى ؟ فَيَقُولُ : إِنَّ الْأَبْعَدَ كَانَ يَأْكُلُ لُحُومَ النَّاسِ بِالْغَيْبَةِ ، وَيَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ » .

= والصفة ، لم يرو عنه إلا يحيى بن أى كثير . وهذا هو علة الحديث . والله أعلم . ولذا قال الترمذى : « حديث غريب » وله شاهد من حديث أبى أمامة رضى الله عنه . أخرجه الطبرانى في « الكبير » (ج ٨ / رقم ٧٦٨٦) من طريق عفير بن معدان ، عن سليم بن عامر ، عن أبى أمامة مرفوعاً بلفظه . قال الهيثمى (٥ / ١٠٦) : « فيه عفير بن معدان ، وهو ضعيف » . وقال مرة (١ / ٣٠٠) : « ضعيف جداً » !! وللفقرات الحديث شواهد . بعضها في « الصحيحين » . والله أعلم .

٦٥ - ضَعِيفٌ .

أخرجه ابنُ ماجه (٤٣٢٣) ، والبخارى في « الكبير » (١ / ٢ / ٢٦١) ، وأحمد (٤ / ٢١٢) ، وابنه في « زوائد المسند » (٥ / ٣١٢ - ٣١٣) ، وابنُ خزيمة في « التوحيد » (٣١٣ - ٣١٤) ، والطبرانى في « الكبير » (ج ٣ / رقم ٣٣٥٩ ، ٣٣٦٠ ، ٣٣٦١ ، ٣٣٦٢ ، ٣٣٦٣ ، ٣٣٦٤ ، ٣٣٦٥) ، وأبو يعلى في « مسنده » (ج ٣ / رقم ١٥٨١) ، والحاكم (١ / ٧١ و ٤ / ٥٩٣) من طريق داود بن أبى هند ، عن عبد الله بن قيس ، عن الحارث بن أقيش ، عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم فذكره . وهو عند بعضهم مختصر . قال الحاكم : « صحيح على شرط مسلم » !! ووافقه الذهبي في الموضع الأول ، وسكت في الثانى .

قُلْتُ : وهما فى ذلك ، لاسيما الذهبى لأنه أورد عبد الله بن قيس فى « الميزان » وقال : « تفرد =

٦٧ - « صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ ، وَصَلُّوا عَلَى كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ ، وَجَاهِدُوا مَعَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ » .

= عنه داود بن أبي هند « فهو مجهول العين والصفة . وقال الحافظ في « التقريب » « مجهول » ومع ذلك فقد قال في « الإصابة » (١ / ٥٦٢) : « إسناده صحيح » . فسبحان من لا يسهو . وقال البخاري عقب تحريجه : « إسناده ليس بذلك المشهور » . وقال علي بن المديني : « عبد الله بن قيس الذي روى عنه داود بن أبي هند ، سمع من الحارث بن قيش ، وعنه داود بن أبي هند ، مجهول لم يرو عنه غير داود ، وليس إسناده بالصافي » اهـ .

ولآخر الحديث شواهد كثيرة عن جماعة من الصحابة ذكرتهم في كتابي : « الجَلَدُ في الصبر على فقد الولد » ولم أقف على لفظة : « أربعة » في غير هذا الحديث ، والمشهور : « ثلاثة » كما حققته هناك . والله الموفق .

٦٦ - ضَعِيفٌ .

أخرجه ابن المبارك في « الزهد » (٣٢٨ - زوائد نعيم) ، وابن أبي الدنيا في « الصمت » (ج ١ / ق ٢١ / ٢) ، وفي « ذم الغيبة » (٦ / ١) والطبراني في « الكبير » (ج ٧ / رقم ٧٢٢٦) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٥ / ١٦٧ - ١٦٨) ، وابن الأثير في « أسد الغابة » (٢ / ٣٩٩ - ٤٠٠) ، وبقى بن مخلد في « مسنده » ، وكذا ابن شاهين - كما في « الإصابة » (٣ / ٣٩٩) - ، من طريق إسماعيل بن عياش ، حدثني ثعلبة بن مسلم الخثعمي ، عن أيوب بن بشير العجلي ، عن شفي بن مانع الأصبحي مرفوعاً ... فذكره .

قُلْتُ : وشفي بن مانع مختلف في صحبته كما قال الطبراني وابن الأثير . ويظهر أن أبا نعيم اعتمد صحبته ، ولكن جزم البخاري ، وأبو حاتم ، وابن حبان بأنه تابعي ، فالحديث ضعيف لإرساله وثمة علة أخرى ، وهي : « أيوب بن بشير العجلي » . فترجمه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (١ / ٢٤٢) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول الحال . قال الهيثمي (١ / ٢٠٩) : « رجاله موثقون » . وهو يشير بقوله هذا إلى ضعف التوثيق في بعضهم فلعل أيوب وثقه ابن حبان . والله أعلم .

٦٧ - ضَعِيفٌ .

روى من حديث علي بن أبي طالب ، وأبي هريرة ، وابن مسعود ، وابن عمر ، وأبي الدرداء ، ووائله ابن الأسقع ، رضى الله عنهم جميعاً .

● أولاً : حديث علي بن أبي طالب ، رضى الله عنه .

أخرجه الدارقطني (٢ / ٥٧) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الواهيات » (٧١٠) من طريق أبي إسحاق القنسريني ، ثنا فرات بن سليمان ، عن محمد بن علوان ، عن الحارث ، عن علي مرفوعاً : « من =

= أصل الدين الصلاة خلف كل بر وفاجر ، والجهاد مع كل أمير ، ولك أجرك ، والصلاة على كل من مات من أهل القبلة . قال ابن الجوزي : « هذا حديث لا يصح » . والحارث قال ابن المديني : كان كذابا . وفرات بن سليمان ، قال ابن حبان : منكر الحديث جدا ، يأتي بما لاشك أنه معمول .

قلتُ : هكذا يكونُ الغلو !! والحارث ليس بكذاب ، وإن كان واهيا . وأما فرات بن سليمان ، كذا ، والصواب : سلمان ، بغير ياء ، فقد ترجمه ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٣ / ٢ / ٨٠) وحكى عن أبيه أنه قال : « لا بأس به ، محله الصدق ، صالح الحديث » . وإنما قال ابن حبان مقالته هذه في « فرات بن سليم » كما في « المجروحين » (٢ / ٢٠٧) ، فهذا من أوام ابن الجوزي الناتجة عن تسرعه [ولم ينتبه الزيلعي لذلك فتبعه كما في « نصب الراية » (٢ / ٢٨)] ومما يدل على ذلك أنه ذكر في كتابه « الضعفاء » فرات بن سليم رقم (٢٦٩٦) ، دون « فرات بن سلمان » . وذهل ابن الجوزي عن حال أبي إسحق القنبري فإنه مجهول كما قال الذهبي في « الميزان » (٤ / ٤٨٩) وكذا محمد بن علوان فإنه مجهول كما قال أبو حاتم ، على ما ذكره ولده في « الجرح والتعديل » (٤ / ٤٩) . فالسند ساقط .

● ثانياً : حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

وله عنه طريقان : الأول : مكحول ، عنه ، أخرجه أبو داود (٢ / ٣٠٤ — ٧ / ٢٠٧ عون) ، والدارقطني (٢ / ٥٧) ، والبيهقي (٣ / ١٢١) ، وابن الجوزي في « الواهيات » (١ / ٤١٨ — ٤١٩) من طريق معاوية بن صالح ، عن العلاء بن الحارث ، عن مكحول ، عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ حديث الباب . قال الدارقطني : « مكحول لم يسمع من أبي هريرة ، ومن دونه ثقات » . وقال البيهقي : « إسناده صحيح » ، إلا أن فيه إرسالاً بين مكحول وأبي هريرة . وكذا أعلاه ابن الجوزي ، والمنذري ، وابن التركاني ، وغيرهم . غير أن ابن الجوزي أنفرد عنهم بذكر علة أخرى ، هي عجيبة من الأعاجيب ، وهي قوله : « ومعاوية بن صالح ، قال الرازي : لا يحتج به » . قلتُ : أما معاوية بن صالح فإنه ثقة وله أفراد ، فلا يليق لإعلال الحديث به ، أو كلما رأيت غمراً في الثقة سارعت بإحضاره ؟! وقد ردّ عليه ابن عبد الهادي هذه العلة . وله طريق آخر عن مكحول . أخرجه الدارقطني (٢ / ٥٦) ، وعنه ابن الجوزي (١ / ٤٢٢) من طريق بقية ، سمعت الأشعث ، عن يزيد بن جابر ، عن مكحول ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « الصلاة واجبة عليكم مع كل أمير ، برأ كان أو فاجراً ، وإن عمل بالكبائر ، والجهاد واجب عليكم مع كل أمير ، برأ كان أو فاجراً ، وإن عمل بالكبائر ، والصلاة واجبة على كل مسلم يموت ، برأ كان أو فاجراً ، وإن عمل بالكبائر » . قال ابن الجوزي : « أشعث مجروح ، وبقية لا يقوم على روايته ، وقال الدارقطني : مكحول لم يلق أبا هريرة » . الثاني : أبو صالح ، عنه . أخرجه الدارقطني (٢ / ٥٥) ، وعنه ابن الجوزي (١ / ٤٢١ — ٤٢٢) من طريق عبد الله ابن محمد بن يحيى بن عروة ، عن هشام بن عروة ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « سيليككم =

= بعدى ولاة، فيليكم البر بیره، والفاجر بفجوره، فاسمعوا لهم وأطيعوا فيما وافق الحق، وصلوا وراءهم، فإن أحسنوا فلكم ولهم، وإن أساءوا، فلكم وعليهم». قال ابن الجوزي: «عبد الله بن محمد بن يحيى، قال أبو حاتم الرازي: «متروك الحديث»، وقال ابن حبان: «لا يجل كتب حديثه» اهـ. قُلْتُ: وذكره ابن عدى في «الكامل» (٤ / ١٥٠١ - ١٥٠٢)، وقال: «ولعبد الله بن محمد بن عروة غير ما ذكرت من الحديث، وأحاديثه عامتها مما لا يتابعه الثقات عليه، ولم أجد من المتقدمين فيه كلامًا، ولم أجد بُدًا من ذكره لما رأيت من أحاديثه أنها غير محفوظة، لما شرطت في أول الكتاب». قُلْتُ: فكأنه لم يقف على كلام أبي حاتم الرازي غير أن آخر الحديث قد صَحَّ من وجه آخر. أعنى قوله: «فإن أحسنوا فلكم ولهم ... الخ». فأخرجه أبو داود (٥٨٠) وابن ماجه (٩٨٣)، وأحمد () والطحاوي (١٠٠٤)، وابن خزيمة (١٥١٣)، وابن حبان (ج ٣ / رقم ٢٢١٨)، والطحاوي في «المشكّل» (٣ / ٥٤)، والحاكم (١ / ٢٠٩، ٢١٣)، والبيهقي (٣ / ١٢٧) من طريق أبي على الهمداني، قال سمعت عتبة بن عامر مرفوعًا: «من أم الناس فأصاب، فالصلاة له ولهم، ومن انتقص من ذلك شيئًا، فعليه ولا عليهم». قال الحاكم: «صحيح على شرط البخاري» ووافقه الذهبي!! وقد وهما في ذلك، فأبوعلى الهمداني واسمه ثمامة بن شفي. لم يخرج له البخاري شيئًا. وقد اختلف في سند هذا الحديث، وهل الذي رواه عن أبي على هو عبد الرحمن بن حرملة، أو حرملة بن عمران [وانظر «التاريخ الكبير» للبخاري (١ / ١٦٠)]؟! وليس ههنا موضع شرح ذلك. والحاصل أن الحديث صحيح. وأخرج البخاري (٢ / ١٨٧ - فتح) من حديث أبي هريرة مرفوعًا. يصلون لكم، فإن أصابوا فلكم، وإن أخطأوا فلكم وعليهم». وأخرجه البيهقي (٣ / ١٢٦ - ١٢٧) وغيره. وهناك غير ما حديث في هذا الباب.

● ثالثًا: حديث ابن مسعود، رضي الله عنه.

أخرجه الدارقطني (٣ / ٥٧) وعن طريقه ابن الجوزي (١ / ٤١٩ - ٤٢٠) من طريق عمر بن صبح، عن منصور عن إبراهيم، عن علقمة، والأسود، عن ابن مسعود مرفوعًا: «ثلاث من السنة: الصف خلف كل إمام، لك صلاتك، وعليه إثمك. والجهاد مع كل أمير، لك جهادك، وعليه شره. والصلاة على كل ميت من أهل القبلة، وإن كان قاتل نفسه».

قُلْتُ: وسنده ضعيف جدًا. وعمر بن صبح كذبه الأزدي، وقال ابن حبان: «كان ممن يضع الحديث». وتركه الدارقطني وغيره.

● رابعًا: حديث ابن عمر، رضي الله عنهما.

وله عنه طرق:

الأول: مجاهد، عنه مرفوعًا: «صلوا على من قال: لا إله إلا الله، وصلوا وراء من قال: =

= لا إله إلا الله . أخرجه الدارقطني (٢ / ٥٦) ، والخطيب (٦ / ٣٠٩ و ١١ / ٢٩٣) وابن الجوزي (١ / ٤٢٠) من طريق محمد بن الفضل ، نا سالم الأفطس ، عن مجاهد .

قُلْتُ : وسندهُ وإِجدًا . محمد بن الفضل كَذَبه ابن معين ، واتهمه أحمد ، وتركه النسائي . وخالفه سويد بن عمرو ، فرواه عن سالم الأفطس ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عمر . فجعل شيخ سالم الأفطس : « سعيد بن جبير » بدل « مجاهد » . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١٠ / ٣٢٠) من طريق نصر بن الحريش ، عن المشمعل بن ملحان ، عن سويد به . وسندهُ ضعيف . نصر ، ضعفه الدارقطني كما في « تاريخ بغداد » (١٣ / ٢٨٦) والمشمعل قال ابن معين : « مَأْرَى به بأسًا » . ووثقه ابن حبان . وضعفه الدارقطني . فطريق سويد أرجح من طريق محمد بن الفضل .

الثاني : عطاء بن أَى رباح ، عنه . أخرجه الدارقطني (٢ / ٥٦) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٣١٧) ، وابن الجوزي (١ / ٤٢٠) من طريق عثمان بن عبد الرحمن ، عن عطاء . قال ابن الجوزي : « وعثمان ، قال يحيى : ليس بشيء كان يكذب ، وقال البخاري والنسائي وأبو داود : ليس بشيء » . وقال الدارقطني : متروك » .

قُلْتُ : وله طريق آخر عن نافع عن ابن عمر ومداره على بعض الكذابين كوهب بن وهب ، وخالد ابن إسماعيل .

● خامسا : حديث أَى الدرداء ، رضى الله عنه .

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٩٠) ومن طريقه ابن الجوزي (١ / ٤٢٣) من طريق عبد الجبار ابن الحجاج بن ميمون ، عن مكرم بن حكيم ، عن منير بن سيف عن أَى الدرداء مرفوعا : « صلوا خلف كل إمام ، وقاتلوا مع كل أمير » . قال العقيلي : « عبد الجبار ، عن مكرم بن حكيم ، إسناده مجهول غير محفوظ ، وليس في هذا المتن إسناده ثابت » .

قُلْتُ : وعبد الجبار هذا تركه الأزدي . ومكرم بن حكيم قال في « الميزان » : « روى خبرا باطلا ، قال الأزدي : ليس حديثه بشيء » . ومنير بن سيف ، كذا وقع عند العقيلي ، والصواب : « سيف ابن منير » . قال في « الميزان » : « سيف بن منير عن أَى الدرداء ، يجهل ، وضعفه الدارقطني لكونه أَى بأمر معضل عن أَى الدرداء مرفوعا : لا تكفروا أهل ملتي وإن عملوا الكبائر . لكنه من رواية مكرم ابن حكيم أحد الضعفاء عنه » . فالسنده ساقط لأنه مسلسل بالعلل .

● سادسا : حديث وائلة بن الأسقع ، رضى الله عنه ،

أخرجه الدارقطني (٢ / ٥٧) ، وابن الجوزي (١ / ٤٢٢ — ٤٢٣) من طريق الحارث بن نهبان ، ثنا عتبة بن اليقظان ، عن أَى سعيد ، عن مكحول ، عن وائلة مرفوعا : « لا تكفروا أهل قبلكم وإن عملوا الكبائر ، وصلوا مع كل إمام ، وجاهدوا مع كل أمير ، وصلوا على كل ميت » . قال ابن =

٦٨ - « إِنَّ لِلْوُضْوءِ شَيْطَانًا يُقَالُ لَهُ : الْوَلَهَانُ ، فَاتَّقُوا وَسْوَاسَ الْمَاءِ » .

٦٩ - « إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ مَأْدُبَةُ اللَّهِ ، فَاقْبَلُوا مِنْ مَأْدُوبِهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ ، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ هُوَ حَبْلُ اللَّهِ ، وَالتَّوَرُّ الْمُبِينُ ، وَالشِّفَاءُ النَّافِعُ ، عِصْمَةٌ لِمَنْ تَمَسَّكَ بِهِ ، وَنَجَاةٌ لِمَنْ تَبِعَهُ ، لَا يَزِيغُ فَيَسْتَعْتَبُ ، وَلَا يَعْوجُّ فَيَقْوُمُ ، وَلَا تَنْقُضِي عَجَائِظُهُ ، وَلَا يَخْلُقُ مِنْ كَثْرَةِ الرَّدِّ . ائْتَلُوهُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْجُرُكُمْ عَلَى تِلَاوَتِهِ ، كُلَّ

= الجوزي : « عتبة بن اليقظان قال على بن الحسين بن الجنيد : لا يساوي شيئا . وفيه الحارث بن نهران . قال يحيى : ليس بشيء ، وقال النسائي : متروك . وقال ابن حبان : لا يحتج به . و أبو سعيد قال الدارقطني : مجهول » اهـ . وقد اختلف على الحارث بن نهران في إسناده كما في « سنن الدارقطني » . وبالحمل على الحديث ضعيف جدًا ولذا قال الدارقطني : « ليس فيه شيء ثبت » . وقال أحمد : « ماسمعا بهذا » .

أما الصلاة خلف الفاسق فجائزة بالإجماع ، ولها قيود ذكرتها في « بذل الإحسان » . (٧٧٢) فالحمد لله على التوفيق .

٦٨ - ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذي (١ / ١٨٨ - ١٨٩ تحفة) ، وابن ماجه (١ / ١٦٣) ، وأحمد (٥ / ١٢٥ ، ١٣٦) ، والطيالسي (٥٤٧) ، وابن خزيمة (١ / ٦٣ - ٦٤) ، وابن عدى في « الكامل » (٣ / ٩٢٣) ، والدارقطني في « المختلف والمؤتلف » (١ / ٣٠٣) ، والحاكم (١ / ١٦٢) ، والبيهقي (١ / ١٩٧) ، والخطيب في « الموضح » (٢ / ٣٨٣) ، وابن الجوزي في « العلل » (١ / ٣٤٥) من طريق خارجة ابن مصعب ، عن يونس بن عبيد ، عن الحسن ، عن عتي بن ضمرة ، عن أبي بن كعب مرفوعًا فذكره . قال الترمذي : « حديث أبي بن كعب حديث غريب ، وليس إسناده بالقوى ، لأننا لا نعلم أحدًا أسنده غير خارجة ، وخارجة ليس بالقوى عند أصحابنا . وضعفه ابن المبارك » اهـ . وقال الحاكم : « وأنا أذكره محتسبًا ، لما أشاهده من كثرة وسواس الناس في صب الماء » .

قُلْتُ : مهما كان الدافع محمودًا ، فلا يليق أن يذكر هذا الحديث في « المستدرك على الصحيحين » !! وقال البيهقي : « وهذا الحديث معلول برواية الثوري عن بيان عن الحسن بعضه من قوله غير مرفوع . وبقائه عن يونس بن عبيد من قوله غير مرفوع ... » . ثم ساقه وقال : « هكذا رواه خارجة بن مصعب ، وخارجة ينفرد بروايته مُسنَدًا وليس بالقوى في الرواية » . قُلْتُ : ويضاف =

حَرْفٍ عَشْرَ حَسَنَاتٍ أَمَا إِنِّي ، لَا أَقُولُ ، أَلَمْ حَرْفٌ ، وَلَكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ ،
وَلَا مَ حَرْفٌ ، وَمِيمٌ حَرْفٌ .

٧٠ - « كَانَ الْكِتَابُ الْأَوَّلُ نَزَلَ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ ، عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ ،
وَنَزَلَ الْقُرْآنُ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ : زَاجِرٍ ، وَآمِرٍ ، وَحَلَالٍ ، وَحَرَامٍ ،
وَمُحْكَمٍ ، وَمُتَشَابِهٍ ، وَأَمْثَالٍ . فَأَجَلُوا حَلَالَهُ ، وَحَرَّمُوا حَرَامَهُ ، وَاعْتَبَرُوا
بِأَمْثَالِهِ ، وَآمَنُوا بِمُتَشَابِهِهِ ، وَقَوْلُوا ﴿ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ﴾ ٣ / ٧ .

= إلى ذلك أيضاً عن عنة الحسن البصري . ولذلك ضعفه البغوي كما في « شرح السنة » (٢ / ٥٣) ،
وقال أبو زرعة الرازي : « حديث منكّر » . ذكره ابن أبي حاتم في « العلل » (١ / ٦٠) . والله أعلم .

٦٩ - ضعیف .

أخرجه محمد بن نصر في « قيام الليل » (٧٢) ، والحاكم (١ / ٥٥٥) ، وابن حبان في « المجروحين »
(١٠٠ / ١) من طرق عن إبراهيم بن مسلم المجرى ، عن أبي الأحوص ، عن ابن مسعود مرفوعاً
وقد رواه عن إبراهيم هكذا مرفوعاً جماعة منهم ابن فضيل وأبو معاوية وابن الأجلح وصالح بن عمر .
وخالفهم ابن عيينة وجعفر بن عون ، فرويا الحديث عن إبراهيم المجرى بسنده لكن أوقفاه . أخرجه
الطبراني في « الكبير » (ج ٩ / رقم ٨٦٤٦) من طريق عبد الرزاق وهذا في « مصنفه » (٣ /
٣٧٥ - ٣٧٦) ، والدارمي (٢ / ٣١٠) ، والشجري في « الأمل » (١ / ٨٤) . والاختلاف في
الدفع والوقف إنما هو من إبراهيم المجرى قال الحافظ : « لِينُ الْحَدِيثِ ، رَفَعُ مَوْقُوفَاتٍ » اهـ .

قُلْتُ : والموقوف أشبه ، والطرق عند الدارمي والطبراني تدل على ذلك . و أما قول الحاكم :
« صحيح الإسناد ولم يخرجاه » !! فردّه الذهبي بقوله : « إبراهيم بن مسلم ضعيف » .

وأما آخر الحديث « اتلوه ، فإن الله يأجركم ... الخ » فقد صحّ عن ابن مسعود مرفوعاً ، وقد
خرّجته في « الانشراح في آداب النكاح » (رقم ١٤٧) . فالحمد لله على التوفيق .

٧٠ - مُنْكَرٌ .

أخرجه ابن جرير في « تفسيره » (١ / ٣٠) ، وابن حبان (١٧٨٢) ، والطحاوي في « المشكل »
(١٨٤ / ١٨٥) ، وابن عبد البر في « التمهيد » (٨ / ٢٧٥) من طريق حيوة بن شريح عن عقيل
ابن خالد ، عن سلمة بن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن ابن مسعود مرفوعاً فذكره .
وخالفه الليث بن سعد ، فرواه عن عقيل ، عن ابن شهاب ، عن سلمة بن أبي سلمة عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم . وأخرجه الطحاوي (٤ / ١٨٥) . قال ابن عبد البر : « وهذا حديث عند أهل
العلم لا يثبت ، لأنه يرويه حيوة عن عقيل عن سلمة هكذا ، ويرويه الليث عن ابن شهاب عن سلمة
ابن أبي سلمة عن أبيه ، عن النبي ﷺ مرسلًا . وأبو سلمة لم يلق ابن مسعود ، وابنه سلمة ليس
من يُحتج به ، وهذا الحديث يجمع على ضعفه من جهة إسناده » . وسبقه الطحاوي إلى مثل ذلك
فقال : « فاختلف حيوة والليث عن عقيل في إسناد هذا الحديث ، فرواه كل واحد منهما =

٧١ - « إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - اخْتَارَنِي ، وَاخْتَارَ لِي أَصْحَابًا ، فَجَعَلَ لِي مِنْهُمْ زُرَّاءَ ، وَأَنْصَارًا ، وَأَصْهَارًا ، فَمَنْ سَبَّهُمْ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ ، وَالْمَلَائِكَةِ ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا ، وَلَا عَدْلًا . »

= على ما ذكرناه في روايته إياه . وكان أهل العلم بالأسانيد يدفعون هذا الإسناد بانقطاعه في إسناده ، لأن أبا سلمة لا يتبع في سننه لقاء عبد الله بن مسعود ، ولا أخذه إياه عنه . هذا من جهة إسناده . وأما من جهة متنه ، فقال ابن عبد البر : « وقد رده قوم من أهل النظر . منهم أحمد بن أبي عمران ، قال : من قال في تأويل السبعة الأحرف هذا القول ، فتأويله فاسد . ومحال أن يكون الحرف منها حرامًا لا ماسواه ، أو يكون حلالًا ، لا ماسواه . لأنه لا يجوز أن يكون القرآن يقرأ على أنه حلال كله ، أو حرام كله ، أو أمثال كله . ذكره الطحاوي عن أحمد بن أبي عمران ، سمعه منه ، وهو كما قال ابن أبي عمران ... » .

٧١ - ضَعِيفٌ .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ١٧ / رقم ٣٤٩) ، وفي « الأوسط » (ج ١ / رقم ٤٥٩) ، والآجري في « الأربعون » (ص ٤٥) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٢ / ١١) ، والخطيب في « تلخيص المتشابه » (٢ / ٦٣١) من طريق الحميدى ، نا محمد بن طلحة التيمي ، حدثني عبد الرحمن بن سالم ، بن عبد الرحمن بن عتبة بن عويم بن ساعدة ، عن أبيه ، عن جده مرفوعًا ذكره . قال الطبراني : « لا يروى هذا الحديث عن عويم بن ساعدة إلا بهذا الإسناد ، تفرد به محمد بن طلحة » .

قُلْتُ : وسننه ضعيف ، وله آفتان : الأولى : عبد الرحمن بن سالم مجهول العين والصفة ، لم يرو عنه غير محمد بن طلحة . وقد صرح الحافظ في « التقریب » بأنه : « مجهول » الثانية : سالم بن عبد الرحمن ، أيضًا لم يرو عنه غير ولده عبد الرحمن ، فهو مجهول مثله . وقد قال البخاري عن الحديث : « لم يصح » . نقله الحافظ في ترجمة عبد الرحمن بن سالم من « التهذيب » .

وله شاهد من حديث أنس رضي الله عنه . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (١ / ١٢٦) من طريق أحمد بن عمران الأحنسي ، قال : حدثنا عبد الرحمن بن محمد المخاري ، قال : حدثنا عبيدة بن أبي راطة الخزاعي ، عن أبي جعفر ، عن أنس مرفوعًا : « إن الله اختارني ، فاختار لي أصحابي وأصهارى . وسياقى قوم يسبونهم ، ويتقصونهم ، فلا تحالسونهم ، ولا تشاربونهم ، ولا تؤاكلونهم ، ولا تشربونهم . وهو باطل ، وأحمد بن عمران قال البخاري : « منكر الحديث » وتركه أبو حاتم وأبو زرعة . وفيه مجاميل ، وقد اختلف في إسناده كثيرًا ، وقد روى العقيلي كل ذلك . وأخرجه الخطيب في « التاريخ » (٢ / ٩٩ و ١٣ / ٤٤٣) من وجهين آخرين عن أنس مرفوعًا وزاد في أحد اللفظين : « ... ألا لاتصلوا معهم ، ألا ولا تصلوا عليهم ، عليهم حلت اللعنة » . وكلا الوجهين لا يصح . وله لفظ آخر من حديث جابر ، وهو الآتي .

٧٢ - « إِنَّ اللَّهَ اخْتَارَ أَصْحَابِي عَلَى الْعَالَمِينَ ، سِوَى النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ .
وَاخْتَارَ لِي مِنْ أَصْحَابِي أَرْبَعَةً - يَعْنِي أَبَا بَكْرٍ ، وَعُمَرَ ، وَعُثْمَانَ ، وَعَلِيًّا ،
رَحِمَهُمُ اللَّهُ - فَجَعَلَهُمْ أَصْحَابِي ، وَقَالَ فِي أَصْحَابِي : كُلُّهُمْ خَيْرٌ ، وَاخْتَارَ
أُمَّتِي عَلَى الْأُمَمِ ، وَاخْتَارَ أُمَّتِي أَرْبَعَ قُرُونٍ ، الْقَرْنَ الْأَوَّلَ ، وَالثَّانِي ،
وَالثَّالِثَ ، وَالرَّابِعَ » .

٧٣ - « مَنْ مَلَكَ زَادًا وَرَاحِلَةً ، فَلَمْ يَحُجَّ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -
فَلَا يَضُرُّهُ يَهُودِيًّا مَاتَ أَوْ نَصْرَانِيًّا » .

٧٢ - باطل .

أخرجه البرار (ج ٣ / رقم ٢٧٦٣) ، وابن حبان في « المحروحين » (٢ / ٤١) ، والخطيب في « التاريخ »
(٣ / ١٦٢) ، وفي « الموضح » (٢ / ٢٨٠) من طريق عبد الله بن صالح ، ثنا نافع بن يزيد ، حدثني
أبو عقيل زهرة بن معبد ، عن سعيد بن المسيب ، عن جابر مرفوعاً فذكره . قال البزار : « لانعلمه
يروى عن جابر إلا بهذا الإسناد ، ولم يشارك عبد الله بن صالح في روايته هذه عن نافع ابن يزيد أحد
نعلمه » .

قُلْتُ : قد توبع عبد الله بن صالح عليه . أخرجه الخطيب في « الموضح » (٢ / ٢٨٠) من طريق
أبي العباس الأثرم ، محمد بن أحمد ، حدثنا علي بن داود القنطري ، حدثنا سعيد بن أبي مريم وعبد الله
بن صالح ، عن نافع فذكره . ولكن يبدو أن هذه المتابعة لا تثبت ؛ فقد قال أحمد بن محمد التستري :
« سألت أبا زرعة عن حديث زهرة بن معبد في الفضائل ، فقال : باطل ، وضعه خالد المصري ، ودلسه
في كتاب أبي صالح . فقلت : فمن رواه عن سعيد بن أبي مريم ؟ قال : هذا كذاب ، قد كان محمد
ابن الحارث العسكري حدثني به عن أبي صالح وسعيد » . فعلق الذهبي بقوله : « قُلْتُ : قد رواه ثقة
عن الشيخين ، فعله مما أدخل على نافع ، مع أن نافع بن يزيد صدوق يقظ » . هـ . قُلْتُ : فيظهر
مما سبق أن متابعة سعيد بن أبي مريم لاتصح ، إنما هي مفتعلة ثم ألصقت بالثقات ، وبقي عبد الله
ابن صالح وقد تفرد بالحديث ، وكما يظهر أنه أدخل عليه بسبب غفلته فحدث به . قال الذهبي :
« فقامت عليه القيامة » . قال أبو زرعة : « بلى أبو صالح بخالد بن نجيح في حديث زهرة بن معبد ،
عن سعيد وليس له أصل » . وقال النسائي : « حديث موضوع » . أما الحافظ ابن حجر فقال في
« الإصابة » (١ / ١٣) : « رجاله موثقون » . وقال الهيثمي (١٠ / ١٦) : « رجاله ثقات ، وفي
بعضهم خلاف » . فهذا لا يعارض ماتقدم . والله أعلم .

٧٣ - ضعیف جداً .

= روى عن على بن أبى طالب ، وأبى هريرة ، وأبى أمامة ، وعمر بن الخطاب موقوفاً عليه .

● أولاً : حديث على بن أبى طالب ، رضى الله عنه .

أخرجه الترمذى (٨١٢) والبخارى — كما فى « نصب الرأية » (٤ / ٤١١) — وابن أبى حاتم ، وابن مردويه ، فى « تفسيرهما » — كما فى « ابن كثير » (١ / ٣٣٢) — وابن جرير (رقم ٧٤٨٧ ، ٧٤٨٩) ، والعقيلى فى « الضعفاء » (٤ / ٤٣٨) والسهمى فى « تاريخ جرجان » (١ / ١١ / ٤٣٤) ، وابن عدى فى « الكامل » (٧ / ٢٥٨٠) ، وكذا ابن الجوزى فى « الموضوعات » (٢ / ٢٠٩) من طرق عن هلال بن عبد الله ، عن أبى إسحق الممدانى ، عن الحارث الأعور ، عن على مرفوعاً ... فذكره . قال الترمذى : « هذا حديث غريب ، لانعرفه إلا من هذا الوجه . وفى إسناده مقال . وهلال بن عبد الله مجهول ، والحارث يضعف فى الحديث » . وقال البخارى : « هذا حديث لا نعلم له إسناداً عن على إلا هذا الإسناد ، وهلال هذا بصرى حدث عنه غير واحد من البصريين : عفان بن مسلم ، ومسلم بن إبراهيم ، وغيرهما ، ولانعلمه يروى عن على إلا من هذا الوجه » اهـ .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ جداً . أما هلال بن عبد الله الباهلى ، فمع تجهيل الترمذى له ، فقد قال البخارى : « منكر الحديث » . وقال الحاكم أبو أحمد : « ليس بالقوى عندهم » . وقال إبراهيم الحزنى : « لا يعرف » . وقال العقيلى : « لا يتابع على حديثه » ، ولذلك قال الحافظ فيه : « متروك » [قُلْتُ : وتوجيه قول الحافظ أن المجهول إذا تفرد برواية خير منكر فهو تالف ، فإن انضم إلى ذلك قول مثل البخارى فيه : « منكر الحديث » فحالهُ أردأ ، ولانفعه الجهالة حيثئذ . والله أعلم] . وأما الحارث ، فقال ابن الجوزى : « كذبه الشعبى » . والحارث ليس بكذاب ، وإن كان ضعيفاً واهياً . ولذلك قال ابن عدى : « الحديث غير محفوظ » . وقال العقيلى : « وهذا يروى عن على موقوفاً ، ولم يرو مرفوعاً من طريق أصح من هذه » . فالخاصل أن السند ضعيفٌ جداً ، وله ثلاث علل . العلتان السابقتان ، والثالثة : هى اختلاط أبى إسحق السبيعى ، وتدليسه . والله أعلم ، وإنما سمع من الحارث أربعة أحاديث ، وليس هذا منها ، فلعله دلس من هو شرٌ من الحارث !!

● ثانياً : حديث أبى أمامة ، رضى الله عنه .

أخرجه الدارمى (١ / ٣٦٠) واللفظ له ، وسعيد بن منصور فى « سننه » ، وأبو يعلى فى « مسنده » — كما فى « التلخيص » (٢ / ٢٢٢) — ، والبيهقى (٤ / ٣٣٤) وأبو نعيم فى « الحلية » (٩ / ٢٥١) ، وابن الجوزى (٢ / ٢١٠) من طريق شريك بن عبد الله النخعى ، عن ليث ، عن عبد الرحمن ابن سابط ، عن أبى أمامة مرفوعاً : « من لم يمنعه عن الحج حاجة ظاهرة ، أو سلطان جائر ، فمات ولم يهجع ، فليمت إن شاء يهودياً ، وإن شاء نصرانياً » . قال البيهقى : « إسناده غير قوى » .

قُلْتُ : أما شريك النخعى ، فهو سبىء الحفظ كما هو معروف ، وقد خولف فى إسناده كما يأتى — إن شاء الله — وليث ، هو ابن أبى سليم اختلط فى آخر عمره ، ولم يتميز حديثه القديم من الذى =

= بعد الاختلاط . أما شريك ، فقد خالفه سفيان الثوري [وتابعه إسماعيل بن عليّة ، عن ليث مرسلًا . أخرجه أحمد في « كتاب الإيمان » (ق ١٤٠ / ١)] فرواه عن ليث ، عن عبد الرحمن بن سابط قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .. فذكره مرسلًا . أخرجه أحمد في « كتاب الإيمان » (ق ١٤٠ / ١) حدثنا وكيع ، عن سفيان به . وسفيان أثبت من شريك بلا شك ، لكن الشأن في ليث بن أبي سليم . وقد خولف وكيع . خالفه نصر بن مزاحم ، عن سفيان ، عن ليث ، عن ابن سابط ، عن أبي أمامة مرفوعًا . أخرجه ابن عدى في « الكامل » (٢٥٠٢ / ٧) . وهذه المخالفة ساقطة ، فنصر بن مزاحم تالف . تركه أبو حاتم ووهاه ، بل كذبه أبو خيثمة . فأنتى يناطح وكيعًا ، الثقة الجبل !! فالصواب أن الحديث من جهة سفيان مرسل ، لاسيما وقد توبع وكيع عليه . قال في « نصب الراية » (٤ / ٤١١) : « قال ابن أبي شيبة في « مصنفه » : حدثنا أبو الأحوص ، عن سلام بن سليم ، عن ليث ، عن عبد الرحمن بن سابط ، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ... فذكره » . قلْتُ : كذا وقع في « نصب الراية » : « ... أبو الأحوص ، عن سلام بن سليم ... » . وهو خطأ لا إشكال فيه . وأبو الأحوص هو سلام بن سليم ، شيخ أبي بكر بن أبي شيبة فيه . فالصواب أن زيادة : « عن » مقحمة لا معنى لها . وأخرجه ابن أبي عمر العدني في « كتاب الإيمان » (٣٧) قال : حدثنا هشام ، عن ابن جريج ، قال : وحدثت عن عبد الرحمن بن سابط أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ... فذكره . وفي آخره : « أو مية جاهلية » . لكن إسنادها ضعيف ، وهشام هو ابن سليمان . قال فيه الحافظ : « مقبول » والانقطاع بين ابن جريج وابن سابط ، فالخاصل أن رواية سفيان وأبي الأحوص وابن عليّة عن ليث بالإرسال ، أثبت من رواية شريك عنه موصولًا . لاسيما وقد اختلف على شريك فيه . فرواه عنه على الوجه الأول يزيد ابن هارون ، عند الدارمي ، وأبي نعيم ، وشاذان ، الأسود بن عامر عند البيهقي وبشر بن الوليد الكندي ، عند أبي يعلى . والمغيرة بن عبد الرحمن [وبه أعلّ ابن الجوزي طريق حديث أبي أمامة السابق مع علل أخرى . والصواب عدم الإعلال به للمتابعات] ، وخالفهم عمار بن مطر ، فرواه عن شريك ، عن منصور ، عن سالم ابن أبي الجعد ، عن أبي أمامة مرفوعًا . فذكره . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » — كما في « اللآلئ » (١١٨ / ٢) — وعنه ابن عدى في « الكامل » (١٧٢٨ / ٥) ، وابن الجوزي في « الموضوعات » (٢٠٩ / ٢) . قال ابن عدى : « هذا الحديث عن أبي هلال وشريك غير محفوظ » . وقال ابن الجوزي : « عمار بن مطر قال العقيلي : يحدث عن الثقات بالمناكير . وقال ابن عدى : متروك الحديث » . قلْتُ : فمثل مخالفته ليزيد بن هارون ومن معه ، لا تساوى شيئًا . وبالجمله ، فالصواب في حديث أبي أمامة هو الإرسال كما رجحه البيهقي وابن عبد الهادي في « التنقيح » — كما في « نصب الراية » (٤ / ٤١٢) — . ولذلك قال ابن دقيق العيد في « الإمام » : « وحديث أبي أمامة على ما فيه أصلحها » . وسبقه إلى ذلك شيخه المنذرى رحمه الله ، فقال — كما في « التلخيص » (٢ / ٢٢٣) — : « وطريق أبي أمامة على ما فيها أصلح من هذه » يعنى من حديث علي بن أبي طالب السابق .

● ثالثًا : حديث أبي هريرة ، رضى الله عنه .

أخرجه ابن عدى في « الكامل » (١٦٢٠ / ٤) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢٠٩ / ٢) من طريق عبد الرحمن القطامي ، حدثنا أبو المهزم ، عن أبي هريرة مرفوعًا : « من مات ولم يتحج حجة الإسلام في غير وجع حابس ، أو حجة ظاهرة ، أو سلطان جائر ، فليمت أى الميتين إما يهوديًا أو نصرانيًا » . قال =

= ابن الجوزى : « أبو المهزم واسمه يزيد بن سفيان . قال يحيى : ليس حديثه بشيء . وقال النسائي : متروك الحديث . وفيه عبد الرحمن القطامي ، قال عمرو بن علي الفلاس : كان كذاباً ، وقال ابن حبان : يجب تنكُّب رواياته » اهـ . وقال الحافظ في « التلخيص » (٢ / ٢٢٣) : « عبد الرحمن القطامي ، عن أبي المهزم ، وهما متروكان » .

● رابعاً : حديث عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه ، الموقوف .
وله عنه طرق :

الأول : الحسن البصرى ، عنه . أخرجه سعيد بن منصور في « سننه » — كما في « نصب الراية » (٤ / ٤١١) — قال : ثنا هشيم ، ثنا منصور ، عن الحسن قال : قال عمر بن الخطاب : لقد هممتُ أن أبعث رجالاً إلى هذه الأمصار ، فينظروا كل من كانت له جدَّة ولم يحج ، فيضربوا عليهم الجزية . ما هم بمسلمين ، ما هم بمسلمين . قلْتُ : وسنُّه ضعيف . ولم يختلف أحد أن الحسن البصرى لم يدرك عمر بن الخطاب .

الثاني : عبد الرحمن بن غنم ، عنه . أخرجه ابن أبي عمر العدني في « الإيمان » (٣٨) ، والبيهقي (٤ / ٣٣٤) من طريقين عن ابن جريج أخبرني عبد الله بن نعيم ، أن الضحاك بن عبد الرحمن الأشعري ، أخبره أن عبد الرحمن بن غنم أخبره أنه سمع عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : « ليمت يهودياً أو نصرانياً — يقولها ثلاث مرات — رجل مات ولم يحج ، وجد لذلك سعة ، وخليت سبيله ... » . وسنُّه صحيح . وأخرجه الإسماعيلي كما في « ابن كثير » (١ / ٣٣٢) — ، وكذا أبو نعيم في « الحلية » (٩ / ٢٥٢) من طريق الأوزاعي ، حدثني إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر ، حدثني عبد الرحمن ابن غنم ، أنه سمع عمر بن الخطاب ، فذكره . قال الحافظ ابن كثير : « هذا إسنادٌ صحيحٌ » . وكذا صححه الحافظ في « التلخيص » (٢ / ٢٢٣) .

الثالث : حسن بن محمد بن الحنفية ، عنه . أخرجه ابن أبي عمر العدني في « كتاب الإيمان » (٣٩) حدثنا هشام ، عن ابن جريج ، قال : أخبرني عمرو بن دينار ، أن حسن بن محمد أخبره أن عمر بن الخطاب رأى ناساً يعرفون في الحج ، عليهم قمصٌ وعمائم ، فضرب عليهم الجزية . وسنُّه ضعيف للانقطاع بين حسن بن محمد وعمر .

الرابع : عبد الله بن المسيب ، عنه . أخرجه البخاري في « الكبير » (٣ / ١ / ٢٠٢) إشارةً ، وابن أبي عمر في « الإيمان » (٤٠) من طريق ابن جريج ، قال : أخبرني سليمان ، مولى لنا ، عن عبد الله بن المسيب ، قال سمعت عمر بن الخطاب يقول : « من لم يكن حجَّ ، فليحج العام ، فإن لم يستطع ، فعائم قابل ، فإن لم يستطع ، فعائم قابل ، فإن لم يفعل ، كتبنا في يده : يهودياً أو نصرانياً » . قلْتُ : وسنُّه حسن في الشواهد . وسليمان هو ابن أبيه ، قال الحافظ : « مقبولٌ » . يعني حيث توبع . وقد توبع كما ترى . فالخلاصة أن هذا الحديث وإياه ، والصواب أنه موقوف على عمر رضى الله عنه . والله أعلم .

٧٤ — « مَنْ قَالَ فِي السُّوقِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَحَدَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ،
لَهُ الْمُلْكُ ، وَلَهُ الْحَمْدُ ، يُحْيِي وَيُمِيتُ ، وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ ، بِيَدِهِ الْحَيُّرُ ،
وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَلْفَ أَلْفِ حَسَنَةٍ ، وَمَحَا عَنْهُ أَلْفَ
أَلْفِ سَيِّئَةٍ ، وَبَنَى لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ » .

= ٧٤ — مُنْكَرٌ .

أخرجه الترمذی (٣٤٢٩) ، وابن ماجه (٢٢٣٥) ، وأحمد (١ / ٤٧) ، والطيالسی (ص ٤ — ٤) ،
وابن السنی فی « اليوم واللیلة » (١٨١) ، وابن عدی فی « الكامل » (٥ / ١٧٨٥) من طریق عمرو
ابن دينار ، قهرمان آل الزبیر ، عن سالم ، عن ابن عمر ، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً ... فذكره .
ورواه عن عمرو بن دينار جماعة منهم : « حماد بن زيد ، ومعتمر بن سليمان ، وغيرهما » . وتابعهما
هشام بن حسان ، ولكن اختلف عليه فيه : فرواه فضیل بن عیاض ، عنه ، كرواية حماد بن زيد .
أخرجه ابن عدی (٥ / ١٧٨٦) ، وأبو نعیم فی « أخبار أصبهان » (٢ / ١٨٠) . والراوی عن فضیل
عند ابن عدی هو یحیی بن طلحة الیربوعي ، وقد كذبه ابن الجنید ، وقال النسائی : « ليس بشيء » .
ووثقه ابن حبان وقال : « يُغرب » . فأما تكذيب ابن الجنید ، فقد خطأه الصغاني ، ولم يعتمد عليه الحافظ
فی « التقریب » ، فقال فيه : « لين الحديث » . ولست أدري هل توبع عند أبي نعیم أم لا ، فإن كتابه
ليس معي الآن ، وكنت قد خَرَجْتُ الحديث منه قديماً في أوراق ، فبدأت نقل السند من عند « فضیل
ابن عیاض » . وعلى كل حال ، فلا نعصب الجنابة بركة یحیی بن طلحة ، لوجود من هو أضعف منه .
وقد خولف الفضیل بن عیاض ، فيه عن هشام ، خالفه حفص بن غیاث ، فرواه عن هشام عن عبد الله
ابن دينار ، عن ابن عمر مرفوعاً . أخرجه الحاكم (١ / ٥٣٩) من طریق مسروق بن المرزبان ، ثنا
حفص به والخالفة من وجهين : الأول : أنه جعل شيخ هشام فيه هو : « عبد الله بن دينار » . الثاني :
أنه أسقط ذكر « عمر » فصار الحديث من مسند « ابن عمر » . أما الحاكم فقال : « صحيح على شرط
الشيخين » !! قُلْتُ : وهو وهمٌ فاحش . ومسروق بن المرزبان لم يخرج له أحد الشيخين أصلاً ، بل
ابن ماجه وحده من الستة ، وقد تعقبه الذهبي بقوله : « مسروق بن المرزبان ليس بحجة » اهـ . قُلْتُ :
ومسروق وثقه ابن حبان ، وقال صالح بن محمد : « صدوق » . وقال أبو حاتم : « ليس بالقوى ،
يكتب حديثه » . ويبدو أنه وهم في قوله : « عبد الله بن دينار » . على أنه توبع ، ولكن ممن هو أضعف
منه كما يأتي . وقد تابع هشام بن حسان على الوجه الثاني الذي فيه عبد الله بن دينار . تابعه عمران
ابن مسلم واختلف عنه فيه . فرواه یحیی بن سليم الطائفي ، عنه ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن
عمر مرفوعاً . أخرجه الحاكم (١ / ٥٣٩) والعقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٣٠٤ — ٣٠٥) ، وكذا
ابن عدی (٥ / ١٧٤٥) . ويحیی بن سليم الطائفي ، كان كثير الوهم في الأسانيد ، وقد خالفه بكير
ابن شهاب الدامغاني ، فرواه عن عمران بن مسلم ، عن عمرو بن دينار ، عن سالم ، عن أبيه ، عن =

= فذكره . فسقط ذكر « عمر » . وعمر بن المغيرة ، قال البخاري : « منكر الحديث ، مجهول » . ولكن تابعه أبو بشر إسماعيل بن حكيم الخزاعي ، قال : ثنا عمرو بن دينار به . أخرجه الدولابي في « الكنى » (١ / ١٢٩) حدثنا يزيد بن سنان ، قال : ثنا أبو بشر إسماعيل ... الخ . وإسماعيل بن حكيم الخزاعي ، هو صاحب الزبادي . ترجمه ابن أبي حاتم (١ / ١٦٥) ولم يحك فيه جرّحاً ولا تعديلاً . وعندي أن هذا الاضطراب هو من عمرو بن دينار . وأخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ١٢ / رقم ١٣١٧٥) ، وعنه أبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٢٨٠) من طريق سلم بن ميمون الخواص ، عن علي ابن عطاء ، عن عبيد الله العمري ، عن سالم ، عن ابن عمر مرفوعاً فذكره . قال أبو نعيم : « غريب من حديث سالم » . قُلْتُ : أما سلم بن ميمون ، فإنه كان مع عبادته ، ردىء الحفظ قال أبو حاتم : « لا يكتب حديثه » . وعلى بن عطاء لم أقف عليه الآن . وعبيد الله العمري ثقة ، ولكن وقع في « الحلية » : « عبد الله العمري » المُكَبَّرُ فإن يكن هو ، فهو ضعيف ، وأخرجه البخاري في « الكنى » (ص ٥٠ -) من طريق الدراودى ، عن أبي عبد الله الفراء ، عن سالم ، عن أبيه ، عن جده ... فذكره مرفوعاً بنحوه . وأبو عبد الله الفراء لم أعرفه . ثم راجعت « الجرح والتعديل » (٤ / ٢ / ٤٠١) فوجدت فيه : « أبو عبد الله القزاز قال أبى : مجهول » .

وله طرق أخرى منها : ما أخرجه عبد الله بن أحمد في « زوائد الزهد » (٢١٤) من طريق أبى خالد الأحمر ، عن مهاجر ، سمعت ابن عمر فذكره مرفوعاً . قُلْتُ : وسندُه ضعيف . أبو خالد الأحمر واسمه سليمان بن حيان ، كان في حفظه شيء ، وصفه ابن عدى بأنه ممن ساء حفظه ، ومهاجر هو ابن عمرو الشامي وثقة ابن حبان . وتوثيقه لين لهذه الطبقة . وأظن أن سليمان بن حيان لم يدرك مهاجرًا الشامي . والله أعلم .

ثم أوقفني أخ كريم على الحديث في كتاب « الدعاء » للطبراني فإذا فيه : « المهاجر بن حبيب » ، وليس « ابن عمرو » كما ذكرت ، ثم تبين أن هذا خطأ أيضا ، وصوابه المهاجر بن حبيب كما في « علل الدارقطني » (ج ١ / ق ٢٣ / ٢) ، والمهاجر وثقة ابن حبان ، وقال أبو حاتم : « لا بأس به » . ومنها : ما أخرجه الخطيب في « التلخيص » (١٦٩ / ١) من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، عن ابن عمر مرفوعاً به . قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ جدًا . وعبد الرحمن متروك الحديث . ولكن تابعه خارجة بن مصعب ، عن زيد بن أسلم . أخرجه الخطيب في « التلخيص » أيضا (٣٢١ / ١) من طريق علي بن يزيد الصدائي ، عن خارجة . وعلى بن يزيد الصدائي ، قال أحمد : « ما كان به بأس » . وقال أبو حاتم : « ليس بقوى ، منكر الحديث عن الثقات » . أما خارجة بن مصعب فضعيف .

وبالجملة ، فالحديث منكرٌ كما قال أبو حاتم ، وأسانيده مضطربة جدًا كما حققت . والله أعلم . وقد قال الحافظ في « الفتح » (١١ / ٢٠٦) : « في سننه لين » !!

٧٥ - ضَعِيفٌ جَدًّا .

أخرجه العقيلي (ق ٢٢٠ / ٢) ، ومن طريقه القضاعي في « مسند الشهاب » (١٧٣) ، وابن الجوزي =

= في « الموضوعات » (٣ / ٣١٩) من طريق داود بن المحبر ، قال : حدثنا نصر بن جميل ، قال : حدثنا حفص بن عبد الرحمن ، قال : أتينا عاصمًا الأحول نغزيه حين قتل أبنته ، وقلنا : إنا نرجو له الشهادة ، فقال : وما أوسع من ذلك ! ، سمعت أنس بن مالك يقول ... فذكره مرفوعاً . قال العقيلي . « نصر بن جميل ، وحفص بن عبد الرحمن مجهولان بالنقل ، وحدثهما غير محفوظ » .

قُلْتُ : وداود بن المحبر تالف ألبتة ، فإنه كذاب . وله طريق آخر عن عاصم . فأخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٣ / ١٢١) ، وعنه الخطيب في « التاريخ » (١ / ٣٤٧) ، وابن الجوزي (٣ / ٢١٨) من طريق أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد المفيد ، أنبأنا أحمد بن عبد الرحمن السقطي ، أنبأنا يزيد ابن هارون ، نا عاصم ، عن أنس . قُلْتُ : وهذا سند ساقط ، أما أبو بكر المفيد ، فقال ابن الجوزي : « ضعيف جداً قال الخطيب في « التاريخ » (١ / ٣٤٨) : « وكان شيخنا أبو بكر البرقاني قد أخرج في « مسنده الصحيح » عن المفيد حديثاً واحداً ، وكان كلما قرئ عليه اعتذر من روايته عنه ، وذكر أن هذا الحديث لم يقع إليه إلا من جهته فأخرجه عنه ، وسأله عنه فقال : ليس بحجة . وقال لنا البرقاني أيضاً : رحلت إلى المفيد فكتبت عنه الموطأ ، فلما رجعت إلى بغداد قال لي أبو بكر بن أبي سعد : أخلف الله عليك نفقتك ، فدفعته إلى بعض الناس ، وأخذت بدله بياضاً !! قال الخطيب : روى المفيد الموطأ عن الحسن بن عبد الله العبدى ، عن القعنبي ، فأشار ابن أبي سعد إلى أن نفقة البرقاني ضاعت في رحلته ، وذلك أن العبدى مجهول لا يعرف » . اهـ . وقال الذهبي : « هو متهم » . أما أحمد بن عبد الرحمن السقطي ، فقال الذهبي : « شيخ لا يعرف إلا من جهة المفيد ، يروى عن يزيد بن هارون عن حميد عن أنس ... فذكر خبراً موضوعاً » . اهـ . وهو يعنى حديث الباب . وقال الخطيب (١ / ٣٤٧) : « لأعلم أحداً من البغداديين ، ولاغيرهم عرف أحمد بن عبد الرحمن السقطي هذا ، ولاروى عنه سوى المفيد ... قال : وهذا الحديث إنما يحفظ من رواية مفرج بن شجاع الموصلي عن يزيد ... ثم رواه وحكى عن الأزدي قوله : مفرج بن شجاع الموصلي واهى الحديث . ثم قال : إنما عنى الأزدي هذا الحديث خاصة ، ومفرج في عداد المجهولين والحديث عن يزيد شاذ مع أنه قد روى عن نصر بن علي الجهضمي أيضاً ، عن يزيد وليس بثابت عنه [أخرجه الإسماعيلي في « معجمه » (ج ١ / ٢ / ٤٨) قال : حدثنا محمد بن صالح بن شعيب إملاءً ، قال : حدثني نصر بن علي ، عن يزيد بن هارون ، عن عاصم الأحول ، عن أنس به . قُلْتُ : وشيخ الإسماعيلي بصري لم أقف على ترجمته ، فلعل الخلل من جهة كما يفهم من قول الخطيب . والله أعلم] . ورواه إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله التيمي ، عن الحسن بن صالح ، عن عاصم الأحول . وإسماعيل كان كذاباً . ورواه أصرم ابن غياث النيسابوري عن عاصم ، وأصرم لا تقوم به حجة » . اهـ .

قُلْتُ : جرى الله الخطيب خيراً ، فقد أوجز لنا الطرق التي لم تنف عليها ، ثم شفعها بالحكم عليها . وواضح أن الحديث ليس له طريق ضعفه يسير ، فضلاً عن الصحة والحسن . ومع ذلك فإن السيوطي رحمه الله ناطح في هذا ، فقال في « اللآلئ » (٢ / ٤١٥) : « أنكر على المصنف توهينه لهذا الحديث . فقد صححه الإمام أبو بكر بن العربي ، وجمع الحافظ أبو بكر العراقي طرقه في جزء ، وقال إنه يبلغ رتبة الحسن » . اهـ . قُلْتُ : وصرح الحافظ العراقي في « المغني » (٤ / ٤٥٠) أنه جمع طرق الحديث =

٧٦ — « مَا نَنْعَمَ اللَّهُ — عَزَّ وَجَلَّ — عَلَى عَبْدٍ نِعْمَةً فِي أَهْلِ وَمَالٍ ،
وَوَلَدٍ ، فَيَقُولُ : مَا شَاءَ اللَّهُ ، لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، فَيَرَى فِيهِ آفَةً دُونَ الْمَوْتِ » .
٧٧ — « يَا عَائِشَةُ ! أَحْسِنِي جِوَارَ نِعَمِ اللَّهِ ، فَإِنَّهَا قَلَّ مَا تَفَرَّتْ عَنْ أَهْلِ
بَيْتٍ ، فَكَادَتْ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِمْ » .

= في جزء وقال : « قال ابن العري في « سراج المريدين » : إنه حديث حسن صحيح . وضعفه ابن
الجوزي » ا.هـ . وهذا القول لابرهان عليه ، وأحسن طرق الحديث ما أخرجه الإسماعيلي في « معجمه »
(ج ١ / ق ٤٨ / ٢) قال : حدثنا محمد بن صالح بن شعيب ، حدثنا نصر [الأصل : يحيى !!]
ابن علي ، عن يزيد بن هارون ، عن عاصم الأحول ، عن أنس . قال الحافظ في « اللسان » (٥ /
٢٠١) : « رواه أثبات إلا هذا — يعني شيخ الإسماعيلي — فما علمت حاله ، وقال الخطيب : ليس
بمحموظ عن نصر بن علي » ا.هـ . ثم قال : « والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » وقال :
هذا حديث لا يصح . قلت : سبقه إلى ذلك ابن طاهر فبالغ في إنكاره ... ثم قال : وقد جمع شيخنا
الحافظ أبو الفضل بن العراق طرقه في جزء ... والذي يصح في ذلك حديث حفصة بنت سيرين عن
أنس رضي الله عنه بلفظ : « الطاعون كفارة لكل مسلم . أخرجه البخاري » ا.هـ .

قلتُ : وعزو الحديث إلى البخاري بهذا اللفظ وهم بلا شك فإن لم أجده لا في البخاري ولا في
غيره من الكتب التي عندي وإنما اللفظ الذي في « الصحيحين » : « الطاعون شهادة لكل مسلم » .
أخرجه البخاري (١٠ / ١٨٠ — فتح) ، ومسلم (١٩١٦) وأحمد (٣ / ١٥٠ ، ٢٢٠ ، ٢٢٣ ،
٢٥٨) ، والطيالسي (١٧٨٥) ، والبيهقي في « شرح السنه » (٥ / ٢٥٢) من طريق عاصم الأحول ،
عن حفصة بنت سيرين ، عن أنس رضي الله عنه به .

٧٦ — ضَعِيفٌ .

أخرجه ابنُ أبي الدنيا في « الشكر » (رقم ١) ، وابنُ السني في « اليوم والليلة » (٣٥٩) ، والطبراني
في « الصغير » (١ / ٢١٢) ، والبيهقي في « الأسماء » (١٦١) ، والخطيب في « التاريخ » (٣ /
١٩٨ — ١٩٩) ، وابنُ أبي يعلى في « طبقات الحنابلة » (١ / ١٩٣) من طريق عمر بن يونس ، ثنا
عيسى ابن عون الحنفي ، عن عبد الملك بن زرارَةَ الأنصاري ، عن أنس بن مالك مرفوعاً به . وزاد
الطبراني : « وَتَوَلَّوْا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتُ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » . قال الطبراني : « لا يروى هذا
الحديث عن أنس إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عمر بن يونس » .

قلتُ : وكلهم ثقات ، ولكن عبد الملك بن زرارَةَ ترجمه ابنُ أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٢ / ٢ /
٣٥٠) ولم يحك فيه جرْحاً ولا تعديلاً فهو مجهولُ الحال . وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠ /
١٤٠) : « وعبد الملك بن زرارَةَ ضَعِيفٌ » . وفي « الميزان » : « قال الأزدي : لا يصحُّ حديثه » .

=

٧٧ — ضَعِيفٌ جَدًّا .

٧٨ - « مَنِ ابْتَلَى فَصَبَّرَ ، وَأُعْطِيَ فَشَكَرَ ، وَظَلَمَ فَفَقَرَ ، وَظَلَمَ فَاسْتَعْفَرَ . » ثُمَّ سَكَتَ ! قَالُوا : مَا لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ ! قَالَ : ﴿ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴾ [٦ / ٨٢] .

= أخرجه ابن ماجه (٣٣٥٣) ، وابن أبي الدنيا في « الشكر » (رقم ٢) من طريق الوليد بن محمد الموقري ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة قالت : دخل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرأى كسرة ملقاة فمسحها ، وقال ... فذكره . قال البوصيري في « الزوائد » : « في إسناده الوليد بن محمد . وهو ضعيف » .

قُلْتُ : تساهل البوصيري رحمه الله في شأن الوليد . وقد كذبه ابن معين ومحمد بن عوف . وتركه النسائي وغيره . وقال ابن حبان : « روى عن الزهري أشياء موضوعة لم يروها الزهري قط » . فالسند ضعيف جداً . ولكنه توبع ، تابعه خالد بن إسماعيل المخزومي ، عن هشام بن عروة ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً به . أخرجه ابن عدى (٩١٢ / ٣) ، والخطيب في « التاريخ » (١١ / ٢٢٩) قُلْتُ : وهذا سند ساقط . وخالد بن إسماعيل كان يضع الحديث على ثقات المسلمين . قال ابن عدى : « وهذا الحديث يروى أيضاً عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة رواه عن الزهري الوليد بن محمد الموقري ، وهو شر من خالد بن إسماعيل » . اهـ . وتابعة أيضاً القاسم بن غصن ، عن هشام بن عروة به . أخرجه الخرائطي في « فضيلة الشكر » (٦٨) . وسنده ضعيف . والقاسم ضعفه أبو حاتم . وقال أحمد : « حدث بأحاديث منكرة » . وقال ابن حبان : « يروى المناكير عن المشاهير » .

وله طريق آخر عن عائشة . أخرجه ابن حبان في « المجروحين » (٣ / ١٥٤) ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢٩١) من طريق أبي أشرس الكوفي ، عن شريك ، عن جعفر بن محمد عن أبيه ، عن آبائه قالوا مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على كسرة ملقاة ، فقال : « يا شقيراء! يا حميراء! أحسنى جوار نعمة الله . فبالخير أنزل الله المطر من السماء ، وبالخير أنبت النبات من الأرض ، وبالخير صمنا وصلينا ، وبالخير حججنا بيت ربنا ، وبالخير جاهدنا عدونا ، ولولا الخير ما عبد الله في الأرض » . قُلْتُ : وهذا حديث باطل ، ومنته في غاية النكارة . قال ابن حبان : « أبو أشرس الكوفي شيخ يروى عن شريك الأشياء الموضوعة التي ما حدث بها شريك قط ، لا يخل ذكره في الكتب إلا على سبيل الإنباء عنه » . اهـ . وذكره ابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ٣٢١ / ٢٤٨٠) عن ابن مسعود موقوفاً . وحكى عن أبيه أنه قال : « هذا حديث موضوع » .

٧٨ - ضَعِيفٌ جَدًّا .

أخرجه ابن أبي الدنيا في « الشكر » (١٦٥) والخرائطى في « فضيلة الشكر » (٣٧) ، والطبراني في =

٧٩ - « مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ : اللَّهُمَّ مَا أَصْبَحْتَ بِي مِنْ نِعْمَةٍ ، أَوْ بِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِكَ ، فَمِنْكَ وَحَدِّكَ لَا شَرِيكَ لَكَ ، فَلَكَ الْحَمْدُ وَلَكَ الشُّكْرُ ، إِلَّا أَدَّى شُكْرَ ذَلِكَ الْيَوْمِ . »

= « الكبير » (ج ٧ / رقم ٦٦١٤) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٢٥ - ٢٢٦) ، والشجري في « الأمالي » (٢ / ١٨٨) من طريق محمد بن المعل الكوفي ، عن زياد بن خيثمة ، عن أبي داود ، عن عبد الله بن سبخرة ، عن سبخرة ، مرفوعاً فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ جداً ، وله علتان : الأولى : أبو داود ، وهو الأعمى واسمه نفع بن الحارث تركه النسائي والدولابي والدارقطني . وقال أبو حاتم والساجي : « منكر الحديث » . وزاد الساجي : « يكذب » . ولذا قال ابن عبد البر : « أجمعوا على ضعفه ، وكذبه بعضهم ، وأجمعوا على ترك الرواية عنه » . الثانية : أن عبد الله بن سبخرة مجهولٌ كما في « التقريب » والله أعلم .

٧٩ - ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو داود (٥٠٧٣) ، والنسائي في « اليوم والليلة » (رقم ٧) ، وابن أبي الدنيا في « الشكر » (رقم ١٦٤) ، والقرطبي في « الذكر » - كما في « الفتوحات الربانية » (٣ / ١٠٧) - ، وابن الأثير في « أسد الغابة » (٣ / ٢٤١) ، والبيهقي في « شرح السنة » (٥ / ١١٥ - ١١٦) من طرق عن سليمان بن بلال ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، عن عبد الله بن عنبسة ، عن عبد الله بن غنام . وقد رواه عن سليمان بن بلال جماعة منهم : يحيى بن حسان ، وابن أبي أويس ، والقعنبي ، ويحيى ابن صالح الوحاظي . وخالفهم ابن وهب ، فرواه عن سليمان بن بلال بسنده سواء ولكنه قال فيه : « ابن عباس » . فجعله من مسند « ابن عباس » . أخرجه النسائي في « اليوم والليلة » - كما في « أطراف المزي » (٦ / ٤٠٤) - ، وعنه ابن السني (٤١) ، وابن حبان (ج ٢ / رقم ٨٥٨) ، من طرق عن ابن وهب . ولم يتفرد به ابن وهب ، فتابعه سعيد بن أبي مریم ، فرواه عن سليمان بن بلال به فذكر « عن ابن عباس » . أخرجه الطبراني في « الدعاء » من طريق يحيى بن نافع المصري ، عن سعيد به ، وقال : « هكذا رواه ابن أبي مریم ، وخالفه ابن وهب وغيره . ثم رواه عن أحمد بن محمد بن نافع الطحان المصري ، عن أحمد بن صالح ، عن ابن وهب ، عن سليمان بن بلال وقال : « عن ابن غنام » .

قُلْتُ : فيظهر من هذا أنه قد اختلف عن ابن وهب فيه وقد روى أبو داود هذا الحديث عن أحمد ابن صالح عن غير ابن وهب فقال : « عن ابن غنام » . قال الحافظ في « النكت الظرف » : « يحمل أنه كان عند أحمد بن صالح عن غير واحد » . والحاصل أن ذكر « ابن عباس » في السند غير محفوظ ، بل قال أبو نعيم في « المعرفة » : « من قال فيه : « ابن عباس » فقد صَحَّفَ » . وخطأ ابن عساكر وتبعه المزي من جعله من مسند « ابن عباس » . ثم إن سند هذا الحديث ضعيف ، لتفرد عبد الله بن عنبسة به قال الحافظ فيه : « مقبول » يعني حيث يتابع ، ولم يتابعه أحد - فيما أعلم - ولم =

٨٠ - « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا نَظَرَ فِي الْمِرَاقَةِ قَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَنِي ، فَأَحْسَنَ خَلْقِي وَخَلَقَنِي ، وَزَانَ مِنِّي مَاشَانٍ مِنْ غَيْرِي » .

= يذكر له الحافظ متابعًا في « نتائج الأفكار » عند كلامه عليه ، فمن الغريب أن يقول : « حديث حسن » !! كما في « الفتوحات » (٣ / ١٠٧) . والله أعلم . ومثله قول النووي رحمه الله في « الأذكار » : « وروينا في سنن أبي داود بإسناد جيد لم يضعفه ... » وهذا اعتقادًا منه على سكوت أبي داود ، وقد سكت أبو داود عن أحاديث كثيرة ضعيفة وللنوى بحث في ذلك يردُّ قوله الأول . والله أعلم .

٨٠ - ضَعِيفٌ .

أخرجه ابن السني في « اليوم والليلة » (١٦٣) ، وأبو الشيخ في « الأخلاق » (١ / ٥ / ١٨٤ - ١٨٥) ، من طريق أبي يعلى الموصلي ، وهذا في « مسنده » كما في « المجموع » (٥ / ١٧١) ، قال : حدثنا عمرو بن الحصين ، ثنا يحيى بن العلاء ، عن صفوان بن سليم ، عن عطاء بن يسار ، عن ابن عباس فذكره بلفظه .

قُلْتُ : وهذا سندٌ ساقط ، وعمرو بن الحصين ، وشيخه يحيى بن العلاء من الكذابين .

وله شاهدٌ من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه . أخرجه ابن السني (١٦٤) ، وابن أبي الدنيا في « الشكر » (١١٩) ، وأبو الشيخ في « الأخلاق » (١ / ٥ / ١٨٥) ، والخطيب في « الجامع » (١ / ٣٨٩ - ٣٩٠) والبيهقي في « الشعب » (٢ / ١ / ١٢٧) ، من طريق أبي معاوية هاشم بن عيسى الزبيدي ، نا الحارث بن مسلم ، عن الزهري ، عن أنس فذكره بنحوه وعنده : « وجعلني من المسلمين » . قُلْتُ : وهذا إسنادٌ ضعيفٌ ، وفيه علتان :

الأولى : أبو معاوية هذا ، مجهولٌ كما قال العقيلي في « الضعفاء » (٤ / ٣٤٣) بل قال : « منكر الحديث » . وتبعه الذهبي فقال : « لا يعرف » . وكذلك قال الهيثمي (١٠ / ١٣٩) : « لم أعرفه » ، وقد يفهم من عبارة الهيثمي أنه لم يطلع على « الضعفاء » للعقيلي ، أو حتى على « الميزان » أثناء حكمه إذ العادة أن يُصرح بأنه مجهول أو نحو ذلك ، ولا ينسب عدم المعرفة إلى نفسه إلا لأنه لم ير ترجمة له . والله أعلم .

الثانية : الحارث بن مسلم لأعرف عن حاله شيئاً ، ولكن هل هو « الحارث بن مسلم الرازي الذي قال فيه السليمانى : « به نظر » ؟!

وله طريق آخر عن أنس . أخرجه المروزي في « زوائد الزهد » (١١٧٤) أخبرنا الهيثم بن جميل ، قال : أخبرنا عبد الله بن المثنى بن أنس بن مالك ، قال : حدثني رجلٌ من آل أنس ، عن أنس قال : =

٨١ - « مَنِ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا مِنْ عَصَابَةٍ ، وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ أَرْضَى اللَّهُ مِنْهُ ، فَقَدْ خَانَ اللَّهَ ، وَرَسُولَهُ ، وَالْمُؤْمِنِينَ » .

= كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتناول المرأة فينظر فيها ، ويقول : الحمد لله ، أكمل خلقى ، وحسن صورتي ، وزان منى ماشان من غيرى !! . قُلْتُ : وسنده ضعيف ، لأجل الراوى عن أنس فإنه غير معروف . ثم وقفت عليه . فأخرجه البزار (ج ٤ / رقم ٣١٢٤) من طريق داود بن المحير ، ثنا عبد الله بن المثنى ، عن ثمامة ، عن أنس فذكره . قال البزار : « لانعلمه يروى مرفوعاً إلا بهذا الإسناد ، وداود بن المحير ليس بالحافظ » . قُلْتُ : تساهل البزار في حال داود ، وهو متروك ، بل اتهم بالكذب ووضع الحديث ، فالسند تالف .

وله شاهد من حديث على بن أبى طالب رضى الله عنه . أخرجه ابن السنى (١٦٢) من طريق الحسين ابن أبى السرى ، ثنا محمد بن الفضيل ، عن عبد الرحمن بن إسحق ، عن النعمان بن سعد ، عن على أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا نظر فى المرأة قال : « الحمد لله ، اللهم كما حسنت خلقى ، فحسن مخلقى » . قُلْتُ : وإسناده تالف . والحسين بن أبى السرى ضعفه أبو داود ، بل كذبه أبو عروبة الحرائى ، وأخوه محمد بن أبى السرى . وعبد الرحمن بن إسحق قال البخارى : « فيه نظر » . وقال أحمد وأبو حاتم : « منكر الحديث » . زاد أبو حاتم : « يكتب حديثه ولا يحتج به » . وضعفه ابن معين ، وأبو داود ، والنسائى ، وابن سعد ، وابن حبان وغيرهم .

وله شاهد من مرسل جعفر بن محمد . أخرجه ابن أبى الدنيا فى « الشكر » (١٧٥) عن ابن أبى فديك ، قال بلغنى عن جعفر بن محمد قال : كان رسول الله ﷺ — فذكره وسنده ضعيف للانقطاع بين ابن أبى فديك وجعفر ، ثم لأنه مرسل . والله أعلم .

٨١ - ضَعِيفٌ .

أخرجه العقيلي فى « الضعفاء » (ق ٤٧ / ٢) ، وابن عدى فى « الكامل » (٧٦٣ / ٢) ، والحاكم (٩٢ / ٤ - ٩٣) من طريق حسين بن قيس ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعاً به . قال الحاكم : « صحيح الإسناد » !! وسكت عنه الذهبى .

قُلْتُ : وليس كما قال ، فإن حسين بن قيس تركه أحمد والنسائى ، والدارقطنى . وضعفه ابن معين ، وقال البخارى : « لا يكتب حديثه » . وقال الجوزجاني : « أحاديثه منكرة جداً » . فكيف يكون الإسناد صحيحاً ؟ ثم رأيت الذهبى تعقبه ، قال الزيلعى فى « نصب الراية » (٤ / ٦٢) بعد أن حكى تصحيح الحاكم : « وتعقبه شيخنا شمس الدين الذهبى فى « مختصره » وقال : حسين بن قيس ضعيف » . اهـ . فهذا يبين أن تعليقه سقط من نسخة المستدرک المطبوعة ، فليؤخذ من هنا . والحمد لله . ولكن حسينا لم يتفرد به ، فقد تابعه اثنان ممن وقفت عليهما : الأول : يزيد بن أبى حبيب ، عن عكرمة به . أخرجه البيهقى (١٠ / ١١٨) من طريق ابن لهيعة ثنا يزيد به . قُلْتُ : وابن لهيعة سىء الحفظ ، =

٨٢ - « مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا ، فَأَمَرَّ عَلَيْهِمْ أَحَدًا مُحَابَاةً ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا ، وَلَا عَدْلًا ، حَتَّى يُدْخِلَهُ جَهَنَّمَ » .

= والراوى عنه عثمان بن صالح سمع منه بد احتراق كتبه . والله أعلم . الثانى : خُصيف بن عبد الرحمن ، عن عكرمة . أخرجه الخطيب فى « تاريخ بغداد » (٦ / ٧٦) من طريق إبراهيم بن زياد القرشى ، عن خُصيف . وهذا سندٌ ضعيفٌ . وإبراهيم بن زياد لا يعرف كما قال ابن معين والذهبي . وقال الخطيب : « فى حديثه نكرة » . ثم خُصيف بن عبد الرحمن فى حفظه مقال . وأخرجه الطبرانى فى « معجمه » - كما فى « نصب الراية » (٤ / ٦٢) - من طريق حمزة النصيبى ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عباس فساقه مرفوعًا . وسندهُ ضعيفٌ جدًا . وحمزة هو ابن أبى حمزة ، تناولوه ؛ قال ابن معين : « لا يساوى فلسًا !! » وقال البخارى : « منكر الحديث » . وهذا جرحٌ شديدٌ عنده . وتركه الدارقطنى . وقال ابن عدى : « عامة ما يرويه موضوع » . والحديث أخرجه مُسند فى « مسنده » كما فى « المطالب العالى » (٢ / ٢٣٣) - ونقل محققه عن البوصيرى أنه قال : « رواه مسدد بإسنادٍ حسن ، والطبرانى ، والحاكم وعنه البيهقى » . قُلْتُ : لم أقف على « مسند مُسند » ، والبوصيرى - عندى - من المتساهلين فى النقد ، فلست أركن إلى تحسينه لهذا الإسناد .

وللحديث شاهد عن حذيفة رضى الله عنه . أخرجه أبو يعلى فى « مسنده » قال : حدثنا أبو وائل خالد بن محمد البصرى ، ثنا عبد الله بن بكر السهمى ، ثنا خلف بن خلف ، عن إبراهيم بن سالم ، عن عمرو بن ضرار ، عن حذيفة مرفوعًا : « أما رجل استعمل رجلًا على عشرة أنفس ، وعلم أن فى العشرة من هو أفضل منه ، فقد غش الله ورسوله ، وجماعة المسلمين » . وفى السند بعض من لم أهدت إلى ترجمته ، ويغلب على ظنى أن ذلك بسبب التصحيف . والله أعلم .

٨٢ - ضعیف .

أخرجه الحاكم (٤ / ٩٣) من طريق بكر بن خنيس ، عن رجاء بن حيوة ، عن جنادة بن أبى أمية ، عن يزيد بن أبى سفيان قال ، قال لى أبو بكر الصديق رضى الله عنه حين بعثنى إلى الشام : يا يزيد ، إن لك قرابة ، عساك أن تؤثرهم بالإمارة ، ذلك أكثر ما أخاف عليك ، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : فذكره . قال الحاكم : « حديثٌ صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه !! » فتعقبه الذهبي بقوله : « قلت : بكر ، قال الدارقطنى : متروك » . وأخرجه أحمد (٢١) من طريق بقية بن الوليد ، قال : حدثنى شيخٌ من قريش ، عن رجاء بن حيوة ، بالإسناد السابق . وسندهُ ضعيفٌ لجهالة شيخ بقية فيه . وأخرجه أبو بكر المروزي فى « مسند أبى بكر » (١٣٣) من طريق الوليد بن الفضل العنزى ، قال : ثنا القاسم بن أبى الوليد التميمي ، عن عمرو بن واقد ، عن موسى بن يسار ، عن مكحول ، عن جنادة بن أبى أمية ، عن يزيد بن أبى سفيان به . قُلْتُ : وهذا سندٌ ساقطٌ ؛ أما الوليد بن الفضل ، فضعّفه الدارقطنى . وقال ابن حبان : « يروى موضوعات ، لا يجوز الاحتجاج به بحال » . وعمرو بن =

٨٣ — « مَنْ أَعَانَ ظَالِمًا بِيَاظِلٍ لِيُدْحِضَ بِهِ حَقًّا ، فَقَدْ بَرَى مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ » .

= واقد ، قال البخاري : « منكر الحديث » . وكذبه مروان بن محمد ، واتهمه دُحَيْمٌ ، وتركه الدارقطني . فالحديث ساقط عن حدِّ الاعتبار . والله أعلم .

٨٣ — ضَعِيفٌ .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (١١ / ٢١٥ / ١١٥٣٩) ، والحاكم (٤ / ١٠٠) من طريق معتمر بن سليمان ، قال : سمعت أبي ، يحدث عن حنش ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعاً به . قال الهيثمي في « المجموع » (٤ / ٢٠٥) : « في إسناده حنش ، وهو متروك ، وزعم أبو محصن أنه شيخ صدق » .
قُلْتُ : حنش هذا لقبٌ لحسين بن قيس الرحبي ، وقد تركه جماعة ، بل كذبه أحمد . فشهادة أبي محصن له لاتنفعه ؛ ولذا يُستغربُ أن يقول الحاكم : « حديث صحيح الاسناد !! لكنَّ حسينٌ لم يتفرد به ؛ بل تابعه إبراهيم بن أبي عبله ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعاً : « مَنْ أَعَانَ ظَالِمًا بِيَاظِلٍ لِيُدْحِضَ بِيَاظِلَهُ حَقًّا ، فَقَدْ بَرَى مِنْ ذِمَّةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَذِمَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ . وَمَنْ أَكَلَ دَرَاهِمًا مِنْ رِبَا ، فَهُوَ مِثْلُ ثَلَاثَةِ وَثَلَاثِينَ زَنِيَّةً ، وَمَنْ نَبَتَ لَحْمَهُ مِنْ سَحْتِ فَالنَّارِ أُولَى بِهِ » . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١٩١ / ٢) ، وفي « الصغير » (١ / ٨٢) وابن حبان في « المجروحين » (١ / ٣٢٨) من طريق سعيد بن رحمة المصيصي ، حدثنا محمد بن حمير ، عن إبراهيم بن أبي عبله به قال الطبراني : « لم يروه عن إبراهيم بن أبي عبله ، واسم أبي عبله : شمير ، وقد قيل : طرخان ، والصواب : شمير ، إلا محمد بن حمير ، تفرد به سعيد بن رحمة » . قُلْتُ : محمد بن حمير وثقه ابن معين ، ودُحَيْمٌ ، وتكلم فيه أبو حاتم بما لا يضرُّ كثيراً إن شاء الله . أما سعيد بن رحمة ، فقال فيه ابن حبان : « لا يجوز الاحتجاج به لخالفته الأثبات في الروايات » . وساق له الذهبي هذا الحديث من مناكيره . وتابعه خصيف ، عن عكرمة . أخرجه الخطيب (٦ / ٧٦) ومَرَّ قَبْلَ حَدِيثٍ .

ورواه عمرو بن دينار ، عن ابن عباس مرفوعاً : « مَنْ أَعَانَ بِيَاظِلٍ لِيُدْحِضَ بِيَاظِلَهُ حَقًّا فَقَدْ بَرَى مِنْ ذِمَّةِ اللَّهِ ، وَذِمَّةِ رَسُولِهِ . وَمَنْ مَشَى إِلَى سُلْطَانِ اللَّهِ لِيَذِلَّهُ ، أَذَلَّهُ اللَّهُ مَعَ مَا يَدْخُرُ لَهُ مِنَ الْخِزْيِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، سُلْطَانُ اللَّهِ : كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ . وَمَنْ تَوَلَّى مِنْ أَمْرَاءِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا فَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ فِيهِمْ مَنْ هُوَ أَوْلَى بِذَلِكَ وَأَعْلَمُ مِنْهُ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ، فَقَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَجَمِيعَ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ تَرَكَ حَوَائِجَ النَّاسِ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهَ فِي حَاجَتِهِ حَتَّى يَقْضَى حَوَائِجَهُمْ وَيُؤَدَّى إِلَيْهِمْ بِحَقِّهِمْ ، وَمَنْ أَكَلَ دَرَاهِمَ رِبَا فَهُوَ ثَلَاثُ وَثَلَاثِينَ زَنِيَّةً ، وَمَنْ نَبَتَ لَحْمَهُ مِنْ سَحْتِ فَالنَّارِ أُولَى بِهِ » . أخرجه الطبراني في « الكبير » (١١ / ١١٤ / ١١٢١٦) ومن طريقه الشجري في « الأمل » (٢ / ٢٢٩) من طريق أبي محمد الجزري . وهو حمزة النصيبى ، عن عمرو بن دينار . قال الهيثمي (٥ / ٢١٢) : « فيه أبو محمد الجزري ، حمزة النصيبى ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله رجال الصحيح » . قُلْتُ : أما أبو =

٨٤ — « لَا قَلِيلٌ مِنْ أَدَى الْجَارِ » .

٨٥ — « إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَعْتَادُ الْمَسَاجِدَ ، فَاشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيمَانِ » .

= محمد الجزري ، فأظنه حمزه بن أبي حمزة النصيبى ، وهو تالف كما قدمت فى الحديث (٨١) . والله أعلم .

وله شاهد من حديث ابن عمر رضى الله عنهما . أخرجه الخطيب (٨ / ٣٧٩) من طريق لاحق بن الحسين بن عمران بن أبى الورد ، حدثنا أبو سليمان داود بن سليمان الأصبهاني — قدم بغداد — حدثنا أبو الصلت سهل بن إسماعيل المرادى ، حدثنا مالك بن أنس ، عن الزهرى ، عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه مرفوعاً . قال الخطيب : « حديث باطل عن مالك ومن فوقه ، وكان لاحق غير ثقة » .

٨٤ — ضَعِيفٌ جَدًّا .

أخرجه الطبراني فى « الكبير » (ج ٢٣ / رقم ٥٣٥) ، وعنه أبو نعيم فى « الحلية » (١٠ / ٢٧) من طريق أحمد بن رشد بن ثناء أحمد بن أبى الحوارى ، ثنا الوليد ، ثنا شيبان ، عن يحيى ، عن أبى سلمة ، عن أم سلمة مرفوعاً . قال الهيثمى (٨ / ١٧٠) : « رجاله ثقات » !!

قُلْتُ : كيف هذا؟! وأحمد بن رشد بن شيخ الطبراني قال ابن عدى : كذبوه ، وأنكرت عليه أشياء . وساق له الذهبى حديثاً باطلاً فى ترجمته . والوليد هو ابن مسلم ، وكان يَدْلِسُ تَدْلِيسَ التَّسْوِيةِ ، ولم يصحح بالتحديث . ويحى بن أبى كثير مدلسٌ .

٨٥ — ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذى (٧ / ٣٦٥ — ٣٦٦ و ٨ / ٤٩٠ — تحفة) ، وابن ماجه (٨٠٢) ، والدارمى (١ / ٢٢٢) ، وأحمد (٣ / ٥٠ — ٥١ — الفتح الربانى) ، وابن خزيمة (٢ / ٣٧٩) ، وابن حبان (٣١٠) ، وابن عدى فى « الكامل » (٣ / ٩٨١ ، ١٠١٣) ، والحاكم (١ / ٢١٢ — ٢١٣ و ٢ / ٣٣٢) ، والبيهقى (٣ / ٦٦) ، وأبو نعيم فى « الحلية » (٨ / ٣٢٧) ، والخطيب فى « التاريخ » (٥ / ٤٥٦ — ٤٥٧) من طريق دراج بن سمعان ، عن أبى الهيثم ، عن أبى سعيد الخدرى مرفوعاً فذكره . قال الترمذى : « حديثٌ حسنٌ » . وقال الحاكم : « صحيح الإسناد » ووافقه الذهبى !!

قُلْتُ : لا ، ودراج ضعيف فى روايته عن أبى الهيثم . أما الذهبى فحالاه متضارب ؛ فقد رأيتُه أقر الحاكم على تصحيحه فى الموضوع الثانى المشار إليه ، ثم وجدته فى الموضوع الأول تعقب الحاكم بقوله : « قلت : دراج كثير المناكير » . وأقره الشيخ القارى فى « المرقاة » (١ / ٤٦١) . وفى « فيض القدير » (١ / ٣٥٨) ضَعَفَهُ المناوى ، ونقل عن الحافظ العراقى أنه قال : « حديثٌ ضعيفٌ » . والله أعلم .

٨٦ — « وَسَطُوا الْإِمَامَ ، وَسُدُّوا الْخَلَلَ » .

٨٧ — « لَسِيقُ أَقْدَمُهُ بَيْنَ يَدَيَّ ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ فَارِسٍ أَخْلَفَهُ وَرَأَى » .

٨٨ — « ذَرُوا الْحَسَنَاءَ الْعَقِيمَ ، وَعَلَيْكُمْ بِالسَّوْدَاءِ الْوَلُودِ ، فَإِنِّي مُكَاثِّرٌ بِكُمْ الْأَمَمَ ، حَتَّى السَّقَطَ مُحْنِطًا عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ ، فَيُقَالُ لَهُ : ادْخُلِ الْجَنَّةَ !؟ » ،

٨٦ — ضَعِيفٌ .

أخرجه أبو دلود (٢ / ٢٧٥ — عون) ، ومن طريقه البيهقي (٣ / ١٠٤) من طريق يحيى بن بشر بن خلاد ، عن أمه ، أنها دخلت على محمد بن كعب القرظي ، فسمعتة يقول : حدثني أبو هريرة مرفوعاً ... فذكره .
قُلْتُ : وهذا سندٌ ضعيفٌ . ويحيى بن بشر ، قال ابن القطان : « مجهول » . وأُمُّه ، واسمها « أمة الواحد بنت يامين » ، مجهولة أيضاً . والله أعلم .

٨٧ — مُتَكَرِّرٌ .

أخرجه ابنُ ماجه (١٦٠٧) من طريق خالد بن مخلد ، ثنا يزيد بن عبد الملك ، عن يزيد بن رومان ، عن أبي هريرة مرفوعاً ... فذكره .

قُلْتُ : وهذا سندٌ واهٍ ، وله ثلاث علل :

الأولى : ضعف يزيد بن عبد الملك ؛ قال البخاري : « ضعفه أحمد » . وتركه النسائي . وقال ابنُ عبد البر : « أجمعوا على ضعفه » . ويعني بالإجماع : الأكثر ، وإلا فقد مشى ابن معين أمره ، فقال في رواية : « لا بأس به » .

الثانية : الانقطاع بين يزيد بن رومان ، وأبي هريرة . صرح بذلك المزني في « تحفة الأشراف » (١٠ / ٤١٩) .

الثالثة : الاختلاف على يزيد بن عبد الملك في إسناده ؛ فمرة يرويه عن يزيد بن رومان ، عن أبي هريرة كما مر ذكره — ومرة يرويه عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة مرفوعاً . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٢٣١ / ١) ، وابنُ عدي في « الكامل » (٧ / ٢٧١٦٢٧١٥) ، وابنُ الجوزي في « الواحيات » (٢ / ٩٠٦) — ومرة يرويه عن يزيد بن خصيفة ، عن السائب بن يزيد ، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً . أخرجه ابن عدي (٧ / ٢٧١٦) وهذا الاختلاف إنما هو من يزيد النوفلي وهو ضعيفٌ كما سبق ذكره . وهذا يوجب =

فَيَقُولُ : حَتَّى يَدْخُلَ وَالِدَيَّ مَعِيَ » .

= ضعف الحديث ، والله أعلم . ولذا قال العقيلي : « لا يتابع على حديثه ، إلا من جهة لا تصح » . وقال ابن الجوزي : « هذا حديث لا يصح » . والسقط : هو الجين الذي يسقط قبل تمامه . وفي فضيلة السقط حديث آخر ، وهو الآتي .

٨٨ — مَوْضُوعٌ .

أخرجه ابن عدى في « الكامل » (٢ / ٧٨٠) أخبرنا أبو يعلى ، وهذا في « مسنده » — كما في « فيض القدير » (٣ / ٥٦٢) — حدثنا عمرو بن الحصين ، ثنا حسان بن سياه ، ثنا عاصم ، عن زر ، عن عبد الله ، مرفوعاً فذكره . قال ابن عدى : « وحسان بن سياه له أحاديث غير مذكورة ، وعامتها لا يتابعه غيره عليه . والضعف يتبين على رواياته وحديثه » .

قُلْتُ : وكذلك شيخ أبى يعلى فيه ، وهو عمرو بن الحصين ، فإنه أُلِفَ من ابن سياه ، وقد ذكرت قريباً أنه كذاب .

وله شاهدٌ من حديث معاوية بن حيدة ، رضى الله عنه . أخرجه ابن حبان في « المجروحين » (٢ / ١١١) من طريق على بن الربيع ، عن بهز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جده مرفوعاً : « سوداء ولود خيرٌ من حَسَناء لائلد ، إني مكاثرت بكم الأمم ، حتى أن السقط ليظل محتطاً على باب الجنة ، فيقال له ادخل الجنة ! ، فيقول : أنا وأبواي ! ، فيقال : أنت وأبوك » . قال ابن حبان : « هذا حديثٌ منكراً لأصل له ، وعلى بن الربيع يروى المناكير ، فلما كثرت في روايته بطل الاحتجاج به » . وأخرجه العقيلي (ق ١٥٢ / ٢) من طريق على بن نافع ، قال : حدثنا بهز بن حكيم به . وقال : « على بن نافع عن بهز ابن حكيم مجهولٌ بالنقل ، وحديثه غير محفوظ » . قُلْتُ : كذا وقع عند العقيلي « على بن نافع » ، ويقع لى أنه هو « على بن الربيع » ولا فرق بينهما ، فإما أن يكون أخطأ فيه بعض الرواة ، أو نسب في إحدى التسميتين إلى جده الأعلى أو نحو ذلك .

وله شاهدٌ من حديث على بن أبى طالب ، رضى الله عنه . أخرجه ابن ماجه (١٦٠٨) من طريق مندل بن على ، عن الحسن بن الحكم النخعي ، عن أسماء بنت عابس ، عن أبيها ، عن على مرفوعاً : « إن السقط ليراغم ربه إذا أدخل أبويه النار !! فيقال : أيها السقط المراغم ربه ! أدخل أبويك الجنة ، فيجرهما بسره حتى يدخلهما الجنة » قال أبو على : « يراغم ربه : يغاضب » . قُلْتُ : وهذا سندٌ واهٍ ، مندل بن على ضعيف ، وحكى البوصيرى في « الزوائد » الاتفاق على ضعفه ، وهو غلط ، فلم يتفقوا كما يظهر من مطالعة ترجمته ، وإن كان ضعيفاً . والحكم بن الحسن وثقه أحمد ، لكن قال ابن حبان : « يخطئ كثيراً ، ويهم شديداً ، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد » . وأسماء بنت عابس مجهولة ، لم يرو عنها سوى الحكم .

وله شاهدٌ من حديث معاذ بن جبل رضى الله عنه . أخرجه ابن ماجه أيضاً (١٦٠٩) من طريق =

- ٨٩ — « أَيَّمَا امْرَأَةٍ مَاتَتْ وَزَوَّجُهَا رَاضٍ عَنْهَا ، دَخَلَتْ الْجَنَّةَ » .
- ٩٠ — « لَا يَبْلُغُ الْعَبْدُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُتَّقِينَ ، حَتَّى يَدَعَ مَالًا بَاسًا بِهِ ، حَذَرًا مِمَّا بِهِ بَاسٌ » .

= يحيى بن عبيد الله ، عن عبيد الله بن مسلم الحضرمي ، عن معاذ مرفوعاً : « والذي نفسى بيده ! إن السقط ليجزئ أمه إلى الجنة ، إذا احتسبه » . قال البوصيري في « الزوائد » : « في إسناده يحيى بن عبيد الله بن موهب ، اتفقوا على ضعفه » .

وأما قوله : « فإني مكاثركم الأمم » فقد صحَّ من وجه آخر بلفظ : « تزوجوا الودود الولود فإني مكاثركم الأمم يوم القيامة » . وقد خرَّجته في « الانشراح في آداب النكاح » (رقم ١٠) . والحمد لله على التوفيق .

٨٩ — مُنْكَرٌ .

أخرجه ابن أبي شيبة (٤ / ٣٠٣) ، والترمذي (٤ / ٣٢٥ — تحفة) ، وابن ماجه (١ / ٥٧٠ — ٥٧١) ، والحاكم (٤ / ١٧٣) ، وابن الجوزي في « الواهيات » (٢ / ٦٣٠) ، من طريق مساور الحميري ، عن أمه ، عن أم سلمة مرفوعاً به . قال الترمذي : « حديث حسن غريب » . وقال الحاكم : « صحيح الإسناد » ، ووافقه الذهبي !!

قُلْتُ : كلا ، ومواقفه الذهبي له من العجائب ؛ فإنه قال في « الميزان » (٤ / ٩٥) : « هذا خير منكر » . وعلة ذلك هي جهالة مساور وأمه ، كما صرح ابن الجوزي رحمه الله تعالى ، وتبعه في هذا الحكم الذهبي .

ويعني عن هذا الحديث مارواه بشير بن يسار ، أن حصين بن محصن أخبره عن عمته ، أنها دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لها : « أذاً زوج أنت ؟ » قالت : نعم . قال : « كيف أنت له ؟ » قالت : مألوه — يعني لأقصر في طاعته — إلا ماعجزت عنه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « انظري أين أنت منه ، فإنه جنتك ونارك » . أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٤ / ٣٠٤) ، والنسائي في « العشرة — من الكبرى » — كما في « أطراف المزي » (١٣ / ١١٤) — ، وأحمد (٤ / ٣٤١ ، ٦ / ٤١٩) ، والحميدي (٣٣٥) ، والطبراني في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٥٣٢) ، والحاكم (٢ / ١٨٩) ، والبيهقي (٧ / ٢٩١) من طريق يحيى بن سعيد ، عن بشير بن يسار . قال الهيثمي في « المجمع » (٤ / ٣٠٦) : « رجاله رجال الصحيح ، خلا حصين ، وهو ثقة » .

٩٠ — ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذي (٢٤٥١) ، وابن ماجه (٤٢١٥) ، والحاكم (٤ / ٣١٩) ، والبيهقي في (شعب الإيمان) — كما في « الإصابة » (٥ / ٢٧٦) — ، وفي « السنن » (٥ / ٣٣٥) من طريق أبي عقيل الثقفي ، =

٩١ - « أَفْعَمَيَاوَانِ أَتُتَمَّا ؟! ، أَلَسْتُمَا تُبْصِرَانِهِ ؟ » .

= عبد الله بن عقيل ، حدثنا عبد الله بن يزيد ، حدثني ربيعة بن يزيد ، وعطية بن قيس ، عن عطية السعدي ، وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكره مرفوعاً . قال الترمذي : « حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه » . وقال الحاكم : « صحيح الإسناد » ووافقه الذهبي !!
قُلْتُ : كلا ، فإن عبد الله بن يزيد هذا ، قال فيه الجوزجاني : « روى عنه ابن عقيل أحاديث منكورة » . واعتمدها الذهبي في « الضعفاء » (١ / ٣٦٣) .

٩١ - ضعیف .

أخرجه أبو داود (٤١١٢) ، والترمذي (٢٧٧٨) ، وأحمد (٦ / ٢٩٦) ، وابن سعد في « الطبقات » (٨ / ١٢٦ - ١٢٧) ، وابن حبان (١٤٥٧ ، ١٩٦٨) ، والطحاوي في « المشكل » (١ / ١١٥ - ١١٦) ، والطبراني في « الكبير » (ج ٢٣ / رقم ٦٧٦) ، والبيهقي (٧ / ٩١) ، والخطيب في « التاريخ » (٣ / ١٧) ، (٨ / ٣٣٨ - ٣٣٩) ، والبيهقي في « شرح السنة » (٩ / ٣٤) من طريق الزهري ، عن نيهان مولى أم سلمة ، أن أم سلمة وميمونة قال : فبينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، إذ أقبل ابن أم مكتوم ، فدخل عليه ، وذلك بعد ما أمرنا بالحجاب ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « احتجبا منه » فقلت : يا رسول الله ! أليس هو أعمى لا يبصرنا ولا يعرفنا ؟! فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ... فذكره . قال الترمذي : « حديث حسن صحيح » !!
قُلْتُ : وهذا مما يُعجب منه !! فإن نيهان هذا مجهول كما قال ابن حزم ، ونقله عنه الذهبي في « ذيل الضعفاء » وأقره ، ولم يرو عنه سوى الزهري ، وأما رواية محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عنه ، فقد شكك فيها البيهقي في « سننه » (١٠ / ٣٢٧) فقال : « إن كان محفوظاً » . وتوثيق ابن حبان له لا ينفع لما علم عنه من التساهل في التوثيق . وقال الحافظ في « الفتح » (١ / ٥٥٠) : « حديث مختلف في صحته » . وقال في « التلخيص » (٣ / ١٤٨) : « ليس في إسناده سوى نيهان مولى أم سلمة ، شيخ الزهري ، وقد وثق » . قُلْتُ : فكأنما يقويه ، وأذكر أنه ذكر ذلك صراحة في « الفتح » ، مع أنه قال في « نيهان » هذا : « مقبول » . يعني حيث يتابع ، ولم يتابع فيما نعلم بل لحديثه معارض : وهو ما أخرجه مسلم (١٤٨٠) ، وأبو داود (٢٢٨٤) ، والنسائي (٦ / ٧٥ - ٧٦ ، ٢٠٨) ، وأحمد (٦ / ٤١٢) ، والطحاوي في « شرح المعاني » (٣ / ٦٥) ، وابن حبان (ج ٦ / رقم ٤٢٧٦) ، والبيهقي (٧ / ٤٣٢) ، والخطيب في « الكفاية » (ص ٣٩ - ٤٠) جميعاً من طريق مالك ، وهذا « موطأ » (٢ / ٥٨٠ - ٦٧) من حديث فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها ألبتة ... وفي الحديث قال لها رسول الله ﷺ : « اعتدى عند ابن أم مكتوم ، فإنه رجل أعمى ، تضعين ثيابك ... » . وله طرق فصلتها في « غوث المكذوب بتخریج منتقى ابن الجارود » (رقم ٧٦٠) . وقال ابن عبد البر =

٩٢ - « لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ إِلَّا الْجَنَّةَ » .

٩٣ - « مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ صُفُوفٍ ، فَقَدْ أَوْجَبَ » .

= « حديث فاطمة بنت قيس يدل على جواز نظر المرأة إلى الأعمى ، وهو أصح من هذا » يعني من حديث أم سلمة ، وكذا حديث عائشة رضى الله عنها أنها كانت تنظر إلى الحبشة وهم يلعبون في المسجد بمحارهم . أخرجه الشيخان ، والنسائي (٣ / ١٩٥ - ١٩٦) ، وأحمد (٦ / ٨٤ ، ٨٥) ، والطحاوى (١ / ١١٦) والطيالسي (١٤٤٢) ، وعبد الرزاق (١٩٧٢١) ، والبيهقي (٧ / ٩٢) ، وأبو الشيخ في « الأخلاق » (٢٦) ، والبغوي في « شرح السنة » (٩ / ١٦٨) .

وقد جمع أبو داود بين الحديثين فقال عقب تخريجه لحديث أم سلمة : « هذا لأزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم خاصة ، ألا ترى إلى اعتداد فاطمة بنت قيس عند ابن أم مكتوم ، قد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة بنت قيس : اعتدى عند ابن أم مكتوم فإنه رجل أعمى تضعين ثيابك عنده » . قال الحفاظ في « التلخيص » (٣ / ١٤٨) : « قلت : هذا جمع حسن ، وبه جمع المنذرى في حواشيه واستحسنه شيخنا » ا.هـ . قلت : وهذا الجمع — إن صح — يرفع عن الحديث النكارة ، أما الضعف فلا . والله أعلم . والحديث ضعفه شيخنا الألباني — حفظه الله — في « تخرىج فقه السيرة » (ص ٤٤ - ٤٥) لمحمد الغزالي .

٩٢ - ضعیف .

أخرجه أبو داود (٥ / ٨٨ - عون) ، ومن طريقه الخطيب في « الموضح » (١ / ٣٥٢ - ٣٥٣) من طريق يعقوب بن إسحق الحضرمي ، عن سليمان بن معاذ ، أخبرنا ابن المنكدر ، عن جابر مرفوعاً ... فذكره . وأخرجه ابن عدى في « الكامل » (٣ / ١١٠٧) من طريق يعقوب ، عن سليمان بن قرم ، عن ابن المنكدر به . فاختلف العلماء : هل سليمان بن قرم ، وسليمان بن معاذ رجل واحد أم اثنان ؟! ففرق بينهما البخاري والعقيلي (٨٣ / ٢) ، وابن عدى . وقال أبو حاتم ، والطبراني ، والدارقطني : « هما واحد » . وقال عبد الغنى بن سعيد في « إيضاح الإشكال » : « من فرق بينهما فقد أخطأ » .

قلت : وهذا مأمىل إليه ، ولعل من قال : « سليمان بن معاذ » يكون قد نسب « سليمان بن قرم » إلى جده ؛ فإن اسمه « سليمان بن قرم بن معاذ » والله أعلم . وسليمان هذا ضعيف . قال ابن معين : « ليس بشيء » . وضعفه ابن القطان وغيره ، وقد تفرد بالحديث . قال ابن عدى : « وهذا الحديث لأعرفه عن محمد بن المنكدر إلا من رواية سليمان بن قرم » ا.هـ .

٩٣ - ضعیف .

أخرجه أبو داود (٨ / ٤٤٨ - عون) ، والترمذي (٤ / ١١٢ - ١١٣ تحفة) ، وابن ماجه =

= (١ / ٤٥٤) ، والبخاري في « التاريخ الكبير » (٤ / ١ / ٣٠٣) ، وأحمد (٤ / ٧٩) ، والحاكم (١ / ٣٦٢ — ٣٦٣) من طريق محمد بن إسحق ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن مرثد بن عبد الله الزني ، عن مالك بن هبيرة ، وكانت له صحبة ، قال : كان إذا أتى بجزاة ، فتقال من تبعها ، جزأهم ثلاثة صفوف ثم صلى عليها وقال ... فذكره . قال الترمذي : « حديث حسن » . وقال الحاكم : « صحيح على شرط مسلم » ووافقه الذهبي !!

قُلْتُ : ومحمد بن إسحق مع كون مسلم لم يحتج به فإنه مدلس وقد عنعنه . وقد اختلف على ابن إسحق فيه ؛ فرواه عنه إبراهيم بن سعد فأدخل بين مرثد ومالك بن هبيرة رجلاً . ذكره الترمذي . وسماه الحافظ في « الإصابة » (٥ / ٧٥٧) : « الحارث بن مالك » وقال : كذا وقع في « المعرفة » لابن منده « ورجح الترمذي الرواية الأولى ، والخالية من الواسطة ولكن فيها عنعنة ابن إسحق . والله أعلم .

٩٤ — ضَعِيفٌ .

أخرجه ابن حبان في « الصحيح » (٢٠٧٥) ، وفي « روضة العقلاء » (٧٠) ، وابن السني في « اليوم والليلة » (٣٢٧) ، وأبو الشيخ في « الأمثال » (٨٠ / ١) ، وابن عدي في « الكامل » (٢٦١٤ / ٧) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٢٤٦) ، وفي « أخبار أصبهان » (٢ / ٩) ، وابن السمعي في « أدب الإملاء » (١٤٥) ، وابن الجوزي في « الواهيات » (٢ / ٧٢٩ — ٧٣٠) من طريق المسيب بن واضح ، نا يوسف بن أسباط ، عن سفيان الثوري ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر مرفوعاً .

قُلْتُ : وهذا سند ضعيف . والمسيب بن واضح ، ضعفه الدارقطني . وقال أبو حاتم : « صدوق يخطئ كثيراً » . أما ابن الجوزي ، فزعم زعمًا آخر ، فقال : « هو في مقام الجهول » !! مع أنه قال في « الضعفاء » (٣٣٢٤) : « كثير الوهم ، وقال الدارقطني : ضعيف ! » وأما يوسف بن أسباط ، فوثقه ابن معين ، ولكن قال أبو حاتم : « لا يحتج به » . وقال البخاري : « كان قد دفن كتبه ، فصار لا يبيح بالحديث كما ينبغي » . وفي « علل الحديث » (٢٣٥٩ / ٢ / ٢٨٥) : « قال أبو حاتم : هذا حديث باطل لأصل له ، ويوسف بن أسباط دفن كتبه » . وهذا يعرف بالمسيب بن واضح ، عن يوسف بن أسباط ، عن سفيان بهذا الإسناد . وقد سرقه منه جماعة من الضعفاء رَوَاهُ عن يوسف . ولا يرويه غير يوسف عن الثوري . قُلْتُ : سرقه من المسيب : الحسن بن عبد الرحمن الاحتياطي ، ثنا يوسف بن أسباط به . أخرجه ابن عدي (٧٤٦ / ٢) ، والخطيب في « التاريخ » (٨ / ٥٨) . قال ابن عدي : « وهذا الحديث حديث المسيب بن واضح عن يوسف بن أسباط ، سرقه منه الاحتياطي هذا ، وغيره من الضعفاء » . والاحتياطي هذا قال فيه أحمد : « أعرفه بالتخليط » ! وقال ابن عدي : « لا يشبه حديثه حديث أهل الصدق » . وأخذ أبو الأخيل ، خالد بن عمرو ، فرواه عن سفيان بن عيينة ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر به . أخرجه ابن عدي (٩٠٤ / ٣) ، =

٩٥ - « لَا حَلِيمَ إِلَّا ذُو عَثْرَةٍ ، وَلَا حَكِيمَ إِلَّا ذُو تَجَرِبَةٍ » .

٩٦ - « رَجُلَانِ جَنِيًّا بَيْنَ يَدَيِ رَبِّ الْعِزَّةِ عَزَّ وَجَلَّ ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا : خُذْ لِي بِمَظْلَمَتِي مِنْ أَخِي ! فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ لِلطَّالِبِ : كَيْفَ تَصْنَعُ بِأَخِيكَ ، وَلَمْ يَتَّقْ مِنْ حَسَنَاتِهِ شَيْءٌ ؟ ! قَالَ : يَارَبِّ ! ، فَيَحْمِلُ مِنْ أَوْزَارِي . فَقَاضَتْ عَيْنَا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِالْبُكَاءِ ثُمَّ قَالَ : « إِنَّ ذَلِكَ لَيَوْمٌ عَظِيمٌ ، يَحْتَاجُ فِيهِ النَّاسُ إِلَى مَنْ يَحْمِلُ عَنْهُمْ أَوْزَارَهُمْ » . فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِلطَّالِبِ : ارْفَعْ بَصْرَكَ ، فَانْظُرْ فِي الْجَنَانِ . فَرَفَعَ رَأْسَهُ ، فَقَالَ : أَرَى مَدَائِنَ مِنْ فِضَّةٍ ، وَقُصُورًا مِنْ ذَهَبٍ ، مُكَلَّلَةً بِاللُّؤْلُؤِ ، لِأَيِّ نَبِيٍّ هَذَا ؟ ! لَأَيِّ صَدِيقٍ هَذَا ، ؟ ! لَأَيِّ شَهِيدٍ هَذَا ؟ ! قَالَ : لِمَنْ أُعْطَانِي الثَّمَنُ ! قَالَ : يَارَبِّ ! وَمَنْ يَمْلِكُ الثَّمَنَ ؟ قَالَ : أَنْتَ تَمْلِكُ . قَالَ : بِمِ ؟ ! قَالَ : بِعَفْوِكَ عَنْ أَخِيكَ . قَالَ : يَارَبِّ ، قَدْ عَفَوْتُ عَنْهُ . فَيَقُولُ : خُذْ بِيَدِ أَخِيكَ ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « فَاتَّقُوا اللَّهَ ، وَأَصْلِحُوا

= وقال : « قد روى هذا عن مهدي بن جعفر ، عن ابن عيينة !! ومهدى هذا ممن يروى عن الثقات أشياء لا يتابع عليها ، وكنا في شغل من حديث الثوري ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ... يرويه عنه يوسف بن أسباط ، حتى جاءنا أبو الأخيل ، فحدث به عن ابن عيينة » ا.هـ . وأبو الأخيل ، قال ابن عدي : « روى أحاديث منكورة عن ثقات الناس » . وأخرجه الطبراني في « الأوسط » (ج ١ / رقم ٤٦٦) من طريق موسى بن عيسى الطباع ، ثنا يوسف ابن محمد بن المنكدر ، عن أبيه ، عن جابر مرفوعًا به . قال الطبراني : « لم يرو هذا الحديث عن يوسف ابن محمد إلا موسى ابن عيسى » . قُلْتُ : آفة الحديث هذا ، فإنه متروك ، تركه غير واحد . وموسى ابن عيسى لم يتفرد به . بل تابعه عبد الرحمن الحلي ، ثنا يوسف به . أخرجه ابن عدي (٢٦١٣ / ٧) . وعبد الرحمن هو ابن عبيد الله الحلي ، صدوق ، لكن الشأن في يوسف . والله أعلم . وجملة القول : أن الحديث ضعيف ، ولم يرو من وجه يُعتمد .

٩٥ - ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذي (٢٠٣٣) ، وأحمد (٨ / ٣ - ٩ ، ٦٩) ، وابن حبان في « الصحيح » (٢٠٧٨) . =

ذَاتَ بَيْنِكُمْ ، فَإِنَّ اللَّهَ يُصْلِحُ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

٩٧ — « إِنَّ الْقُلُوبَ لَتَصْدَأُ كَمَا يَصْدَأُ الْحَدِيدُ ، إِذَا أَصَابَهُ الْمَاءُ ! قَالُوا : يَارَسُولَ اللَّهِ ! وَمَا جِئَلُوهَا ؟ قَالَ : كَثْرَةُ ذِكْرِ اللَّهِ » .

= وفي « روضة العقلاء » (٢٠٨) ، والبخارى في « الأدب المفرد » (٥٦٥ / ٢) ، وابن أبي الدنيا في « الحلم » (ص — ١٧) ، وأبو الشيخ في « الأمثال » (١ / ٢٦ — ٢٧) ، وابن عدى في « الكامل » (١ / ١٨٦) ، والحاكم (٤ / ٢٩٣) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٣٢٤) ، والخطيب في « التاريخ » (٥ / ٣٠١) ، وابن الجوزي في « الواهيات » (١ / ٥٤) من طريق دراج بن سمعان ، عن أبي الهيثم ، عن أبي سعيد مرفوعاً . قلت : وهذا سند ضعيف ؛ ورواية دراج عن أبي الهيثم ضعيفة كما صرح بذلك أحمد وأبو داود ، وخالف في ذلك ابن شاهين . واختلف فيه رأى النقاد ، وهو صدوق مقبول الرواية إذا ماروى عن غير أبي الهيثم . وأنكر عليه ابن عدى هذا الحديث . وخالفه عبيد الله بن زحر ، فرواه عن أبي الهيثم ، عن أبي سعيد فأوقفه . أخرجه البخارى في « الأدب المفرد » (٥٦٥) من طريق يحيى ابن أيوب ، عن ابن زحر . ويحيى وابن زحر فيهما مقال . « تنبيه » هذا الحديث عزاه العجلوني في « كشف الخفاء » (٢ / ٣٥٤) لابن ماجه فوهم .

٩٦ — ضعيف .

أخرجه أبو يعلى في « مسنده » — كما في « ابن كثير » (٣ / ٥٥٠ — ٥٥١) — ، والبخارى في « الكبير » (٢ / ١ / ٤٥٩) إشارة ، وابن أبي الدنيا في « حسن الظن بالله » (٦٦ / ١١٦) ، وابن أبي داود في « البعث » (٣٢) ، والحاكم (٤ / ٥٧٦) ، والبيهقي في « البعث » — كما في « الترغيب » (٣ / ٢١٠) — ، والخراطي في « المكارم » — كما في « المغنى » (٢ / ١٩٩) للعراق — ، من طريق عبد الله بن بكر ، ثنا عباد بن شيبه ، عن سعيد بن أنس ، عن أنس بن مالك قال : بينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس إذ رأيته ضحك ، حتى بدت ثناياه . فقال عمر : ما أضحكك يارسول الله — بأنى أنت وأمى —؟! قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ... فذكره . قال الحاكم : « صحيح الإسناد » !! فقال المنذرى : « كذا قال !! » يعنى يستنكره عليه ، وكذلك فعل الذهبي ، فقال متعقباً له : « عباد ضعيف ، وشيخه لا يعرف » . أما عباد ، فقد قال ابن حبان في « المجروحين » (٢ / ١٧١) : « منكر الحديث جداً على قلة روايته ، لا يجوز الاحتجاج به لما انفرد به من المناكير » . وأما سعيد بن أنس ، فإنه لا يعرف كما قال الذهبي . وقال البخارى عند الإشارة إلى الحديث في ترجمته : « لا يتابع عليه » . ونقله ابن عدى في « الكامل » (٣ / ١٢٤٣) عن البخارى وأقره . والله أعلم .

٩٧ — موضوع .

أخرجه ابن عدى في « الكامل » (١ / ٢٥٨) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الواهيات » (٢ / ٨٣٢) من طريق إبراهيم بن عبد السلام ، ثنا عبد العزيز بن أبي رواد ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً فذكره . قال ابن عدى : « وهذا الحديث رواه غير إبراهيم بن عبد السلام هذا ، عن عبد العزيز بن أبي رواد ، =

٩٨ — « أَشْرَافُ أُمَّتِي حَمَلَةُ الْقُرْآنِ ، وَأَصْحَابُ اللَّيْلِ » .

٩٩ — « حُرْقَةُ ، حُرْقَةُ ، تَرَقَّ عَيْنَ بَقَّةٍ » .

= عن أبيه . وهو معروفٌ بعبد الرحيم بن هارون الغساني ، عن عبد العزيز بن أبي رواد ، وهو مشهور ، وإبراهيم مجهولٌ ، ولجهله سرقه منه . اهـ .

ثم رواه ابنُ عدى في ترجمة عبد الرحيم بن هارون من « الكامل » (٥ / ١٩٢١) .

قُلْتُ : وعبد الرحيم هذا ، قال فيه الدارقطني : « متروك الحديث ، كان يكذب » . وله شاهدٌ من حديث أنس رضي الله عنه . أخرجه ابنُ عدى (٧ / ٢٤٩٤) من طريق النضر بن محرز ، عن محمد ابن المنكدر ، عن أنس مرفوعاً : « إن للقلوب صدأ كصدأ الحديد ، وجلاؤها الاستغفار » . قال ابن عدى : « حديثٌ غير محفوظ » . قُلْتُ : وآفته النضر هذا ؛ قال في « الميزان » : « مجهول ، وقال ابن حبان : لا يحتج به » .

٩٨ — مَوْضُوعٌ .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (ج ١٢ / رقم ١٢٦١٢) ، والإسماعيلي في « معجمه » (ج ١ / ق ٤ / ٢٠١) ، وابنُ عدى في « الكامل » (٣ / ١١٩٤ و ٧ / ٢٥٢١) ، والسهمي في « تاريخ جرجان » (١ / ٥ / ٢١٨ — ١٢ / ٤٩٤) ، والخطيب في « التاريخ » (٤ / ١٢٤ و ٨ / ٨٠) من طريق سعد بن سعيد الجرجاني ، عن نهشل أبي عبد الله ، عن الضحاك ، عن ابن عباس مرفوعاً فذكره . قال ابن عدى : « حديثٌ غير محفوظ » . وقال الهيثمي في « المجمع » (٧ / ١٦١) : « فيه سعد بن سعيد الجرجاني ، وهو ضعيفٌ !! »

قُلْتُ : كذا قال ، وقد قصّر جداً ، ففي الإسناد نهشل وهو متروك ، بل كذبه إسحق ، ثم إن السند أيضاً منقطع بين الضحاك بن مزاحم وبين ابن عباس . والله أعلم . وقال البخاري « لا يصح » .

٩٩ — ضَعِيفٌ .

أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (٢٧٠) مختصراً ، وعبد الله بن أحمد في « الزوائد على فضائل الصحابة » (٢ / ٧٨٧) ، والطبراني في « الكبير » (٣ / ٤٢ ، ٤٣) ، وابنُ السني في « اليوم والليلة » (٤٢٣) ، والحاكم في « علوم الحديث » (٨٩) ، والرامهرمزي في « أمثال الحديث » (ص ١٣٢) من طريق معاوية بن أبي مزرد ، حدثني أبي ، عن أبي هريرة قال : أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيد الحسن ، ثم وضع قدميه على قدميه وقال : ... فذكره .

قُلْتُ : وسندهُ ضعيفٌ . وأبو مزرد مجهول الحال . قال الحاكم : « سألتُ بعض الأدياء عن معنى هذا الحديث فقالوا لي : إن الحزقة هو المقارب الخطي ، والقصير الذي يقرب خطاه . وعين بقّة : أشار إلى البقة التي تطير ، ولا شيء أصغر من عينها لصغرها . وأخبرني بعض الأدياء أن النبي صلى الله عليه وآله وآله وسلم أراد بالبقة : فاطمة . فقال للحسن : ياقرة عين بقّة ، ترق » اهـ .

١٠٠ — « إِنَّكُمْ لَتَبَحِلُّونَ ، وَتُجَبِّنُونَ ، وَتُجْهَلُونَ ، وَإِنَّكُمْ لَمِنْ رِيحَانِ اللَّهِ » .

تم الجزء الأول من « النافلة » ، يليه الجزء الثاني ، وأوله : ١٠١ — « الْوُدُّ يُتَوَارَثُ ، وَالْبُعْضُ يُتَوَارَثُ » والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات .

١٠٠ — ضَعِيفٌ .

أخرجه الترمذى (١٩١٠) ، وأحمد فى « المسند » (٦ / ٤٠٩) ، وفى « فضائل الصحابة » (٢ / ٧٧٢ — ٧٧٣) ، والحميدى (٣٣٤) ، والباغندى فى « مسند عمر بن عبد العزيز » (١٨ ، ١٩) ، والحكيم الترمذى فى « المسائل المكنونة » (١١٣ — ١١٤) ، وابن قتيبة فى « غريب الحديث » (٤٠٧ / ١) ، والسهمى فى « تاريخ جرجان » (١ / ١٢ / ٤٧٥) ، والخطاى فى « العزلة » (٣٧) ، والبيهقى فى « السنن » (١٠ / ٢٠٢) ، وفى « الأسماء » (٤٦١) ، والخطيب فى « التاريخ » (٥ / ٣٠٠) من طريق محمد بن أبى سويد ، قال : سمعت عمر بن عبد العزيز يقول : زعمت المرأة الصالحة خولة بنت حكيم قالت : خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم وهو محتضن أحد ابنى ابنته ، وهو يقول ... فذكره . قال الترمذى : « لانعرف لعمر بن عبد العزيز سماعاً من خولة » .

قُلْتُ : وعلة أخرى ، وهى جهالة محمد بن أبى سويد فإنه لايعرف كما قال الذهبى . والله أعلم .

رقم الإيداع ٤٨٣٦ / ٨٨

هجر

للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة

المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل - أرض اللواء

☎ ٣٤٥١٧٥٦ - ص . ب ٦٣ إمبابة